الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية: الحقوق والعلوم السياسية
قسم: العلوم السياسية

ميدان: العلوم السياسية
تخصص: علاقات دولية

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي

بعنوان

قضية الصحراء الغربية وأثرها على العلاقات الجزائرية المغربية

إعداد الطالب:
-بوغلام سيد علي

إشراف الأستاذ:
أ.د/عبد الله زبيري

لجنة المناقشة:

أ.د/ بوعيسي حسام الدين	أستاذ	رئيسا
أ.د/ زبيري عبد الله	أستاذ	مشرفا ومقررا
أ.د/ شطاب كمال	أستاذ	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

شكر وتقدير

الحمد لله عز وجلّ الذي وفقني لإتمام هذا البحث العلمي، وألهمني الصحة والعافية والعزيمة فالحمد لله حمدا كثيرا.

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف "زبيري عبد الله" على كل ما قدمه لي من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في إثراء موضوع دراستنا هذا

وكل من قدم لي يد المساعدة من قريب أو بعيد

الإهداء

إلى من أفضلها على نفسي ولم لا فلقد ضحت من أجلي، ولم تدخر جهداً في سبيل إسعادي على الدوام بصلاتها ودعائها وحنانها أمي الحبيبة رحمها الله.

نسير في دروب الحياة، ويبقى من يسيطر على أذهاننا في كل مسلك نسلكه صاحب الوجه الطيب والأفعال الحسنة، فلم يبخل علي طيلة حياته والدي العزيز رحمه الله.

إلى المحبة التي لا تنضب والخير بلا حدود إلى من شاركتهم كل حياتي إخوتي وأخواتي.

إلى زوجتي سندي في الحياة وأبنائي الأعزاء.

إلى كل هؤلاء أهديكم هذا العمل المتواضع

سائلا الله العلي القدير أن ينفعنا به ويمدنا بتوفيقه

مقدمة

مقدمة:

إن الناظر لمنطقة المغرب العربي، يرى أن هذه المنطقة تعيش نوعا من التوتر خاصة بين أهم قطبين في هذه المنطقة وهما الجزائر والمغرب، فالمتتبع لشؤون المنطقة يرى أن العلاقات بين هذين البلدين قد وصلت إلى ذروة التأزم في فترات، وفي فترات أخرى عرفت انفراجا خاصة في فترة الستينيات وما عرف بالمشكلة الحدودية، ومطالبة المغرب بأجزاء من الصحراء الجزائرية بحجة أنها أراضي تابعة له اقتطعها الاستعمار، وقد سويت هذه الأزمة بتوقيع معاهدة ترسيم الحدود بين الطرفين سنة 1992. غير أن هناك من يعزي هذا التوتر إلى مشكل الصحراء الغربية، حيث اعتبر المحرك وأساس مشكلات المنطقة، وهذا ما سنتناوله في بحثنا هذا، في محاولة لإيجاد علاقة بين القضية الصحراوية وتوتر العلاقات الجزائرية المغربية.

أهمية الموضوع:

إن العالم اليوم أصبح عالم التكتلات، حيث غلبت عليه هذه البرعة خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية، غير أن العرب عموما، والمنطقة المغاربية خصوصا هم الذين لم يسلكوا هذا المنحى وكل خططهم نحو التكتل مؤجلة بسبب المشاكل الموجودة بينهم، والاتحاد المغاربي أكبر دليل على ذلك، وهو لهذا كانت للموضوع هذه الأهمية من خلال:

اعتبار الجزائر والمغرب دولتا القلب في المغرب العربي، والفاعلين فيه، لذلك فإن فهم هذه العلاقات هو مفتاح السياسات والتحالفات في المغرب العربي كله. كذلك تحاوز الطروحات الرسمية المثالية للعلاقات المغاربيةن التي تطرح عادة ما يجب أن يكون برؤية ما فوق واقعية للوحدة والتعاون داخل هذه المنطقة، يعني طغيان الجانب الصراعي على العلاقات بين هذين البلدين لغياب عناصر التعاون والتكامل بين البلدين.

مبررات الدراسة:

لقد تعددت المبررات لاختيار هذا الموضوع وهي المبررات الموضوعية:

-محاولة فهم طبيعة العلاقات الجزائرية المغربية، وإعطاء مبررات لهذه الطبيعة وما يحكمها.

– محاولة تفسير العلاقة بين القضية الصحراوية، والعلاقات الجزائرية المغربية وفهم القضية من منظور الطرفين الجزائري والمغربي.

–80 مغربية محاولة إيجاد ميكانيزمات لتفعيل المسار الإندماجي وتجاوز كل المتغيرات المحركة لتوتر العلاقة.

– تبيين مدى تأثير هذا التوتر في العلاقة بين البلدين على الواقع المغاربي والعربي

–المبررات الذاتية: هي طلب الاستزادة وإشباع الرغبة حول الموضوع من ناحية علمية موضوعية، ومحاولة تفادي التفسيرات العامة لغموض العلاقة بين الجزائر والمغرب.

الدراسات السابقة:

إن موضوع العلاقات الجزائرية المغربية قد لاقى الاهتمام الكبير من طرف الباحثين، ولكن رغم ذلك فإن التناول كان قانونيا أكثر منه سياسيا، ومن بين هذه الدراسات نذكر موقف الأمم المتحدة من قضية الصحراء الغربية إعداد الطالب مصطفى عبد النبي مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، وقد فسر القضية من جانب قانوني أكثر، حيث أقر شرعية مبدأ تقرير المصير في الإقليم.

كذلك نجد دراسة مصطفى صايج تطور العلاقات الجزائرية المغربية 1962–2000 وهي لمذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية جامعة الجزائر، وقد انتهت الدراسة بدراسة ستشرافية لمستقبل العلاقات.

وهنا في دراستنا سنحاول تسليط الضوء على العلاقات الجزائرية المغربية من محدد واحد وهو القضية الصحراوية.

هدف الدراسة:

تهدف في دراستنا هذه إلى محاولة إيجاد مبررات موضوعية تثبت وجود الطابع التراعي في العلاقات المغربية الجزائرية، عطلت مسار الوحدة المغاربية، وكذا عطلت إيجاد حل للقضية الصحراوية، رغم كل مبادرات الحل من طرف المنظمات الإقليمية والدولية.

حدود المشكلة الزمنية والمكاني:

الزمنية:

تمتد معالجتنا لهذه المشكلة من 1976 تاريخ احتياج المغرب لإقليم الصحراء الغربية وبداية القضية، إلى مارس 2006 تاريخ آخر زيارة للملك محمد السادس للإقليم وعرضه لمشروع الحكم ذاتي داخل الإقليم.

من والجزائرية تجاه القضية الصحراوية ومشاريع التسوية.

المكانية:

تعتبر منطقة المغرب العربي من أهم المناطق ذات الموقع الإستراتيجي، سواء كبوابة لإفريقيا أومن ناحية إشرافها على البحر الأبيض المتوسط، وتعتبر الصحراء الغربية من بين الدول المغاربية المطلة على الساحل الشرقي للمحيط الأطلسي، وهي تتمتع بموقع إستراتيجي مهم وكذا ثروات طبيعية كثيرة ومتعددة.

الإشكالية المطروحة:

لقد أرجع الدارسون توتر العلاقات الجزائرية المغربية إلى مشاكل عدة منها أزمة الحدود(1962-1992) وكذا قضية الصحراء الغربية. وفي موضوعنا ستركز على المتغير الثاني أي قضية الصحراء الغربية كمحدد للدراسة، وتتناوله في الإشكالية التالية:

هل يمكن اعتبار قضية الصحراء الغربية هي أساس أزمة العلاقات المغربية الجزائرية؟

أما التساؤلات الفرعية فهي:

- ما هي المواقف الرسمية للبلدين تجاه القضية الصحراوية؟
- ما هي السياسات المتبعة من الطرفين تجاه القضية الصحراوية؟
- ما هو تأثير هذا التنازع حول القضية إقليميا ودوليا؟

وستحاول الإجابة على هذه التساؤلات من خلال الفرضيات التالية:

يمكن تفسير البعد التراعي في العلاقات المغربية الجزائرية من خلال قضية الصحراء الغربية

الفرضيات الجزئية:

-المواقف الرسمية للبلدين تجاه القضية الصحراوية متناقضة، ولكل موقفه.

-السياسات المتبعة من الطرفين مختلفة وتحقق مصالح كل طرف تجاه القضية.

- التنازل حول القضية له آثار على التكامل والسياسات الموجهة للمنطقة.

الإطار النظري:

متعمد في دراستنا على إطار نظري هو نظرية اللعب أو المباريات ومن أبرز روادها مسارتن شوبيك، مارتن شوبينغ، وجون فون نيومان وهو أول من أدخلها لعلم السياسة، وقد تم تعريف هذه النظرية بعدة تعاريف[1]: تعريف نيومان: "مجموعة من العمليات الرياضية التي تهدف إلى إيجاد حل لموقف معين يحاول الفرد فيه جاهدا أن يضمن لنفسه حدا أدنى من النجاح عن طريق أسلوبه في المعالجة، رغم أن أفعاله وأسلوبه لا تستطيع تحديد نتيجة الحدث بشكل كامل وإنما مجرد التأثير فيه".

مارتن تشوبيك: "طريقة لدراسة صناعة القرارات في حالة الصراع".

توماس شبينغ: "هي طريقة معينة بأوضاع يكون السلوك الأفضل لكل طرف معتمدا على توقع ما يفعله الطرف الآخر، وهذا يعني التمييز بين ألعاب الاستراتيجية والعاب الحرب".

ونظرية المباراة تستخدم في دراسة المسائل الإستراتيجية المتعلقة بالمنافسة والصراع علىالمكاسب، فهي أسلوب منطقي ورياضي يستخدمه رجال السياسة أو الفاعل السياسي من أجل تحقيق المكاسب وتجنب الخسائر.

الخيارات المتاحة أمامه.

[1] دورتي جيمس وبتلغراف روبرت النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، الجزائر، ص 336.

وهي إطار للتحليل يفترض أن الموقف محل الدراسة يتكون من فاعلين، ومن قواعد تحكم قواعد اللعب، وتحدد مركز المنتصرين والخاسرين، ويكون في حوزة كل لاعب وتحت تصرفه قدر من الموارد التي تعين قواعد اللعبة كيفية استخدامها[2].

وتتكون النظرية من أربع عناصر أساسية وهي[3]:

-اللاعب، ويمثل وحدة اتخاذ القرار المستقلة في المباراة، وفي موضوعنا هنا هي دولة وتتمثل في الجزائر والمغرب والصحراء الغربية.

- القواعد، وتحدد كيفية استخدام الموارد المتاحة في المباراة، حيث أنها تحدد لكل لاعب الخيارات المتاحة امامه.

-الإستراتيجية، وتحدد تحركات كل لاعب في حالة تحرك الخصم في اتجاه معين نتيجة المباريات العائد باتباعه استراتيجية معينة ويعبر عن-المحصلة عادة بتعبير رقمي.

أسس النظرية:

تستند هذه النظرية إلى مجموعة من الأسس هي:

الخيارات أو البدائل والأولويات: فلكل طرف مجموعة بدائل وهي مفتوحة أمام كل الأطراف، فهو قد يستخدم التحالف، إخفاء الحقيقة والتمويه؛ وغير ذلك من الأساليب، كما أن الطرف الثاني قد يستخدم نفس الأساليب ربما.

الأهداف: فكل طرف يهدف ويسعى إلى تحقيق هدف معين يصبو إليه.

العقلانية: فالنظرية ترشد صانع القرار في اختيار البديل الأفضل يتقديمها له على أن كل لاعب (صانع قرار) في السياسة الموالية يمتلك مجموعة من القيم والموارد والأهداف المحددة، ويقرر سياستهم بدون أخطاء انطلاقا من أن سلوكهم عقلاني ورشيد.

أنواع المباريات:

تنقسم المباريات تحسب نتائجها إلى أنواع عدة لكن أهمها اثنان هما:

[2] دورتي جيمس، المرجع السابق، ص 337.

[3] محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، دار هومة، ط4، 2002، ص 168.

أ/ **اللعبة الصفرية:** وهي تقوم على ان نتيجة اللعبة الصفرية، **Zero Sum Game**

فما يحققه أطراف اللعبة يمثل خسارة مقابلة للطرف الثاني، وهي تعبر عن التعارض المطلق بين الأطراف المتصارعة، ويفتقر الطرفان إلى الاتصال بينهما فلا تفاوض ولا مساومة وكل طرف يشعر بغياب المصلحة المشتركة.

ب/ اللعبة غير الصفرية: حيث لا تكون النتيجة مساوية للصف معنى أن تكون مصالحا لأطراف متعارضة تماما، ولكن يمكن لكل منهما أن يكسب دون أن يمثل الكسب ربحا مطلقا، كما أنه توجد قنوات مفتوحة للاتصال بين الأطراف ومبدأ المساومة والتعاون قائم بينها.

الإطار المنهجي:

سنتعتمد في دراستنا هذه على المنهج التاريخي فهو منهج يقدم لنا تفسيرا لظواهر ماضية ولدت في ظروف زمنية لها خصائصها، أو دراسة ظاهرة حاضرة تمتد جذورها إلى الماضي والتطورات التي حدثت أو لحقت هذه الظاهرة.

فالمنهج التاريخي ليس سردا للوقائع وتكديسها، ولكنه يقدم تصوره للظروف والمحيط الذي تحكم في ميلاد الظواهر أو اندثارها، فيقول بولين يونغ: "إننا في البحث الاجتماعي نتعقب التطور التاريخي لكي تعيد بناء العمليات الاجتماعية، وتربط الحاضر بالماضي وتفهم القوى الاجتماعية الأولى التي شكلت الحاضر بقصد الوصول إلى وضع مبادئ وقوانين عامة متعلقة بالسلوك الإنساني للأشخاص والجماعات والنظم الاجتماعية".

الفصل الأول

الجذور التاريخية والسياسية للقضية الصحراوية

تمهيد:

سنتناول في هذا الفصل الخلفية التاريخية والسياسية للقضية الصحراوية، ويتضمن الفصل حديث عن الصحراء الغربية، من خلال تاريخية عن الإقليم، وتبيان أهميته الإستراتيجية من خلال موقعه ثم ثرواته، ثم نتطرق إلى المنطقة في فترة الاحتلال، فناقش التواجد الإسباني في إشارة لأهم مراحل تواجده، ثم ننتقل إلى الحديث عن التواجد الموريتاني والمغربي، أما في المبحث الثاني فتعالج موقف المغرب الرسمي تجاه القضية وأهم ما ارتكز عليه المغرب في تدعيم موقفه، أما في المبحث الثالث فتعالج موقف الجزائر الرسمي تجاه القضية كذلك، مبينين فيه أهم ما ارتكزت عليه الجزائر في موقفها.

المبحث الأول: لمحة تاريخية عن إقليم الصحراء الغربية:

سنتطرق في هذا المبحث إلى دراسة الأهمية الإستراتيجية لهذا الإقليم من خلال موقع الصحراء الغربية الجغرافي وثرواتهما، ثم ننتقل إلى الحديث عن الصحراء الغربية في فترة الاحتلال.

المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية لإقليم الصحراء الغربية

أ/ موقع الصحراء الغربية:

إن إقليم الصحراء الغربية هو امتداد طبيعي للصحراء الكبرى التي تبدأ من الساحل الأطلنطي غربا وممتد إلى مصر والسودان والعربية السعودية شرقا.

وقد أخذت هذه المنطقة عدة تسميات منها ما يلي: ريودورو وهو اسم عربت حروفه من أصل من كلمة وهي مرادفة لكلمة "وادي الذهب"، أما سبب هذه التسمية فيعود إلى وجود أثرية الذهب المترسبة على ضفاف الوادي، وقد كان التجار يأتون لهذا الوادي لأحد الأثرية. وكذلك بعد تسمية الصحراء الإسبانية والسبب هو التواجد الإسباني بالمنطقة منذ 1884 الى 1975.

أما تسمية الصحراء الغربية فقد شاع هذا الاسم منذ 1975، بعد الانسحاب الإسباني من الإقليم ودخول المغرب حيث اعتبرته هذه الأخيرة امتدادا لها[1].

تقع الصحراء الغربية على الساحل الشرقي للمحيط الأطلنطي، وتقدر مساحتها حوالي 266 ألف كلم مربع، بما يفوق نصف مساحة إسبانيا وفرنسا[2] يحدها المغرب شمالا، وموريتانيا جنوبا، والجزائر في منطقة تندوف، محدود يصل طولها 30 كلم. يبلغ ساحل الصحراء الغربية إلى 1062 كلم وهو ساحل واحد، ويمتد على طول المحيط الأطلنطلى"[3].

[1] فيليب رفله، الجغرافيا السياسية لافريقيا القاهرة، دار المعارف للنشر والتوزيع، ط2، 1966، ص 51.

[2] مصطفى الكتاب، النزاع الصحراوي بين حق وقوة الحق، تونس، دار المختار للطباعة والتحضير الطباعي، ص 131.

[3] المرجع نفسه، ص 132.

ب/ الثروات الطبيعية والمعادن:

اعتمد سكان الصحراء الغربية في القدم على غط معيشي بسيط، يتمثل في التبادل التجار يبينهم وبين الأقاليم الأخرى خاصة منها الإفريقية، لأهم مستلزمات الحياة، ذلك أنهم لم يكونوا على علم بما تزخر به أرضهم من ثروات طبيعية ومعادن.

وتعد الثروة السمكية أهم هذه الثروات في الإقليم، فالسواحل الصحراوية المطلة على المحيط الأطلنطي غنية، فهي تحوي على ما يزيد عن 190 نوع من السمك. كما يوجد بالإقليم ثروات طبيعية ومعادن، أهمها الفوسفات والحديد والبترول والغاز الطبيعي. وقد تم اكتشاف الفوسفات من طرف إسبانيا عام 1950". وهكذا فإن هذه الثروات هي ما حركت مختلف الأطماع الإقليمية في الصحراء الغربية، وهذا ما سيساعدنا في فهم وتفسير المواقف والسياسات4 فيما بعد.

ج/ الأهمية الإستراتيجية للصحراء الغربية:

بعدما تعرضنا إلى الموقع الجغرافي، وكذا الثروات الطبيعية والمعادن لإقليم الصحراء الغربية فإننا نبين الأهمية الإستراتيجية للصحراء الغربية، وذلك على ضوء الموقع الجغرافي الإستراتيجي للصحراء الغربية وأيضا على ضوء توفر معدن الفوسفات في الإقليم بكميات هائلة.

1/على ضوء الموقع الجغرافي

موقع الصحراء الغربية بين المغرب شمالا وموريتانيا حلوبا وساحل طويل على المحيط الأطلسي جعل لها أهمية إستراتيجية هامة ،وما التنافس الاستعماري عليها إلا دليل واضح على ذلك ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

-ضرب جميع التحركات الشعبية في شمال وغرب إفريقيا، كما تستعمل كمكان لحراسة المنطقة.

-تحافظ على الوجود الاستعماري في جزر الكناري، ونقصد هنا الإسبانا.

-الأهمية التجارية التي كانت تتمتع بها المنطقة، كولها حلقة وصل ما بين الشمال والجنوب.

2- أهمية الصحراء على ضوء وجود معدن الفوسفات في تجارة الذهب والرقيق

اكتشف معدن الفوسفات في سنة 1950 من طرف شركة إسبانية، ونظرا لوجود هذا الاحتياطي الكبير من الفوسفات فإنها كانت دائما محل أطماع دول كثيرة منها إسبانيا والمغرب الذي يحتل المرتبة الأولى في العالم بالنسبة لتصدير الفوسفات، ويحتل المرتبة الثالثة عالميا من حيث الانتاج.

احتفظت إسبانيا بحقها في إنتاج الفوسفات وتصديره لمدة طويلة بعد انسحابها من الإقليم، وذلك بموجب اتفاق مدريد المبرم في 14 نوفمبر 1975.

استطاعت إسبانيا أن تبسط نفوذها على جزر الكناري أولا، ثم على الصحراء الغربية ثانيا، وذلك ابتداء من سنة 1884 وسلمت بعد ذلك هذا الإقليم إلى المغرب وموريتانيا سنة 1975.

المطلب الثاني: الصحراء الغربية خلال فترة الاحتلال

1-الاحتلال الإسباني للصحراء الغربية:

يجمع المؤرخون أن الصحراء الغربية احتلت من طرف إسبانيا خلال سنة 1884 بدخول القوات الإسبانية إلى ساحل واد الذهب، ولكن إسبانيا لم تبسط سيطرتها على الإقليم إلا بحلول سنة 1956.

وقد ميز بعض المؤرخين احتلال إسبانيا للإقليم بين ثلاث مراحل[1]، ولكنهم اختلفوا في تحديد الفترة الزمنية لكل مرحلة، لكن هذا الاختلاف هو اختلاف من ناحية التقسيم وليس من ناحية الأحداث، وهذه المراحل هي:

المرحلة الأولى: وتبدأ من سنة 1884 تاريخ بسط النفوذ الإسباني بغرض الحماية على الإقليم الصحراوي. وتأسيس ما يعرف بلحنة "ريجا" للصحراء، وإقامة مراكز لها في مدينة الداخلة التي سمتها بـ: **فيلا سيز يفروس**، والخذلها عاصمة للإقليم، ومها انطلقت في التوسع الملاحظ على هذه المرحلة كثرة الاتفاقيات التي وقعت وهي على التوالي:

[1] مصطفى الكتاب، مرجع سابق، ص 210.

1/الاتفاقية الأولى الموقعة بباريس في 27 جوان 1900، وفيها حددت الممتلكات: الفرنسية الإسبانية على ساحلي الصحراء وخليج غينيا.

وما عيب على هذه المعاهدة أنها لم توضح الحدود الشرقية والغربية لما كان يسـ فريقيا الغربية الفرنسية[1].

2/اتفاقية باريس الثانية في 1904، والهدف منها الحصول1904، وذلك باعتراف فرنسا لإسبانيا بمنطقة نفوذ شمال على تأييد إسبانيا للإعلان الفرنسي البريطاني الصادر في 04 أفريل "مراكش"، وتنص المادة السادسة.

على حق إسبانيا في البقاء بمنطقة إنني، ولكن بشرط الاتفاق على السلطان، وتنص هذه المعاهدة أيضا على أن كل ما يقع شمال الحدود الراهنة للساقية الحمراء فإنه إقليم تابع للمغرب. من ذلك.

3/اتفاقية مدريد، وهي اتفاقية وقعت في 27 نوفمبر 1912، توكد على حدود مناطق النفوذ لكل من فرنسا وإسبانيا، وتم فيها رسم إقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب[2].

المرحلة الثاني:

وتأتي هذه المرحلة بعد تقسيم النفوذ الاستعماري في منطقة غرب إفريقيا بين إسبانيا وفرنسا، أصدرت الحكومة الإسبانية مرسوما تنفيذيا بتاريخ 29 جويلية 1946 وضع ما يعرف المنطقة إفريقيا الغربية الإسبانية تحت سلطة رئيس الوزراء الإسباني، وتم التجسيد الفعلي في سنة 1952 چشما رسمت حدود الساقية الحمراء وواد الذهب وموريتانيا.

السمة الثانية لهذه المرحلة هي توحد القوى الاستعمارية لقمع المقاومة الشعبية، حيث قامت عملية سنة 1934 شاركت فيها إسبانيا وفرنسا أطلق عليها اسم "عملية الأقاصي Operation des cofins" وأخذت هذه التسمية لأنها انطلقت من أطراف المستعمرات وقد شارك في هذه العملية ثلاث كتائب: كتيبتين فرنسيتين انطلقت الأولى من وهران بالجزائر

[1] اتفاق مدريد هو اتفاق وقع بين اسبانيا وموريطانيا والمغرب، وفيه وضعت الاستراتيجيات للحفاظ على مصالحها الاقتصادية الاقليم.

[2] ابن عامر تونسي، مرجع سابق، ص 231.

أي الشمال الشرقي والثانية من منطقة الأدرار بموريتانيا والتقت هاتين الكتيبتين كما كان مخطط لهما مدينة تندوف. أما القوات الإسبانية فهاجمت من السواحل الغربية ومن الشمال، وتمكنت إسبانيا بمساعدة القوات الفرنسية من السيطرة الكاملة على إقليم الصحراء الغربية[1] لتصل إلى نقطة محددة داخلها.

المرحلة الثالثة:

وانتهت بانسحاب إسبانيا بعد اتفاق مدريد الثلاثي بين إسبانيا والمغرب وموريتانيا في تراجع دور إسبانيا كقوة عالمية في ظل ظهور الاتحاد السوفياتي وأمريكا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وهو ما يصعب مهمتها في المستعمرات خاصة بعد ظهور مبدأ حق تقرير المصير، وظهور الحركات التحررية في إفريقيا ابتداء بالمغرب والجزائر وخاصة مع نهاية الخمسينيات نوفمبر 1975 ويمكن إرجاع الانسحاب الإسباني للأسباب التالية:

1/ظهور تنظيمات سياسية بالصحراء تطالب بالاستقلال، ومنها جبهة البوليساريو "الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب "، وقد بدأت الحرب ضد الاستعمار الإسباني في 20 ماي 1973

2/ضغوط الدول المجاورة للصحراء الغربية مثل المغرب والجزائر وموريتانيا مطالبة بحق الإقليم في تقرير المصير، وذلك تطبيقا للوائح الأمم المتحدة، وهنا نجد أنه في لقاء قمة الثلاثية بأغادير بين كل من الجزائر المغرب وموريتانيا حيث صرح هؤلاء بما يلي: "وقد أولى رؤساء الدول الثلاث عناية خاصة لتطور مسألة الصحراء الغربية، التي مازالت خاضعة للاستعمار الإسباني وأكدوا من جديد تمسكهم الدائم بمبدأ تقرير المصير، وحرصهم على تطبيق هذا المبدأ في إطار يضمن لسكان الصحراء التعبير الحر والحقيقي عن إرادتهم طبقا لقرارات منظمة الأمم المتحدة في هذا الميدان.

3/ضغوطات دولية من طرف الدول الداخلة هيئة الأمم المتحدة تطالب إسبانيا بتصفية الاستعمار، ومن بين هذه الضغوطات تذكر: اعتماد الجمعية العامة بالإجماع –باستثناء

[1] عمر صدوق، مرجع سابق، ص 38.

البرتغال وإسبانيا –القرار 2072 الذي يطالب الحكومة الإسبانية باتخاذ الإجراءات اللازمة فورا، لتحرير إقليمي "إفني" المغربي و"الصحراء.

–مشروع لجنة تصفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة في تطبيق القرار 1514 على الصحراء الإسبانية وذلك بداية من سنة 1946.

–اعتماد الجمعية العامة للقرار رقم 2354 الذي يلح على الحكومة الإسبانية بتطبيق مبدأ تقرير المصير على سكان "الصحراءالإسبانية".

–كل هذه الأسباب عجلت بالانسحاب الإسباني من المنطقة ليحل طرف آخر فيها.

2–التواجد المغربي بالصحراء الغربية:

إن الناظر إلى مطالب المغرب في الإقليم بعدها قديمة ترجع إلى النصف الأول من القرنالعشرين، تحسد هذا في "الكتاب الأبيض" الذي أصدره حزب الاستقلال المغربي بزعامة علال الفاسي.

وسنفصل في التواجد المغربي بالصحراء الغربية من خلال المبحث الثاني وهو الموقف الرسمي للمغرب تجاه القضية.

3–التواجد الموريتاني بالصحراء الغربية:

لقد كانت نظرة موريتانيا كنظيرتها المغرب أن لها حقوقا تاريخية وسيادية على الصحراء الغربية وبالذات على منطقة وادي الذهب، التي كانت موريتانيا تعتقد أنها تتبع إمارة "شنقيط" التاريخية، والتي كانت تشكل مع إمارة "الأدرار" ما كان يسمى بـ"المجموع الموريتاني" "ولذلك فقد اهتم الرئيس الموريتاني "ولد دادة" بالقضية الصحراوية وشارك في لقاء مدريد الثلاثي، وقبل أن يقتسم تسيير الصحراء الغربية إداريا مع المغرب وإسبانيا، ثم يستولي على المنطقة التي جاءت من نصيبه، وهي منطقة واد الذهب.

ولقد وقع اتفاق سري بين الملك الحسن الثاني ومختار ولد دادة في 1975/12/31 استولت موريتانيا بموجبه على وادي الذهب، ودخل الجيش الموريتاني إلى المنطقة في

1976/11/01، أي ثلاثة أيام بعد الاحتياح الذي قامت به كتائب الجيش المغربي للمنطقة الشمالية المعروفة باسم "الساقية الحمراء".

عندما حدث الانقلاب ضد ولد دادة في موريتانيا، وقع النظام الجديد فيها اتفاقية مع جبهة البوليساريو في أوت 1979 وسحب جيشه لماليا من الصحراء الغربية لبحل الجيشالمغربي مكانه ؛ هذا وقد اعترفت موريتانيا بالجمهورية العربية الصحراوية خلال سنة 1984.

...جاءت هذه التنسية ضمن السؤال الثاني الذي وجه إلى محكمة العدل الدولية حول علاقة الإقليم بالمجموع الموريتاني القديم، حيث أشارا بطرس بطرس غالي والدرون (حرب الصحراء في المغرب) والسياسة الدولية، القاهرة، عدد 44، سنة 1976 من 139 لمؤرخون أن دولة موريتانيا حديثة العهد. ملحق رقم 03 – السياسة الدولية، عدد 44، سنة 1979.

المبحث الثاني: الموقف المغربي تجاه القضية الصحراوية

يرى الكثير، المفكرين أنه لتحديد موقف المغرب من القضية الصحراوية لا بد من تحديد أبعاد هذا الموقف، والمتمثلة في بعدين رئيسيين هما: البعد التاريخي، والبعد الإستراتيجي.

أ-البعد التاريخي:

لقد لمثل هذا البعد في مطالب حزب الاستقلال لتحقيق خريطة المغرب الكبيرة التي أصدرها علال الفاسي سنة 1955 في القاهرة، كما كان أول من طالب بتوسيع المغرب إقليميا وقد حسد ذلك في 27 مارس 1956 حيث أعلن عن حقوق المغرب التاريخية في "الكتاب الأبيض" الذي نشره حزب الاستقلال، كما تم إصدار عملة من طرف نفس الحزب تضمنت مطالب بخصوص المغرب الكبير تحت اسم "الصحراء"، حيث تم نشر ملفات ووثائق ودراسات اجتماعية تثبت ارتباط المناطق المحددة بالدولة الأم – المغرب-، وقد جاء في مقال نشر لـ "علال الفاسي" في 7 جويلية 1956 بجريدة العلم المغربية تضمنت ما يلي: "إن حدود المغرب يجبأن تمتد إلى ما وراء حدود نهر السنغال". ودعم هذا المقال بخريطة تبين باقي المناطق التي يتكون منها المغرب الكبير[1].

أما المطالبة الرسمية بإقليم الصحراء الغربية فقد وقع فيه اختلاف، لكن معظم المراجع تشير إلى 25 فيفري 1958 أين ألقى السلطان محمد الخامس خطابا في مدينة محميد الواقعة بالجنوب الغربي للمغرب خطابا أكد فيه على ضرورة استرجاع الصحراء الغربية ؛ كما تضمن دسور 1961 الإشارة إلى ضرورة توحيد الأراضي المغربية، وفي دستور 1972 بينت المادة 19 منه حدود المغرب التاريخية، وكذا أقاليمه، وقد وضع إقليم الصحراء الغربية ضمنها.

أما المطالبة الفعلية بالإقليم فقد بدأت بعد توقيع ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية 1963، وقد فشل المغرب في تحقيق حلم المغرب الكبير، وخاصة بعد انسحاب حليفته

[1] بطرس بطرس عالي وآخرون، مرجع سابق، ص 139.

موريتانيا وتوقيع اتفاق الجزائر الذي تضمن إنهاء المطالب الموريتانية بالصحراء الغربية، واعترافها بجمهورية الاستقلال كان يمثل المعارضة في- علال الفاسي، زعيم حزب الاستقلال المغربي إبان الحماية المزدوجة الإسبانية الفرنسية النظام المغربي. الصحراء الغربية فيما بعد. تجدر الإشارة هنا إلى أن المغرب قد تخلى عن مطالبه في موريتانيا إثر اتفاق الرباط في جوان 1970.

لقد بقي الموقف المغربي ثابتا من إقليم الصحراء الغربية، داعما مطالبه خسج دينية وتاريخية ومثال ذلك قيام أكبر الإمبراطوريات المغربية وهي الدولة المرابطية، التي كانت لها امتدادات كبيرة عملت الصحراء الغربية وهو ما اعتبره المغرب حجة تدعم موقفه.

ب- البعد الإستراتيجي:

اعتبر المغرب إقليم الصحراء الغربية محالا حيويا له بدهمه استراتيجيا، وذلك انطلاقا. فكرة أن هناك ثروات هائلة بمنطقة الصحراء الغربية وخاصة منجم الفوسفات بمنجم "بوكراع" فقي تقرير المعهد الجيولوجيا الإسباني ثبت أن هذا الإقليم بمثلك احتياطيا كبيرا من الغاز الطبيعي والبترول وكذا الذهب والزنك، أما الثروات الأخرى كالسمكية فهي تملك شريطا ساحليا يقدر طوله بـ: 1062 كلم يطل على المحيط الأطلسي وهي من أعنى مناطق صيد السمك[1].

تكمن أهمية هذا البعد في تحديد موقف المغرب من الإقليم، ولعل أبرز ما يجسده تصريح الملك الحسن الثاني في خطاب ألقاه أمام الشباب المغربي في عيدهم جاء فيه:

"...أترك وصية لكل مغربي أنه لا يمكن أن يعقل تنصيب دولة مزيفة لا حقيقة لها في جنوب ترابنا، لأنه من الناحية الإستراتيجية، ومن الناحية الهيدرولوجية، ومن ناحية المنافذ على المحيط الأطلسي، لا يعقل مثل هذا، لأنه سيشكل خطرا على سلامة البلاد وعلينا، وعلى أولادنا وعلى أحفادنا، وعلى الأجيال القادمة، فهذه ليست مسألة عاطفية فحسب، بل هي مسألة حيوية لكل مغربي [...]"[1].

[1] بطلرس عالي واخرون، مرجع سابق، ص 139.

من خلال ما سبق فإن موقف المغرب السياسي يتلخص في الثوابت التالية:

-إقليم الصحراء الغربية جزء من المغرب الكبير، واستقلال المغرب سنة 1956 هو استقلال جزئي، ووحدته الوطنية والإقليمية تتم باسترجاع هذا الإقليم"[1].

هذه المعطيات التاريخية أكدت وجود علاقات بين السكان المغربيين والصحراويين، وهو ما أوجد ضرورة عودة الصحراء إلى الوطن الأم -المغرب-، لذلك فإن تسوية قضية الصحراء الغربية تمت وفقا لمفاوضات بين كل من إسبانيا وموريتانيا في مؤتمر مدريد بإسبانيا، وهذا عملا ما جاء في ميثاق الأمم المتحدة ومجلس الأمن، على أن كل ما يهدد السلم والأمن الدوليين يجباللجوء فيه للمفاوضات لتسويته.

وتم اعتبار "حركة البوليساريو" جماعة إرهابية ومرتزقة تلقى دعمها من الجزائر، وبالتالي فإن النتيجة التي توصل إليها المغاربة هي أن أي حل للقضية يتم مع الجزائر، ويتم تحييد الحركة. فالمغاربة كانوا يريدون إجابة من طرف الصحراويين هي إما بالبقاء مع الاستعمار الإسباني، أو الرجوع إلى البلد الأم المغرب.

وقد تميز الموقف المغربي بالتذبذب وعدم الثبات ويمكن تتبعه من خلال المراحل التاريخية، ففي فترة الاحتلال الإسباني، كان الموقف المغربي مطالبا بتقرير مصير الإقليم كما تمت في إقليم "إفني"المغربي عن طريق المفاوضات وذلك وفقا للقرار 1514 الصادر عن مجلس الأمن حيث تخلت إسبانيا بموجب اتفاقية فاس 1963 عن إقليم "إفني" المغربي، واستناد المغرب إلى هذه الاتفاقية في موقفه، كما اتفق مع كل من الجزائر وموريتانيا خصوصا مع نهاية الستينيات التحرير الإقليم وذلك بتكوين جبهة مشتركة، وقد وقعت معاهدات مشتركة مع الجزائر في 15 جانفي 1963 لمحاولة حل الخلاف الحدودي، ومع موريتانيا بالدار البيضاء في 08 جوان 1970 تنهي فيها المغرب مطالبها بإقليم موريتانيا كجزء من أرضيها. كما أنشأت تنظيمات سياسية داخل الصحراء الغربية، تطالب باستقلالها

[1] – خطاب الملك الحسن الثاني أمام الشباب المغربي في عيدهم، بطرس غالي وآخرون، مرجع سابق، ملحق رقم 2. من خطاب وزير الخارجية المغربي أمام الأمم المتحدة بتاريخ 1975/11/19 -السياسية الدولية، عدد 44، ملحق رقم 2.

عن إسبانيا والالتحاق بالوطن الأم –المغرب، ومن بين هذه التنظيمات تذكر حركة مقاومة الرجال الزرق التي أسسها إدوارد مرحا سنة 1972 بالمغرب، وقد لعبت دورا كبيرا في إفشال حركة البوليساريو، حيث أسس المغرب حركة أسماها "أزاريو" سنة 1975، كما تم إنشاء منظمة أخرى وهي جبهة التحرير والوحدة، وطالبت بضم الإقليم إلى المغرب وقادها أحمد الدليمي[1].

وقد هدف المغرب من خلال هذه السياسة إلى التحضير لما بعد الانسحاب الإسباني وكذلك مواجهة حركة البوليساريو التي تكونت في فيفري 1973، وطالبت باستقلال الصحراء الغربية، وإعلانها دولة مستقلة ذات سيادة.

وفي نوفمبر 1975 وقع المغرب وإسبانيا وموريتانيا على اتفاق مدريد، والذي ينص على الانسحاب العسكري الإسباني في أحل غايته فيفري 1976، على أن يوضع الإقليم حتى ذلك التاريخ تحت إدارة ثلاثية إلى غاية تنظيم الاستفتاء وتقرير المصير الصحراوي"[2].

وقد استفاد المغرب من نظام ما بعد الجنرال "فرانكو" بإسبانيا، وحاول ضم الإقليم بالقوة بعدما فشلت الأساليب الدبلوماسية، خاصة بعد قرار محكمة العدل الدولية بنفي وجود أي علاقة لموريتانيا والمغرب بإقليم الصحراء الغربية في استشارتهما التي قدماها أمام هذه الهيئة، وتجسد أسلوب القوة في إعلان ما عرف بالمسيرة الخضراء، والتي ضمت 350 ألف شخص، والتي جاءت بالتزامن مع صدور قرار المحكمة الدولية الاستشاري في أكتوبر 1976.

كما تحسد في إقامة تحالف موريتاني مغربي إسباني، وبعد أن تم هذا الاتفاق أعلن المغرب رسميا على لسان ملكه الحسن الثاني، أنه يحافظ على المصالح الإستراتيجية لإسبانيا في المنطقة: "...إن مصالح إسبانيا الإستراتيجية يمكن أن يضمنها لها المغرب...

[1] بطرس بطرس عالي وآخرون، مرجع سابق، من 200 الجذور التاريخية والسياسية للقضية الصحراوية.

[2] الجذور التاريخية والسياسية للقضية الصحراوية وهو ما أدى إلى قطع العلاقات المغربية الجزائرية بسبب اعتراف الجزائر بجمهورية الصحراء الغربية في 07 مارس 1976.

واستعداد المغرب لتوقيع اتفاقية إسبانية مغربية، تنص على الاستغلال المشترك بين البلدين للثروات المائية والبرية التي يحتوي عليهاالإقليم.."[1].

ومن ناحية أخرى جسد الاتفاق المغرب وموريتانيا بشكل سري، وينص على أن يكون ثلثي إقليم الصحراء للمغرب فيما يكون نصيب موريتانيا الثلث الآخر، وتم توقيع هذه الاتفاقية رسميا في 14 أفريل 1976 بين البلدين.

ومنه فإن هذه السياسة كانت تهدف إلى تحييد جبهة " البوليساريو"، حتى لا يكون لها أيدور في الصحراء، خاصة وأنها مدعمة من طرف الجزائر، حتى لو كان هذا التحييد بالقوة كما حدث في معركة أمغالة27-28 جانفي 1976، وهنا لمجد المواجهة بين قوة جزائرية ومغربية.

كما تجسد موقف المغرب في احتلال أهم المناطق الإستراتيجية في الإقليم، منها مدينة سماره في27 نوفمبر 1975، وعاصمة الإقليم مدينة العيون في | | ديسمبر 1975، وهذا عملا بسياسة لأمر الواقع.

وكذلك تجده ممدا في المرسوم الملكي الصادر في 06 أوت 1976 والذي يضع الصحراء الغربية ضمن التقسيم الإداري للمملكة المغربية، وفي 02 ديسمبر 1981 أنشأ المغرب ما يعرف بالمجلس الاستشاري للشؤون الصحراوية وذلك لإدماج السكان الصحراويين، ومعالجة مشاكلهم والمشاركة في السياسة التنموية للمنطقة الصحراوية، وفي 1985 أصدر الملك ظهيرا مرسوما ملكيا- أعاد فيه تقسيم المغرب إداريا، بعد تقسيم 02 ديسمبر 1956، وتم فيه إدماج الصحراء وتقسيمها من الناحية الإدارية إلى ولايتين و40 إقليما"[2].

[1] – من خطاب الملك الحسن الثاني في عيد الشباب، الملحق رقم 2.

[2] – عمر صدوق، مرجع سابق، ص 66.

كما توسع المغرب إلى المناطق التي كانت تحتلها موريتانيا، خاصة بعد اتفاقية الجزائر وتنازل موريتانيا عن جميع مطالبها في الإقليم[1].

وفي سنة 1982 قام المغرب بيناء الجدار الأمني، الذي ينطلق من مدينة زاك ويصل إلى الشاطئ الأطلسي جنوب مدينة العيون، ويهدف إلى حصر جبهة البوليساريو والسماح عراقية المثلث الإستراتيحي المتكون من مدينتي العيون وسماره ومناجم الفوسفات ببوكراع.

وقد مثل الجدار تحديا للبوليساريو حيث وجدت نفسها تقف في وضع غير متوازن بسب التفاوت بين القوتين لكنه بالمقابل حقق لها بعض الانتصارات وإلحاق الخسائر بالطرف المغربي، كما رأى الكثير من المراقبين أن الجدار حقق للمغرب ما كان يهدف إليه وهو ضم الإقليم، ومحاولة فرض الأمر الواقع باحتلاله لأهم المواقع الإستراتيجية.

ومنذ 1976 غير المغرب الموقف العسكري لصالحه في الحرب القائمة مع البوليساريو، وقد تزامن هذا مع تغير في مواقف المنظمات الإقليمية والدولية حول القضية والضغط على المغرب اجل ضرورة إقامة استفتاء في الصحراء الغربية لتقرير المصير، وكذا الدخول في مفاوضات مع ممثل الصحراء الشعبي جبهة البوليساريو.

وفي 22 فيفري 1982 تم إعلان انضمام الجمهورية العربية الصحراوية إلى منظمة الوحدة الإفريقية بقيادة جبهة البوليساريو، وذلك بعد أن تم اعتراف 26 دولة من دول المنظمة الخمسيني الجمهورية الصحراوية، أما عن القبول بالعضوية فجاء بعد مبادرة الملك الحسن الثاني، التي أعلنها في مؤتمر القمة الإفريقية التي انعقدت بنيروي في جوان 1981 وتقضي المبادرة بوقف إطلاق النار في الصحراء الغربية، وإجراء استفتاء تقرير المصير.

[1] – نص الاتفاق الموريطاني الصحراوي الموقع في الجزائر 5 أوت 1975، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية، ع 40، أوت 1979، ص 8–9.

وبما أن المبادرة التي أعلنها الملك كانت تحمل نوايا تكتيكية، حيث رفض فيما بعد كل مقترحات اللجنة الإفريقية المكلفة بتنظيم وقف إطلاق النار والاستفتاء لأنه اعترض على بعض الإجراءات والترتيبات التي تخرج عن إطار مراقبته مثل[1]:

1-رفض المغرب الانسحاب من المناطق المحتل جير سكان المغرب إلى الصحراء.

2-تهجير سكان المغرب الى الصحراء.

3-المطالبة بتعديل الإحصاء السكاني لسنة 1974.

رغم هذا فإننا نجد المغرب قد فشل دبلوماسيا داخل منظمة الوحدة الإفريقية، فبعدما حاول عرقلة الاعتراف الدولي بالبوليساريو من خلال مبادرة تتروني 1981، فإن المنظمة الإفريقية أخذت قرار الاعتراف رسميا بعضوية البوليساريو[2].

وفي 30 أوت 1988 قبل المغرب خطة السلام الأممية التي قدمها الأمين العام للأمم المتحدة في 1988/08/01، لإجراء استفتاء تقرير مصير الشعب الصحراوي، وجاء فيها:

1-إيقاف إطلاق النار.

2-وضع لجنة لتحديد الهوية لتحضير القوائم الانتخابي.

وخلاصة لما سبق تحد أن نتيجة هذه السياسة من المغرب، من وضع العراقيل الأمنية والتقنية للجنة الأممية لتحديد الهوية هدفت إلى الإبقاء على الوضع القائم، وهو ما صرح به "حبيب اللهم حمد" سفير الصحراء الغربية جاء فيه:"[....] قرار البرلمان الأوروبي في المدة الأخيرة، يوضح أن المحل بالسلام والذي لا يرغب فيه ويعرقل كل المجهودات في المنطقة هو المغرب، وليست جبهة البوليساريو[...][3].

[1] - BARBIER Mourice, le conflit du sahara occidentale, ciao, éditteur, paris, 1982, p 359.

[2] – محمد عيسى الشرقاوي، أزمة منظمة الوحدة الإفريقية وقضية البوليزاريو، القاهرة، السياسة الدولية، عدد 69، يوليو 1982، ص 162.

[3] – حوار مع سفيرالصحراء الغربية حبيب الله محمد، جريدة الخبر، 16 أمارس 1994، ص 09.

المبحث الثالث: الموقف الجزائري تجاه القضية الصحراوية

اعتبرت الجزائر طرفا مهما، فلكون الجزائر من الدول المجاورة للصحراء الغربية فإن لجنة تصفية الاستعمار كانت تدعو الجزائر لحضور جلساتها وتقديم بعض المعلومات والاقتراحات من بالمساعدة في حل القضية، وقد عاملت منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية من قلالجزائر على أساس طرف مهتم. وبما أن الجزائر لم تكن لديها مطالب مثلما كان لكل من المغرب وموريتانيا في الصحراء الغربية، فقد اهتمت الجزائر بالقضية من باب تصفية الاستعمار الإسباني وذلك راجع إلى وجود حدود مع الإقليم، إلا أنها ضيقة ومتمثلة في حدود مشتركة في مدينة تندوف والرقيبات، والملاحظ على هذه الحدود أنها هي التي ثار حولها النزاع المغربي الجزائري فيما عرف بحرب الرمال في أكتوبر 1963.

لقد كان للجزائر ثوابت في موقفها انطلقت منها وهي:

-اعتبار الحرب الدائرة في الصحراء الغربية تحديدا للأمن والسلم الدوليين، وخاصة في منطقة المغرب العربي، وإرجاع هذا إلى أنه قضية تصفية استعمار وتحرر.

-الجزائر ليست لها مطامع ومطالب في منطقة الصحراء الغربية سواء اقتصادية أو سياسية.

لقد جاء في ميثاق 1976: "[...] تسعى الجزائر لدعم التضامن في الكفاح ضد الإمبريالية والاستعمار قديمه وحديثه، ولهذا فإن جهودها تندرج في إطار الدعم غير المشروط للشعوب المكافحة في سبيل تحريرها الوطن واحترام حقها في تقرير المصير والاستقلال [...]"[1]، وهذا من مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية التي كانت داعمة للحركات التحررية وتصفية الاستعمار، وذلك سعت إلى حل القضية عن طريق القانون الدولي والمنظمات الدولية.

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حزب جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني، 1976، ص 157.

لقد تجسدت سياسة الجزائر في مجموعة من المواقف لدى هيئة الأمم المتحدة، الأول في كلمة مندوبها الدائم هناك في عام 1975، ثم الثاني في المذكرة التي قدمت للأمين العام لهيئة الأمم المتحدة في 12 فيفري 1976، ثم مذكرة أخرى من الحكومة الجزائرية إلى لجنة تطبيق الاستفتاء[1].

ففي كلمة مندوبها الدائم لدى الأمم المتحدة في 19 جويلية 1975[2]، حيث عبرت الجزائر أمام اللجنة الرابعة لتصفية الاستعمار، وهذا قبل الانسحاب النهائي للاستعمار الإسباني من الإقليم عن موقفها من خلال النقاط التالية:

أ- مشكلة الصحراء الغربية الواقعة تحت السيطرة الإسبانية دخلت مرحلة حادة وخطيرة بفرض المبادرات الفردية خارج الجمعية العمومية للهيئة، التي من اختصاصها وحدها حل وحماية هذه المشكلة تطبيقا لقرارات مجلس الأمن المتكررة حول القضية، وهنا تجد إشارة إلى الاتفاق الثلاثيين إسبانيا، المغرب وموريتانيا، والذي رتب المصالح الاقتصادية والإستراتيجية للأطراف الموقعة.

ب- ضرورة تطبيق القرار رقم 1514/15 الخاص بإزالة الاستعمار عن الصحراء العربية، والإشارة هنا كانت إلى تطبيق مبدأ تقرير المصير، خصوصا بعد صدور الرأي الاستشاري محكمة العدل الدولية بخصوص مطالب المغرب في الإقليم، والذي فصل بعدم وجود أي رابطة سيادة بين الإقليم والمملكة المغربية، وكذا موريتانيا.

ج- موقف الجزائر ثابت وواضح، ويتمثل في تطبيق قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة حول الإقليم، تنظيم استفتاء من طرف إسبانيا حول تقرير المصير في الإقليم مع ضرورة إشراك كلمن الجزائر، المغرب وموريتانيا في الاستفتاء ووضع الاستفتاء تحت الرقابة الأممية.

[1] – بطرس بطرس غالي وآخرون، مرجع سابق، ص 234-238.

[2] – كلمة المندوب الجزائري كاملة منشورة في السياسة الدولية، ع44، الملحق 1.

من خلال مذكرة الحكومة الجزائرية للأمين العام للأمم المتحدة في 12 فيفري 1976 والتي جاءت كرد فعل عن الاتفاق الثلاثي –اتفاق مدريد–، بينت المذكرة الموقف الجزائري تجاه القضية الصحراوية، وقد تضمنت ما يلي: المغرب وموريتانيا قررنا غزو التراب الصحراوي تحت قناع ما سمي بالمسيرة الخضراء، واعتبارها حيلة لتسلل القوات النظامية المغربية نحو الإقليم.

وكذلك محاولة تشتبت الأنظار حول ما يتم من تحالف المصالح في اتفاق مدريد الثلاثي والذي تم فيه إبعاد الشعب الصحراوي، رغم كونه الطرف الأهم في القضية.

كما أن إعلان مدريد الثلاثي ليس له شرعية فهو تم خارج الشرعية الدولية، واعتباره باطلا لأنه ليس من حق أطرافه التصرف مطلقا في الإقليم ولا في مستقبله، وكان نتيجة للأسباب التالية:

شرعية إعلان مدريد الذي ينص على أن استشارة الشعب الصحراوي تتم بواسطة "الجماعة"* وقد أصبح هذا غير ممكن لأن الجماعة التي كانت ممثلة في رؤساء وشيوخ القبائل قد حلت نفسها في 28 فيفري 1975.

كما أن تصفية الاستعمار في إقليم الصحراء الغربية يكون في ظل قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للهيئة بشأن القضية، وكذلك قرارات لجنة تصفية الاستعمار التي زارت المنطقة.

ومنه وضع أي تسوية للقضية يكون في وجود جميع الأطراف المعنية، وهنا نقصد الدول المجاورة والحكومة الإسبانية وممثلي الصحراء الغربية، وذلك وفقا لقرارات مجلس الأمن الصادرة في أكتوبر ونوفمبر 1975، ونتيجة ذلك أن كفاح الشعب الصحراوي في مواجهة جيوش الغزو المغربية والموريتانية من أجل تقرير مصيره، ومنه فإن هذه المذكرة جاءت لتأكيد ما جاء في كلمة مندوب الجزائر أمام اللجنة الرابعة لتصفية الاستعمار.

* الجماعة هم بعض زعماء القبائل الصحراوية وعددهم 101، حاولت السلطات الإسبانية والمملكة المغربية توظيفهم لخدمة مصالحهم في اتفاق مدريد، إلا أنهم انظموا إلى جبهة البوليزاريو وأعلن عن حل نفسها بواسطة وثيقة القلتة التاريخية، مصطفى الكاتب، مرجع سابق، ص 145.

أما ثالث شيء يبين موقف الجزائر، فجاء في مذكرة ثانية بعثت بها الجزائر إلى لجنة تطبيقا لاستفتاء التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية[1]، لقد كانت هذه المذكرة بمثابة رد فعل من الجزائر على مبادرة الحسن الثاني ملك المغرب لتنظيم استفتاء في الإقليم، وقد قدمت هذه المذكرة اجتماع نيروبي في أوت 1981، واعتبرت الجزائر مذكرتها بمثابة مساهمة منها في إقامة سلام دائم في نطقة المغرب العربي، وقد ضمنت هذه المذكرة ثلاث نقاط أساسية وهي: مدريد، إلا أنهم المضموا إلى جبهة البوليساريو، وأطلت من حل للسها بواسطة وأبلة الفتنة التاريخية[2]، المسامة هم يمش زعماء القبائل الصحراوية وعددهم 101، حاولت السلطات الإسبانية والمملكة المغربية توظيفهم الخدمة مصالحهم في القاقا.

-الخصائص الأساسية للاستفتاء المقترح وهو وجود استفتاء عام من أجل تقرير المصير.

-كذلك اختصاص اللجنة التنفيذية التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية ووظائفها، ومن بينها وقف إطلاق النار قبل الاستفتاء، وقد تم التذكير أن لهذه اللجنة صلاحيات كاملة في تنفيذ توصيات اللجنة الخاصة بتنفيذ الاستفتاء في الإقليم وهذا وفقا لما قررته قمة نيروبي1981.

وكانت شروط تنظيم الاستفتاء المقترح، وهي احترام خطوط العمل الرئيسية التي اعتمدت من طرف فريق الصياغة التابع للجنة المختصة في نيروبي وهي ما يلي:

1-التفاوض حول ترتبيات وقف إطلاق النار.

2-سحب القوات.

3-إرسال قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة إلى الإقليم.

4-إنشاء إدارة مؤقتة ومعايدة.

5-تعريف المواطنين الصحراوين

6-عودة المواطنين الصحراويين إلى الإقليم تركز على اللاجئين بالجزائر.

7-تسجيل المواطنين الصحراويين.

[1] – بطرس بطرس غالي، مرجع سابق، ص 236. الملحق رقم 1.

[2] مصطفى الكتاب، مرجع سابق، ص 145.

8-التنظيم الإداري للاستفتاء.

لقد فسر الكثير من القانونيين مذكرة الجزائر، بأنها ذات طابع ومحتوى قانوني وسياسي، قصد منه تذكير اللجنة بشرعية الكفاح الصحراوي، والتذكير بمثله الشرعي والوحيد جبهة بوليساريو.

التحذير من نوايا المغرب تجاه مبادرة الاستفتاء في قمة نيروبي، والهدف منها عرقلة انضمام جبهة البوليساريو لعضوية منظمة الوحدة الإفريقيه[1].

كنتيجة مستخلصة من الوثائق الرسمية الثلاث، هي أن الجزائر وضعت ثلاث مبادئ حاولت تجسيدها في كل تحركاتها وهي الجزائر ليست لها إدعاءات وأطماع في الصحراء الغربية.

*الجزائر طرف مهتم بقضية الصحراء الغربية.

*استفتاء تقرير المصير هو الوسيلة لتسوية قضية الصحراء الغربية.

من خلال كل ما سبق ذكره، من تبيان لمواقف الدول وبداية القضية، نلاحظ أن هذه قد أدت إلى تنازع للإرادات الوطنية وهو ما أدى إلى مواجهة عسكرية ودبلوماسيا الاختلافات بين البلدين الجزائر والمملكة المغربية فالجزائر تريد دولة صحراوية مستقلة، أما المغرب وبالتعاون مع موريتانيا قبل انسحاب هذه الأخيرة من التحالف المغربي الموريتاني، بعد اتفاقي الجزائر، يريد إدماج إقليم الصحراء الغربية إلى أراضيه.

إن هذه المواقف المختلفة بين البلدين قد جعلت في الإمكان فهم دوافع التصادم الجزائر يالمغربي، وقد اتضح ذلك من خلال الوقائع التالية:

-المواجهة العسكرية بين قوات الجيش الجزائري وقوات الجيش الملكي المغربي في مناسبتين تلك المعروفة باسم معركة أمغالة الأولى في 29 جانفي 1976 والثانية في 15فيفري 1976؛ فرغم أن العمليات العسكرية كانت محدودة، إلا أنها كانت لهدف إلى تبيان رفض

[1] - محمد عيسى الشرقاوي، مرجع سابق، ص 161.

الجزائر لاتفاقية مدريد الثلاثية من خلال دعم البوليساريو، أما المغرب فقد كان يريد فرض سياسة الأمر الواقع باحتلاله للمناطق الصحراوية، والانتشار على الحدود الجزائرية الجنوبية أن تتركز فوات البوليساريو[1].

-قطع العلاقات الدبلوماسية مع الجزائر، وذلك بعد اعترافها بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية التي أعلنت قيامها في 27 فيفري 1976، حيث كان الاعتراف الجزائري في 06 مارس 1976، وبعد الاعتراف بيوم تم قطع العلاقات الدبلوماسية المغربية الجزائرية، التي بقيت على حالها إلى غاية 1988[2].

[1] – علامة المدرب الجزائري كاملة منشورة في السياسة الدولية، عدد 44، مرجع سابق، ص 234-211.

[2] - RAOUL Wexxteen, les hommes qui se battent dans le désert, le monde diplomatique, paris, février 1976, p p 10-11.

الفصل الثاني

السياسات المغربية والجزائرية تجاه القضية الصحراوية ومشاريع التسوية

بعد تطرقنا إلى لغة تاريخية حول المنطقة، وحول مواقف كل من الجزائر والمغرب من القضية، سنتطرق في هذا الفصل إلى سياسات البلدين، ثم مشاريع التسوية للقضية، ففي السياسات لتناول الأهداف والوسائل.

فالهدف هو وضع معين يقترن بوجود رغبة مؤكدة لتحقيقه، عن طريق تخصيص ذلك القدر الضروري من الجهد، والإمكانيات التي يستلزمها الانتقال بهذا الوضع من مرحلة التصور النظري حث، إلى مرحلة التنفيذ أو التحقيق المادي.

وهذه الأهداف تكون على مستويات مختلفة قصيرة، متوسطة وبعيدة المدى، ولتحقيق هذه الاهداف توضع وسائل متنوعة حسب الإمكانات، والقدرات المتوفرة للدولة.

وعلى هذا الأساس فإن هدفنا في هذا الفصل هو محاولة تشريح السياستين المغربية والجزائرية تجاه القضية الصحراوية، ومقارنة هاتين السياستين، وستحاول الانطلاق من فكرة أن العلاقات الجزائرية المغربية يغلب عليها الجانب الصراعي بسبب تنازع الإيرادات الوطنية الناتج عن الاختلاف في دوافع الدولتين وفي تصوراتهما وأهدافهما، مما أدى إلى اتخاذ قرارات وانتهاج سياسا خارجية تجاه موضوع قضية الصحراء الغربية.

المبحث الأول: السياسة المغربية تجاه القضية الصحراوية

المطلب الأول: الأهداف المغربية

لقد قسم منظرو العلاقات الدولية أهداف السياسة الخارجية إلى فئتين[1]:

1-فئة الأهداف التي تخدم المصالح القومية أو الذاتية للدول، ويدخل ضمنها الأمن، الحفاظ علىالوجود القومي، دعم وتنمية كل ما يدخل في إطار المصلحة الحيوية للدولة، بسط النفوذ القومي [...]الخ.

2-فئة الأهداف القومية ذات الترعة المثالية ومن بينها الرغبة في دعم السلام العالمي، دعم حركات التحرر في العالم [...] الخ.

ويمكن أن تصنف الأهداف المغربية ضمن فئة الأهداف الأولى التي تخدم المصالح القومية أو الذاتية الدولة وهي:

-الأهداف الأمنية.

-الأهداف السياسية.

-الأهداف الاقتصادية.

وسنتناول في هذا المطلب هذه الأهداف الثلاث بالتفصيل

1-الأهداف الأمنية:

انطلاقا من مفهوم المغرب العناصر القوة فإنه سعى للسيطرة على الصحراء الغربية فالمنطقة ممثل الحاجز الأمني للمغرب من الناحية الجنوبية، ومن ناحية أخرى فإن قيام دولة صحراوية مستقلة أو متحالفة مع حيرانها الجزائر وموريتانيا يشكل بالنسبة للمغرب لهديدا كبيرا، حيث يضعفها استراتيجيا واقتصاديا، كما أنه يضعف من إمكانية جعل المغرب قائدا للمنطقة، في حين يدعم الخطوط الجزائرية في ذلك أو قد بين ذلك[2] الرؤية المغربية الرسمية من حيث هدفها في الحفاظ على مصالحها الجيو سياسية للإقليم، في خطاب الحسن الثاني

[1] اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، الكويت، منشورات ذات السلاسل، ط4، 1985، ص139.

[2] عز الدين شكري، المغرب العربي اليات الوحدة والتجزئة، السياسية الدولية، القاهرة، عدد 93، جويلية 1993، ص194.

بمناسبة عيد الشباب لسنة 1974، والذي جاء فيه "[...]أترك وصية لكل مغربي أنه لا يعقل تنصيب دولة مزيفة لا حقيقة لها جنوب ترابنا، [...] لا يعقل مثل هذا لأنه سيشكل خطرا مستمرا على سلامة البلاد [...] وهذه ليست مسألة عاطفية فحسب بل مسألة حيوية لكل مغربي مدنيا كان أو عسكريا [...][1].

ومن هنا يتضح أن المغرب قد أدركت أهمية الإقليم لذلك عملت على المحافظة عليه.

كما استبعدت قيام دولة صحراوية مستقلة، أو محايدة أو متحالفة مع أحد جيرانها إذ أن قيامها سوف يهدد المغرب وهو ما عملت على عدم حدوثه.

2-الأهداف الاقتصادية:

لقد برزت أهمية هذا الإقليم بصورة جعلت البعض يطلق عليه اسم "كويت المغرب العربي "هذا من جهة، في حين فسر الصراع على أنه صراع رهانات الموارد الثلاثة، ويقصد بها الفوسفات والسمك والبترول.

وإذا حاولنا أن تحدد أهداف المغرب الاقتصادية فإلها تأني كما يلي:

أ-إن ضم إقليم الصحراء الغربية من طرف المغرب يجعلها أول منتج ومصدر عالمي للفوسفات وممثل بذلك مستقبل المغرب في السيطرة على السوق العالمية خصوصا وأن قيمته ارتفعت خمسة أضعاف ما بين سنتي 1973-1975، أي فترة بداية التحرك المغربي الفعلي لضم الصحراء الغربية[2].

وتكمن أهمية الفوسفات في الاقتصاد المغربي خلال السبعينات من خلال ما يلي:

-المخطط الخماسي 1972-1976، ويهدف إلى رفع الطاقة السنوية لإنتاج الفوسفات من 10 إلى18 مليون طن، أي جعله الضعف تقريبا هذا يعني استغلال الطاقات الموجودة، إنشاء وحدات إنتاجية جديدة مع إنشاء مصانع للمتابعة والمراقبة، وكانت نتيجة هذا المشروع قد تحققت وتجاوزت المحدودية، هذا في ظل وجود الهديد إسباني صحراوي (جبهة

[1] انظر ملحق وثائق مغربية حول الصحراء المغربية.

[2] Barbier M, Op-cit, P3555.

البوليساريو)، وأصبحت المملكة المغربية المصدر العالمي الأول للفوسفات قبل كل من الو م أ والاتحاد السوفياتي، في ظل تضاعف أسعار الفوسفات من 14 دولار للطن الواحد إلى 42 دولار للطن الواحد[1].

وتظهر الأهمية الاقتصادية للفوسفات من أنه يمثل أحد الأعمدة المالية للعائلة المالكة، فمؤسسة "الديوان الشريفي للفوسفات" تسعى لاحتكار السوق العالمي من خلال السيطرة على الاحتياطي الضخم لفوسفات الصحراء الغربية الذي اكتشف بداية الستينات، والذي يقع على حقل طوله 7.5كلم وعرضه من 1 إلى 5 كلم، ويغطي مساحة تقارب 250 كلم[2]"، واحتياطاته تكون 10مليارات طن، موزعة على خمس مناطق منها منجم بوكراع بـ 1.1 مليار طن، والحقول الأخرى توجد بـ: أزيك، لعباحلة، إمسغلن، أوقت، وبرنزارن؛ أما المسافة بين الحقول وميناء العيون، فتعد الأطول في العالم[2].[3]

فمن خلال أهمية الاحتياطي المتحمي لفوسفات الصحراء الغربية، فإن الاقتصاد المغربي ومن ورائه "الديوان الشريفي للفوسفات" لا يريد دولة جديدة في الصحراء الغربية تنافسها وتزاحمها في السوق العالمية للموسقات، وإنما كانت من بين أهدافه الإستراتيجية الاحتكار لهذه المادة الأولية لفرض السيطرة على السوق العالمية، خصوصا وأن في تلك الفترة كانت الدراسات تشير إلى إمكانية تطوير وإنتاج اليورانيوم إحفظ الفوسفات كمنبع لطاقة جديدة"[3].

2-إبعاد المنافسة الدولية عن إقليم الصحراء الغربية، كانت من بين الأهداف المغربية للحفاظ علي الاقتصاد المغربي خصوصا وان المنافسة بين الشركات العالمية لاستغلال واستثمار فوسفات الصحراء قد بدت واضحة في عهد الاستعمار الإسباني للمنطقة، وتذكر على سبيل المثال نماذج من هذه المنافسة: مفاوضات لحماية الستينات بين إحدى كبريا الشركات الأمريكية وهي: المؤسسة الوطنية للصناعة الإسبانية _INA_ المشروع كان مقررا

[1] BARBIER M, p 356.

[2] صلاح الدين حافظ، حرب البولوزاريو، مرجع سابق، ص 268.

[3] Ibid; P356.

لاستغلال فوسفات الصحراء الغربية، وهذه المفاوضات سرت على أن يكون للشركة العالمية نسبة 25% والحكومة الإسبانية 55% ومشاركة أوروبية 20% لاستغلال فوسفات الصحراء الغربية.

هذه المفاوضات توقفت في بداية 1968 بسبب الوضع السياسي والأمني في المنطقة، أمافي 1969 فأنشئت شركة الفوسفات لبوكراع برؤوس أموال أوروبية مثلتها: بنك باريس وهولندا، والقرض الليوني وبنك روتشيلد، هدفها التنسيق حول الأسعار ودراسة سياسة مشتركة للبيع بينشركات الفوسفات لبوكراع والديوان الشريفي للفوسفات OCP لكن المفاوضات حول هذه المطالب المغربية حول الاقليم، وإبعاد أي منافسة مستقبلية حول استغلال الأهداف فشلت ثروات المنطقة.

3- موارد طبيعية أخرى ممثل عن منطقة الصحراء الغربية، منها السمك الذي يوجد بكميات تفوق190 نوع وبنسبة مئوية تتجاوز 1,3 مليون طن، هذه الثروة المتواجدة على طول 1500 كلم من المحيط الأطلسي جعل المغرب تعزز مطالبها في الإقليم.

ويمكن أن نبين أهمية هذه الثروة للاقتصاد المغربي من خلال ما يلي:

في 1988 اعتبر ميناء "تانتان" أول ميناء للسردين في العالم بـ 180 ألف طن والأول في إفريقيا والبلدان العربية من حيث صيانة بواخر الصيد، تصل إلى 250 وحدة سنويا وحمولة الباخرة تصل إلى ألف طن، ومنذ 1985 كان تواجد " المؤسسة المغربية العامة للصيد" في المنطقة وبشكل واضح، حيث تملك أسطول بحري يتكون من 28 باخرة وزلها يتعدى 328 طن، قدرتها على الاختزان تصل إلى 300 برميل، ومكيفة للصيد على طول الشواطئ الصحراوي[1].

-كما أنه يمكن ملاحظة النشاط الاقتصادي المغربي القوي في منطقة حوض التانتان حيث التجهيزات الصناعية التي تشمل مؤسسات التبريد، يمكنها تخزين حتى 5000 طن من السمك، 30 ومصنع التكييف ومصنع للتكييف والصيانة والتحويل لـ 53 ألف طن من

[1] GAUDIO Attilio, guerres et paix Au MAROC 1950-1990, EDITION KHARTHALA, Paris, 1991, pp407-223

السمك للتسويق في السوق الداخلية والخارجية، مع قدرة التبريد تحت الأرض لـ160 طن يوميا من السمك الذي بصدره لليابان، أوروبا، إفريقيا.

4-الأهمية الاقتصادية لإقليم الصحراء الغربية تتحلى أيضا في الثروات الطبيعية الأخرى مثل: البترول والغاز الطبيعي والحديد واليورانيوم. ففي سنة 1963 أعلن المعهد الإسباني للأبحاث الجيولوجية عن اكتشاف إمكانيات هائلة من الحديد والبترول واليورانيوم إلى جانب الفوسفات.

-الحديد واليورانيوم:

اكتشفت الأبحاث بناحية إزميلة أغراشة واحتياطه يفوق 70 مليون طن، ومحتواه من مادة أكسيد تيتان يبلغ 13.6% وهو محتوى مرتفع حدا يسمح باستعماله مباشرة، كما أعلن في نهاية الستينات عن وجود اليورانيوم في منطقة "السمارة".

-البترول والغاز الطبيعي:

بدأت عملية البحث والتنقيب مع بداية الستينات حيث منحت الحكومة الإسبانية رخص للتنقيب للشركات الغربية على مساحة 100 ألف كلم^2" ومساحة مالية تقدر عليون و600 ألف هكتار بحرية، أي ما مقداره من التكاليف 170 مليون دولار.

للبترول في ناحية "ام الواد" والغاز الطبيعي في اودية "ام كفة"[1] G.GG وقد اكتشفت الشركة الفرنسية للغاز.

3-الأهداف السياسية:

-المحافظة على استقرار النظام الملكي المغربي:

لقد رأى الكثير من المحللين والدارسين أن هناك دوافع سياسية جعلت المغرب يطرح ملف القضية الصحراء الغربية بقوة، ويهدف بالأساس إلى:

-إعادة الاعتبار للنظام الملكي الذي زعزع مرتين (محاولتي الانقلاب العسكرية في 10جويلية1971 و16 أوت1972)، فالحسن الثاني ملك المغرب وجد في المسيرة

[1] PAUL Balta, Le Grand maghreb des l'id 2 pendance a l'an 2000, 2 edition Lohamattan, Paris, 1990, Pp168-169.

الخضراء التي سجلت في نوفمبر 1975 دخول المغرب للصحراء الغربية أكبر مناسبة الحشد التعبئة الشعبية حول الوحدة الوطنية المقدسة من أجل إعادة المقاطعات الصحراوية إلى الدولة الأم"[1]، توكيل الجيش الملكي مهمة خارج حدود الوطن لشغله عما يدور في داخل المغرب (توجيهه نحو العدو الخارجي إسبانيا لبوليساريو، الجزائر)- فالسلطة السياسية الملكية التي ورثها الملك الحسن الثاني بعد وفاة أبيه "محمد الخامس" الذي كان يتمتع بقدر كبير من الشرعية باعتباره "الأب" للاستقلال الوطني المغربي، ويمثل شخصية التواصل التقليدي للدولة المغربية رغم ما كان يتهدده من ضغوطات اقتصادية واجتماعية وكذا المعارضة السياسية والعسكرية.

ولقد كان لهذه الأهداف مؤشرات وهي:

-مظاهرات شعبية في 1965 بسبب الانفتاح الاقتصادي "بالدار البيضاء".

-محاولة الانقلاب العسكري، انقلاب صخيرات ثم محاولة إسقاط طائرة الملك[2].

- أكثر من 100 إضراب عمالي في 1975 من أجل رفع الأجور والمطالبة بالحقوق النقابية مست جميع القطاعات وفي كثير من الأحيان كان يميز هذه الإضرابات الطابع العنفي والاحتجاجي ضد النظام الملكي.

-صعود التيار اليساري الثوري، وحملة الإضرابات التي شنها الثانويين ضد إصلاح البكالوريا في جانفي 1975.

-وفي مارس 1972 تم طرد حوالي 8500 طالب من الجامعات من أصل 13000عرف بـ: حرب القبعات والتي دامت ثلاث أشهر[3].

هذه الضغوطات المختلفة عسكرية وسياسية واقتصادية واجتماعية جعلت الملك الحسن الثاني يطرح إعادة تأسيس شرعية النظام الملكي عن طريق ملف الصحراء الغربية خصوصا وأن فكرة "المغرب الكبير" كانت قد طرحتها المعارضة قبل أن يتبناها النظام

[1] – احمد ثابت، ومؤشرات التحول الديمقراطي في المغرب، السياسة الدولية، عدد 73 بوليو 1983، من 144.

[2] المرجع نفسه، ص 145.

[3] BERBIER.M, Opcit, P87.

الملكي، المراجع التاريخية تشير إلى أن حزب الاستقلال أول من طالب بإقليم الصحراء الغربية عندما نشر في نوفمبر 1955 ما عرف بالكتاب الأبيض ولم تتبناها الحكومة المغربية في سنة 1960، كما تبنى حزب مغربي آخر مطالب حزب الاستقلال وهو "الحزب الديمقراطي للاستقلال" في مؤتمره عام 1956 بضرورة إعادة المغرب لحدودها الطبيعية والتاريخية[1].

ومن هنا وحدنا الجبهة الموحدة بين النظام الملكي والمعارضة السياسية المغربية لتبرير حق المغرب في الصحراء المغربية، وذلك من خلال الحملات الدبلوماسية عبر العالم والتي بدأت منذ 18جويلية 1974، وقادتها الحكومة والمعارضة، فالأمين العام للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية يسافر إلى باريس مبعوثا من طرف الملك الحسن الثاني لإقناع الحكومة التقدمية الفرنسية وعلى رأسها الحزب الشيوعي الفرنسي بشرعية تدخل المغرب في الصحراء الغربية، وفي هذا الاتجاه أصبحت السمة المميزة للحياة السياسية والحزبية في المغرب في هذا الهامش المتسع للاتفاق بين الأحزاب على عدة أمور جوهرية تمس أسس وهياكل النظام السياسي للمغرب، فهذه الأحزاب تؤيد كلها تقريبا الاحتفاظ بالملكية الدستورية هناك وتلتقي مع الحسن الثاني في سياسته الخارجية والدفاعية خصوصا تأييدها للموقف من قضية الصحراء منذ مشاركتها في المسيرة الخضراء عام 1975.

وكانت الدعوة إلى "الوحدة الترابية" للمغرب قد جاءت للمرة الأولى من المعارضة السياسية التي تلقفها الملك ليعيد بناء أسس الشرعية الملكية التي تحافظ على وحدة الأمة وتماسكها[2].

أما الجيش فقد استعان به الملك الحسن الثاني لكسب القضية عسكريا لكن في الوقت ذاته أطلق سراحه إلى الصحراء بعيدا عن العاصمة والمراكز المدنية الحساسة، حتى يتجنب أطماعا للمؤسسة العسكرية في المشاركة السياسية أو التطلع إلى الحكم المباشر.

[1] سعد الدين إبراهيم واخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص110-109.

[2] احمد ثابت، مرجع سابق، ص 144.

المطلب الثاني: آليات تنفيذ السياسة المغربية في الصحراء الغربية

لقد عمل النظام الملكي على توفير أقصى الإمكانيات المتاحة لمواجهة متطلبات الصراع في الصحراء الغربية، ويمكن أن تحدد الوسائل التي استخدمها المغرب لتحقيق أهدافه في المنطقة في ثلاث مستويات: مستوى سياسي، عسكري واقتصادي.

أ-المستوى السياسي: وتحسد في نقاط أساسية هي:

-**التحالفات المصلحية مع إسبانيا وموريتانيا:** فقد لجأت المغرب للتحالف مع موريتانيا وإسبانيا، فهذه الأخيرة قدمت لها المغرب تنازلات ووعود من أجل ضم الإقليم، أما موريتانيا فقد عقدت معها اتفاقية سرية قسمت فيها الإقليم ثلثين للمغرب والثلث الباقي الموريتانيا، وأشهر ما عقد بين هذه الأطراف هي اتفاقية مدريد الثلاثية، فمن جهة قدم المغرب لإسبانيا وعودا بالمحافظة على المصالح الإستراتيجية لإسبانيا، أما موريتانيا فإنه تعهد بتحليه عن مطالبه التاريخية فيها، وكذلك محاولة منه لكسب حليف يبعد أي خطر لتحالفه مع أعداء المغرب[1].

-**الضغط على الجزائر بمعاهدة الحدود المبرمة بتاريخ 15 جوان 1972:** لقد راهن المغرب على ملف الحدود مع الجزائر، واستعملها كورقة ضغط ضدها في القضية، لذلك فإن المغرب لم يصادق على هذه الاتفاقية والتي تنص على تخلي المغرب على المناطق التي كانت تعتبرها مغربية"غارحبيلات"بشار وتندوف إلى ما بعد انتهاء موضوع الصحراء الغربية، وقد تمت المصادقة على هذه المعاهدة من طرف المغرب في جوان 1992[2]، بعد أن أعلن رئيس المجلس الأعلى للدولة الجزائرية" محمد بوضياف" عن عدم وجود أي علاقة بالصحراء الغربية، كما نفى أن تكون لهم أي صلة مستقبلية بالقضية، ودعا المغرب للإسراع في تسوية القضية ودفع العلاقات الجزائرية المغربية وتفعيلها، وبعد وفاة بوضياف رجعت الجزائر إلى موقفها من القضية من جديد.

[1] PAUL B, opcit, p 190.

[2] احمد مهابة، (مشكلة الصحراء... وبداية مرحلة جديدة) السياسة الدولية، ص 125.

محاولة تدويل القضية الصحراوية في إطار صراع الحرب الباردة[1]

لقد حاول المغرب وضع القضية في إطار هذا الصراع وذلك من خلال ما يلي:

1-إثبات أن النزاع الإقليمي بين الجزائر والمغرب ليس نزاع حدودي بل هو نزاع إيديولوجي، حيث اهم المغرب بأن ملف الصحراء الغربية في يد موسكو وليس الجزائر.

2-الدعم الذي تتلقاه البوليساريو هو محاولة للقضاء على التواجد الرأسمالي الغربي في المنطقة.

3-القضية ما هي إلا تحرك يهدف إلى زعزعة شرق إفريقيا من خلال الدعم العسكري الذي تتلقاه البوليساريو.

هذه الحجج هدفت من خلالها المغرب إلى كسب مساندة أمريكا لها والمعسكر الغربي ككل وهو ما حصل عليه المغرب بالفعل فقد قدمت فرنسا دعمها للمملكة المغربية سواء سياسيا بالتأكيد على أحقية المغرب في الإقليم، أو الدعم العسكري، وقد تميز الدعم الفرنسي بحدوث ثلاثة أشياء وهي وفاق دبلوماسي، حيث اعتبر المغرب ممثل المصالح الفرنسية في منطقة إفريقيا والمغرب العربي، أما ثانيا فهي الإجماع الاستراتيجي حيث اعتبرت المغرب قاعدة الانطلاق العسكري الفرنسا، في القارة الإفريقية الزائم واللتين كذلك تلقنا دعم عسكري بيعها أسلحة حيث ما بين 1973 و1977 بلغت نسبة استيراد المغرب من الأسلحة الفرنسية 18.1%، وهنا تحد أن هذا التعاون كان يتم في سرية بين الطرفين[2].

الدخول في سياسة التحالفات الإقليمية لتحييد الوليساريو: النموذج اتفاق وحدة 1984 لقد جاءت هذه الاتفاقية كرد فعل على معاهدة الوفاق والإخاء في 1983، التي كانت بين الجزائر وتونس وموريتانيا، ونظرا للخطر الذي استشعره المغرب من هذا التحالف الخطر على مستقبلها، وتلاحظ أن هذا قد تزامن مع طلب المغرب لانضمامها إلى السوق الأوروبية المشتركة وقد كانت أسباب هذا التحالف كالأتي:

[1] حسان بوقنطار، السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام 1967، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص 189.

[2] المرجع نفسه، ص 190.

رفض ليبيا لانضمام إلى التحالف الثلاثي، بسبب الشروط التي وضعت لها للانضمام مثل رسم الحدود مع تونس ووقف دعم المعارضة التونسية [...] وغيرها.[1]

وفي اوت 1984 وقعت اتفاقية الاتحاد المغربي الإفريقي هذا التحالف غير الطبيعي أوالزواج غير الشرعي حسب البعض، كانت له فوائد هامة للمغرب كي يتسنى له ربح حرب الصحراء، وذلك عن طريق إضعاف الطرف الصحراوي بإفقاده حليفا مهما وهو الطرف الليبي الذي عبر عن موقفه بأنه يرفض أي تصادم مع المغرب وأن المغرب الحق في الصحراء[1].

ب- المستوى الاقتصادي:

لتحقيق الأهداف المغربية في الصحراء الغربية، استعمل النظام الملكي إلى جانب الوسائل السياسية، إمكانيات اقتصادية هامة من أجل ضم إقليم الصحراء الغربية لمثلت أساسا في الأساليب التالية:

- اتخاذ القرارات السياسية لضم الأقاليم الصحراوية، حتى تتمكن المغرب من تنمية المناطق اقتصاديا واجتماعيا وأهم هذه القرارات:

في أوت 1956 تم إنشاء ثلاث محافظات حديدة هي: بوجدور، سماره والعيون، وبعد الانسحاب الموريتاني من واد الذهب صدر مرسوم في 14 أوت 1979 يعتبر الإقليم المحافظة رقم 36 في المغرب، وفي 19 أوت 1981 أنشأ مجلس استشاري يختص بالشؤون الاجتماعية تطبيق وتنفيذ مخطط التنمية يتولى تنفيذه كاتب الدولة لدى الوزير الأول مكلف بالشؤون الصحراوية[2].

-وضع شبكة للاتصالات لربط الصحراء الغربية بالمغرب بلغت سنة 1985 أكثر من 1000 كلم من الطرق، إضافة إلى وسائل الاتصال الأخرى، مثل الراديو والتلفزيون، قبل المسيرة الخضراء كانت هناك محطتين إذاعيتين تبث الجاه الصحراء وبعد ثمانية أشهر

[1] PAUL B, opcit, P22.

[2] لوران اريك، من ذاكرة الملاك، بيروت، دار كتاب الشرق الأوسط، ط1، 1993، ص 85.

العيون أصبحت تملك أول محطة تلفزيونية ومحطتين للبث الإذاعي[1].

-وضع النظام المغربي لسياسة اقتصادية تعتمد على تشجيع الاستثمارات ما بين 1975-1985 تجاوزت 5 مليارات درهم، وقد شاركت الطبقة الشعبية بقروض هامة وجهت هذه الاستثمارات لتوفير الاحتياجات الأولية لسكان الإقليم من كهرباء.

وفي 1987 وضع مركز لتوليد الكهرباء بالعيون وتعزيز بناء المشاريع الاجتماعية مثل: بناء أربع مستشفيات و20 ألف مسكن إضافة إلى المركبات الرياضية والمدارس[2].

استغلال فوسفات "بوكراع" الذي يقع على بعد 100 كلم جنوب شرق العيون والذي يعتبر ذو أهمية بالنسبة للاقتصاد المغربي، كما أنه يساهم في ربط المصالح الاقتصادية للسكان الصحراويين وإدماجهم بالدولة المغربية، الملك، الحكومة والإدارة المغربية.

ج-المستوى العسكري:

-منع قيام دولة صحراوية تحت قيادة "البوليساريو" ولتحقيق الأهداف المغربية في الصحراء الغربية، سخرت المغرب إمكانيات عسكرية هامة واستعملت وسائل إستراتيجية لمواجهة "حرب الصحراء"، ويمكن أن تقدم هذا التحول الهام في السياسة العسكرية المغربية من خلال النقاط التالية التي تدعمها بمؤشرات تدل على أهمية الصحراء بالنسبة للمغرب:

-تضاعف المصاريف العسكرية المغربية ما بين 1974-1979 بـ 4 مرات من بين هذه المصاريف ارتفعت القيمة المخصصة لاستيراد الأسلحة بـ:24 مرة في الفترة ذاتها.

-تزايد نسبة المساعدات التي تتلقاها المغرب من كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا من أجل الاستعداد لمواجهة الجزائر والبوليساريو اللتين تتلقيان الدعم السوفياتي[3].

- بعد 1979 بدأت المغرب سياسة حديدة، خصوصا بعد احتلالها للجزائر الذي كان تحت السيطرة الموريتانية بعد انسحاب هذه الأخيرة، حيث لجأت المغرب لإستراتيحية "الجدران الأمنية السنة" وتكمن مهمتها في رد المحمات التي تقوم بها البوليساريو، وقد جهزت بأحدث

[1] صلاح الدين حافظ، مرجع سابق، ص 291.

[2] GAUDIO A, opcit, P376.

[3] RAOLIL, WEEXTEEN ,Opcit , p 11.

الوسائل الدفاعية، وبلغ عدد هذه الجدران سنة وهي: الجدار الأمني الأول كان في مارس 1981 طوله 300 كلم ينطلق من "أور كزيز "ليصل إلى مدينة السمارة وقد مد فيها بعد 300 كلم أخرى.

بقياسي بسبب التحالف المغربي الليبي هدفه تحييد "جربة وحاوزة" العاصمة المؤقتة للجمهورية العربية ليحمي "العيون" و"بوجدور"، الجدار الأمني الثاني في 19 ديسمبر 1983 ينطلق من بوكراع ويحيط بـ: أمغالة حتى يعمل كرييشات هدف منه قطع الطريق على البوليساريو نحو المحيط الأطلنطي، الجدار الأمني الثالث طوله 320 كلم تم بناؤه ما بين 19 أفريل و10 ماي 1984، في ظرف الصحراوية الديمقراطية، الجدار الأمني الرابع كان في 15 جانفي 1985 طوله 170 كلم هدفه تحييد حدود الجزائر، الجدار الأمني الخامس كان في السنة نفسها 1985 على طول 1200 كلم يحمي الحدود الأفقية للحدود الموريتانية، أما السادس يغطي الداخلة حتى الأطلنطي[1].

-وقد حددت الأهداف العامة الحدرات الأمنية فيما يلي:حماية المثلث الاستراتيجي: العيون سمارة وبوكراع، حماية الجيش الملكي المغربي من الهجومات الخاطفة التي ألحقت خسائر معتبرة من طرف البوليساريو وتقليص نفقات حرب الصحراء التي بلغت سنة 1979 إلى 4 مليارات درهم، أي 45% من ميزانية الاستثمارات بعدما كانت تتراوح ما بين5 إلى 10 ملايين درهم في بداية السبعينات[2]، وأخيرا حماية السكان والمنشآت الاقتصادية في المناطق التي يتواجد بها الجيش المغربي.

لقد كان موقف الجزائر من القضية الصحراوية واضحا منذ بدايتها ووفقا لمبادئها التي نادتها بعد الاستقلال وهي حق الشعوب في تقرير مصيرها، ودعمها الحركات التحررية في العالم وفقا ما جاء في ميثاقها الصادر سنة 1976.

وعلى هذا الأساس انتهجت الجزائر سياسة تجاه المنطقة وضحت أهدافها، كما سخرت لهذه الأهداف مجموعة من الإمكانيات لتحقيقها، وفي هذا المبحث ستعالج نقطتين

[1] PAUL.B, OPCIT, P177-178.
[2] Ibid, p 126.

هامتين هما: أهداف الجزائر تجاه القضية الصحراوية، وكذلك الوسائل والإمكانيات المستخدمة لتحقيق هذه الأهداف.

المبحث الثاني: السياسة الجزائرية اتجاه القضية الصحراوية

المطلب الأول: الأهداف الجزائرية تجاه القضية الصحراوية

لقد جسد موقف الجزائر أهدافه في أربع نقاط هي:

أ-حماية السيدة الإقليمية ودعم الأمن الوطني.

ب-الحفاظ على توازن القوى في منطقة المغرب العربي.

ج-الدفاع عن الإيديولوجيات التحررية لإحدى المبادئ الهامة في السياسة الخارجية الجزائرية.

د-الأهمية الاقتصادية والموقع الجيو سياسي لإقليم الصحراء الغربية.

أ-أحماية السيادة الإقليمية ودعم الأمن الوطني:

حرصت الجزائر على تدعيم أمنها الوطني يمثل أحد الأهداف الأساسية التي جعلتها تدخل في صراع دبلوماسي وعسكري المغرب بعد اتفاق مدريد الثلاثي[1] المغرب موريطانيا واسبانيا موريتانيا وإسبانيا حيث شعرت الجزائر أنها مهمشة في قضية الصحراء الغربية وأكثر من ذلك أن الاتفاق الثلاثي، يمثل تهديدا لمستقبل كيانها الإقليمي، فعملية فم المغرب للصحراء الغربية سيؤدي في نظر صانعي القرار الجزائري إلى تقوية المغرب في المنطقة، وبعدها فإنها ستعود لمطالبها في إقليم الجزائر خصوصا وأن معاهدة الحدود لسنة 1972 بين المغرب والجزائر لم تصادق عليها الرباط، حيث حاولت استعمالها عدة مرات للضغط على الطرف الجزائري قبل الانسحاب الإسباني من الصحراء الغربية، حتى تقف إلى جانب المطالب المغربية.

لقد كانت الجزائر في مساندتها للبوليساريو تبحث عن وسيلة ضغط على المغرب لجعلها تتخلى نهائيا عن مطالبها في منطقة تندوف، حيث أن قيام "دولة صحراوية" بضع

[1] عز الدين شكري، مرجع سابق، ص149.

حدا نهائيا لهما لي المطالب المغربية[1].

لهذا كان عمل الجزائر على أن لا تدعم موقف المغرب في المنطقة كقوة سياسية وعسكرية وذلك يتطلب مساندة البوليساريو في إقامة دولة مستقلة في الصحراء الغربية يساهم في تدعيم الحصار الجزائري حول المملكة المغربية وإقرار وضع الجزائر كدولة قائدة في المنطقة[2].

ب-الحفاظ على توازن منطقة المغرب العربي:

لقد هدفت الجزائر -نظام هواري بومدين- مساندة البوليساريو أساسا إلى تحقيق توازن القوى في المنطقة، تكون فيه القائد، وذلك بإمساك قوى المغرب السياسية والعسكرية والاقتصادية خصوصا بعدما اعتبر الرئيس "هواري بومدين" المسيرة الخضراء واتفاقية مدريد الثلاثية، دون التشاور المسبق معه، مؤامرة ثلاثية لا تأخذ موقف الجزائر في الحسبان، لأن الرئيس "بومدين" وإن كان مناصر "المغرب الدول" ويؤيد التعايش بين الأنظمة والإيديولوجيات، إلا أنه كان يرغب فيأن يجعل من بلاده القوى الإقليمية الأولى..

وقد اعتبرت "اتفاقية مدريد" بالتحالف الذي يهدد الأمن والاستقرار في المنطقة"[...] لا سلم ولاستقرار يمكن أن يحدث في المغرب العربي ما دام لم يعترف بحق الشعب الصحراوي، وأن كل ما يقوم به المغرب هو تهديد للثورة الجزائرية[...][3].

وقد مثلت "اتفاقية مدريد" بالنسبة للجزائر حسابات كثيرة ومنها: المغرب وموريتانيا والصحراء الغربية يعني حصار الجزائر على طول حدودها الغربية، ورجحان كفة ميزان القوى لصالح المغرب ولمواجهة هذا التحالف لجأ الرئيس "هواري بومدين" إلى التحالف مع النظام الليبي في ديسمبر 1975 واستقبل مجموعة من الصحراويين بمنطقة تندوف، وأصدر بيان جزائري ليبي اعتبر كل اعتداء على أي ثورة يعتبر اعتداء على كل بلد.

---

[1] احمد مهابة، مرجع سابق، ص125.

[2] عز الدين شكري، مرجع سابق، ص 149-150.

[3] مواقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية المحتلة، إصدار المركز الجزائري للإعلام والثقالية، بيروت، 1975، ص35.

ج-الدفاع على الإيديولوجية التحررية

يمثل إحدى المبادئ العامة في السياسة الخارجية الجزائرية، وفي هذا فإن طبيعة النظام السياسي الجزائري ذو التوجه الثوري بسبب خوضه لحرب تحررية ضد الاستعمار جعلته يساند الحركات التحررية العالمية، وموقفه من الصحراء الغربية يفسر انطلاقا من هذه الإيديولوجيات التي تبروها المطالب التالية:

*حق مساندة الشعوب التي تكافح من أجل تقرير مصيرها ومن بينها الشعب الصحراوي.

*النزاع المغربي الصحراوي هو مشكلة تصفية استعمار، لذلك يجب أن يسوى وفقا لقرارات منظمة الأمم المتحدة ولوائح منظمة الوحدة الإفريقية.

* احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار والتشت بوحدها الترابية.

وفي الواقع أن الهدف "الدفاع عن الإيديولوجية التحررية" كان يغلب على الخطاب السياسي الجزائري، ويمثل أحد المبادئ الرئيسية للسياسة الخارجية[1]، حيث أفردت فصلا كاملا للحديث عن هذه المبادئ وقد جاء في مادته 92 ما يلي: "[...] بشكل الكفاح ضد الاستعمار، والاستعمار الجديد، والإمبريالية، والميز العنصري محورا أساسي للثورة وبشكل تضامن الجزائر مع كل الشعوبفي إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في كفاحها من أجل تحررها السياسي والاقتصادي من أجل حقها في تقرير المصير والاستقلال، بعد أساسيا للسياسة الوطنية[...].

د-المصلحة الاقتصادية والموقع الجيو سياسي لإقليم الصحراء الغربية:

هناك من يركز على عامل المصلحة الاقتصادية كسبب رئيسي لتفسير توتر العلاقات الجزائرية المغربية ومحاولات تحسينها، فالصحراء الغربية في حد ذاتها منطقة شديدة الغني بالثروات الطبيعية، مما جعل النزاع حول الإقليم يشتد بين الدول المجاورة للإقليم، ومن ثمة فإن الجزائر كانت لها أهداف اقتصادية في المنطقة تمثلت أساسا في ما

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (الدستور الجزائري سنة 1976)، الفصل السابع، ص 51.

يلي:

أ-الجزائر تحلم تخط حديد مباشر بربط بين تندوف وشاطئ المحيط الأطلسي، عبر خط مستقيم قصير يمر في وسط إقليم الصحراء لينقل خام الحديد الجزائري إلى موانئ تصديرية قريبة، بدلا من -نقله الى الشمال عير طول الأراضي الجزائرية وصولا إلى شواطئ البحر الأبيض المتوسط.

وكان الرد الرسمي الجزائري على أصحاب هذا الرأي "[...] المتحدثون عن الأطماع المزعومة للجزائر بأنها تبحث عن ممر عبر الصحراء الغربية ليصلها بالمحيط الأطلسي يتناسون بأن الجزائر بلد بحري ونشاطه الاقتصادي عبر المواصلات البحرية معروف، وليست هناك مسافة بين وهران أو الغزوات أو بين جبل طارق تعدنا عن الأطلسي"[1].

وللتفصيل أكثر حول هذه النقطة فإنه عندما اكتشف مع نهاية الستينات في غرب الجزائر "تندوف" أحد أهم الحقول الحديدية "غار حبيلات" باحتياطي يصل إلى ثلاث ملايير طن منها 51.8% من الحديد سهلة الاستعمال.

وقد لقيت الجزائر صعوبات تقنية ومالية لاستغلال هذا الكم المتحمي بالإضافة لاعتبارات فالصحراء الجزائرية ليس لها منفد على البحر، على عكس منجم حديد، موريتانيا وفوسفات واد الذهب فإن غار حبيلات لم يجد الوسائل الكفيلة والعقلانية لنقله، وفي عام 1965 أممت وزارة الصناعة والطاقة الجزائرية المنجم وسلمت الدراسة التقنية الاقتصادية الضرورية للشركة الوطنية الجزائرية للبحث والاستغلال المحمي Sonarem، وتوصلت الدراسات الأولى إلى النتائج التالية حتى تكون مردودية الاستخراج على مستوى عال ما بين 10 و15 مليون طن سنويا فإنه يجب إنشاء ميناء منحمي يسمح تحرين وتحميل البواخر ذات حمولة تقدر بـ 100 ألف طن، ليمكنها من الدخول في المنافسة العالمية للحديد، وحديد غار حبيلات يجب أن ينقل في أقرب منطقة للنقل، وبعد الفحص النقبي لـ84 احتمالا ممكنا للنقل سواء من البحر المتوسط أو الأطلنطي توصلت الدراسة إلى أن تكلفة النقل الأقل مما

[1] GOUDIO A, Opcit, P 2-3.

تتمثل في إنشاء شبكة الحديد تربط شاطئ الأطلنطي المغربي قرب طرفاية 515 كلم مقابل 1300 كلم. إلى أرزيو بالجزائر، وفي لقاء تلمسان ماي 1970 قبلت المغرب بإنشاء شركة مختلطة جزائرية مغربية تكلف بنقل وتسويق حديد غار جبيلات[1].

راهنت التوقعات الأولى للاستثمار على أن يقدر بـ: 300 مليار فرنك قديم، وقد تم اتجسيد هذاالاتفاق في اتفاقية التعاون بين البلدين من أجل استثمار غار حبيلات 15 جوان 1970 بإنشاء.

الشركة الجزائرية المغربية من بين مهامها نقل 700 مليون طن من معدن حديد غار جميلات بواسطة سكة الحديد من المنحم في ميناء الشحن، وشحنها على البواخر وتسويقها[2]. هذا التعاون لم يتم بين البلدين لأن العلاقات الجزائرية المغربية طغت على الاستغلال المشترك للثروات المنجمية للصحراء المغاربية، ويعتبر بسيط فإن قضية الصحراء الغربية غلب عليها الجانب الصراعي على الجانب التعاوني، وفي فيفري 1976 أعلن "هواري بومدين" خلال زيارته لتندوف أن استغلال حديد غار حبيلات سينطلق قريبا وسوف تبنى سكة حديدة لنقل المعدن إلى ميناء وهران، ومن هنا تلاحظ كيف تغلب القرار السياسي على المصلحة الاقتصادية حيث أن ثمن إنتاج الحديد بالطن بحساب 15 مليون طن سنويا، يمثل 4 جراث لمن استخراجه إذا تم نقله عبر ميناء الجزائر بأرزيو 1300 كلم ثمن الاستخراج يقدر بـ: 1.10 دولار، ثم النقل 4.4 دولار السعر القوي بـ 7.05 دولار frieghton board دولار[3]. بينما نقله عبر الثانتان 515 كلم، يكون سعر نقله 1.75 ويصبح سعره ب: القوي فوب 5.15.

والنتيجة أن استغلال معادن غار جميلات عقلانيا يتم نقله غير الصحراء الغربية أو بالتعاون الجزائري المغربي وفق نموذج الشركة المغربية–الجزائرية التي أنشأت سنة 1972،

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (اتفاقية الاستثمار بين البلدين المغرب والجزائر بغار جبيلات)، الجريدة الرسمية للدولة الجزائري، عدد 48، 15 جوان 1973، ص 30.

[2] ملحق العالمية الاستثمار من الدين غار جبيلات، ملحق رقم 7.

[3] GOUDIO. A. OPCIT

وتم تعطيلها بسبب المواقف السياسية المتناقضة لكلا البلدين في قضية الصحراء الغربية.

المطلب الثاني: آليات تنفيذ السياسة الجزائرية في الصحراء الغربية

لقد تنوعت الوسائل المستخدمة من طرف الجزائر، وقد صنفت هذه الوسائل ضمن مستويين كما حدث في المغرب، هما المستوى السياسي الدبلوماسي والمستوى العسكري.

وستحاول التفصيل في هذين المستويين من خلال ما يلي:

1-المستوى السياسي الدبلوماسي:

لقد كانت المواجهة بين الجزائر والمغرب حول قضية الصحراء الغربية حافلة بالأحداث واستطاعت الدبلوماسية الجزائرية أن تحقق نتائج كثيرة منها:

-دعم ملف الصحراء الغربية في المحافل الدولية وعلى مستوى المنظمات ما جعل المغرب يقبل بالاستفتاء بعد مبادرة نيروبي 1981 حيث تراجع الملك المغربي عن موقفه السابق الذي يرى في الإقليم امتداد له وملف تم حله وفقا لاتفاق مدريد[1].

-قبول الجمهورية العربية الصحراوية عضو بمنظمة الوحدة الإفريقية في القمة العشرين نوفمبر 1982 فن مما أدى بانسحاب المغرب من المنظمة ووصل الاعتراف الدولي بالجمهورية إلى غاية 1995 أكثر من 70 دولة، وقدتم فتح مفاوضات بين المغرب والبوليساريو من خلال لقاء غير مباشر في ربيع 1986 وكذلك محادثات مراكش في 1989/01/04 بين الملك الحسن الثاني ووفد عن البوليساريو...الخ، وبذلك تخلت المغرب عن موقفها السابق الذي يرى أن المفاوض الوحيد في القضية الصحراء الغربية هي الجزائر[2].

-وفي ماي 1988 خلال اجتماع في نيويورك مع الأمين العام الأممي -ابريز دي كويلار- وافق المغرب وممثلو البوليساريو رسميا على مخطط السلام الأممي، حيث التقى الملك الحسن الثاني بعدها مع ممثلي البوليساريو في جانفي 1989، وفي 21 حوان 1990 تي

[1] مصطفى الفيلالي، والمغرب العربي الكبير لداء المستقبل، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1989، ص 33.

[2] المرجع نفسه، ص 33.

مجلس الأمن اللائحة 685 التي تذكر تفاصيل التسوية السلمية الموافق عليها من قبل المغرب والبوليساريو وكذلك مخططات الأمين العام للأمم المتحدة لتطبيق الاستفتاء، وفي 29/04/1991 أصدر مجلس الأمن اللائحة695 التي بموجبها تم تشكيل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية "الموتورسو" كما أحدثت اللائحة جملة من الخطوات التي من شأنها أن تؤدي إلى وقف إطلاق النار وإلى الاستفتاء.

من هذه النتائج العامة لتطور ملف الصحراء الغربية كانت وراءها تحركات الدبلوماسية الجزائرية على المستويين الإقليمي والدولي، ويمكن إظهارها من خلال النقاط التالية:

-الدخول في علاقات التحالف مع الدول المعنية والمهتمة بقضية الصحراء الغربية، وهذه الوسيلة كانت تهدف في النهاية إلى دعم ومساندة دولة الصحراء المستقلة، ويمكن أن تلاحظ ذلك من خلال التحالفات التالية:

التحالف الجزائري الإسباني: قبل اتفاقية مدريد الثلاثية وهنا يجد أن الجزائر انتهجت سياستين، فمن جهة انضمت إلى طرح كل من الجزائر وموريتانيا في مساندة لتصفية الوجود الإسباني في المنطقة، وفي نفس الوقت عقدت اتفاقية سرية مع إسبانيا تنص على استقلال ولإقامة دولة صحراوية مستقلة.

وقد كان في جويلية 73 بين إسبانيا والجزائر وتعهدت فيه هذه الأخيرة بالدفاع عن أطروحة الاستقلال لإقليم الصحراء الغربية أمام المنظمات الدولية وغيرها [...]، والاتفاق الثاني وكان في أكتوبر 75 حدد كيفية تأطير الشعب الصحراوي بواسطة جبهة البوليساريو[1]. وقد كان لهذين الاتفاقين آثار منها المواجهة الدبلوماسية بين كل من المغرب وإسبانيا كطرفين أساسيين، وذلك عن طريق إقامة تحالفات دبلوماسية.

هذه الاتفاقيات لم تدم طويلا بسبب وفاة الجنرال "فرانكو" وتغلب الداعمين للمغرب في إسبانيا وحيازتهم على السلطة وهو ما حرك عجلة التعاون الإسباني المغربي وتوج باتفاق

[1] عز الدين شكري، مرجع سابق، ص 149.

مدريد الثلاثي وقد واجهت الجزائر هذه الاتفاقيات في محاولة للضغط على أطرافها من خلال ما يلي:

-احتضان الجزائر الفضائل المعارضة الإسبانية في سنة 1976، وقد لعبت الجزائر على جناح اليسار الإسباني في دفاعها عن أطروحتها في القضية، وساندت الحركة التحررية في جزر الكناري، والتي تم الاعتراف بها كحركة تحررية من طرف منظمة الوحدة الإفريقية ولعل المواجهة بلغت أوجها عندما نشر مقال في جريدة المجاهد الجزائرية حول المطالبة باستغلال جزر الكناري 12/1977* "هذه المواجهة دعمت موقف المغرب فهو كان يدعمها في سياستها، كما ساندها في رفضها الاعتراف بلجنة التحرير الكناري لمنظمة الوحدة الإفريقية، كما وسائد لها في إحماد نار الثورة التي اندلعت بغينيا الاستوائية، ورغم تطور الوضع السياسي بإسبانيا وزوال حلفاء المغرب وصعود المعارضة سنة1982 هن إلا أن هذه الأخيرة اتخذت موقفا "برغماتيا" مصلحيا على حساب المبادئ وهذا ناتج عن أسباب منها: حماية مصالحها بالمغرب التي زادت بين 1975-1990، وحماية مصالح الصيادين بجزر الكناري، وكذلك مراعاة التضامن الملكي القائم بين الأسرة المالكة الإسبانية والمغربية مما يعني خسارة حليف للجزائر والمغرب بداية التسعينات وطرح مشروع أنبوب الغاز المغاربي الأوروبي[1].

التحالف الجزائري الليبيي: هذا الاتفاق كان بعد اتفاق مدريد الثلاثي، فحينما أعلنت المسيرة الخضراء طالب القذافي المشاركة فيها فكان رد المغرب بالرفض، بسبب ما قد يخلفه حضور هذه الشخصية في المنطقة، وقد راعى الملك طموحات القذافي في المنطقة وأطماعه السياسية، ولذلك من الطبيعي أن يكون عدو العدو هو الصديق فالجزائر لها أهداف لتحقيقها وحدت في القذافي الحليف المناسب ولذلك وفي 28-29 ديسمبر 1975 بينا فيها موقفهما من اتفاق مدريد وجاء ذلك من خلال ما قاله "إن المساس بإحدى الثورتين سيعتبر مساسا

* تمثلت المساعدات في بث حصة إذاعية في الإذاعة الجزائرية تطالب بتحرير هذه الجزر لكن بعد زيارة رئيس الوزراء الاسباني آنذاك في جانفي 1978 تم الغاء البث نهائيا.

[1] BERBERIER.M OPCIT.PP242-243.

بالأخرى"[1].

وأعلن القذافي قائلا: "أنه لن تظل ليبيا مكتوفة الأيدي إذا جرى تقسيم الصحراء الغربية بين جيرانها ها من الدول، أو إذا وجد شعب الصحراء نفسه دون أرض[2].

وقد جسد التحالف في تقديم الدعم للبوليساريو، وتدريب الجيش وإمداده بالإمكانيات المادية فالجزائر كانت لها أهداف وليبيا كانت لها مطامع ومن الطبيعي أن يكون أي تغيير للمواقف هو تأثير سلبا أو إيجابا للمتحالف، فكما تصدع تحالف المغرب موريتانيا حدث ذلك عند ليبيا الجزائر بسبب تغير موقف ليبيا من القضية وانضمامها إلى المغرب وتوقيع تحالف وحدة 1984، وانتهى تحالفها مع الجزائر.

التحالف الجزائري:

-**التونسي الموريتاني معاهدة الإخاء والوفاق مارس 1983** رغم أن تونس لم تكن لها نوايا عدائية تجاه المغرب إلا أنها لجأت إلى المعاهدة لعدة أسباب منها الخطر الليبي واتهامه بالوقوف وراء الاضطرابات الداخلية لهما مما دفع بها إلى تحويل جزء كبير من ميزانيتها للدفاع، كما أنها رفضت انضمام الطرف الليبي للاتفاق، رغم انضمام موريتانيا في مارس 1983، هذا التحالف أدى بالطرف الليبي والمغربي إلى ضرورة الاتحاد وتوقيع الاتفاق وجدة 1984، كما تم إعلان وقف الدعم الليبي لجبهة البوليساريو، خصوصا بعدما تم الجدار الأمني الثالث، وكذا اتهام المغرب للجزائر بمحاولة زعزعة الاستقرار الداخلي، وهو ما أثر سلبا على المغرب حيث تم إيقاف قروض من طرف أمريكا بسبب الوضع وإلغاء زيارة الملك في 1985 وكان كرد فعل على المغرب مطاليه بإيجاد تسوية لهذه القضية، وهو ما اعتبر نتيجة جيدة لصالح الجزائري[3].

كما نجد أن الطرف الليبي لم يسحب اعترافه بالجمهورية الصحراوية ولم يعترض على

[1] ايريك لوران، مرجع سابق، ص 86.

[2] بطرس بطرس غالي واخرون، مرجع سابق، ص 222.

[3] عمر هاشم، ميزان القوة في المغرب العربي 1987-1983 السياسة الدولية، مصر، عدد 89، يوليو 1987، ص 193.

قبولها كعضو في منظمة الوحدة الإفريقية، وكذلك عودة العلاقات الجزائرية الليبية خصوصا بعد تدخلها لتهدئة الوضع بين تونس وليبيا في أيت 1985، وهو ما كان سبب في الخيار اتفاق وحدة بسبب تطور العلاقات المغربية الإسرائيلية وعودة العلاقات الجزائرية الليبية، وتبادل الزيارات الرسمية[1].

الدعم الدبلوماسي الجزائري للجمهورية العربية الصحراوية ج، ع، ص

لقد أصبحت قضية الصحراء الغربية المحور الأساسي في تحرك الدبلوماسية الجزائرية، سواء إقليميا أو قاريا أو عالميا، وهدفت من خلال هذه الدبلوماسية إلى طرح الملف الصحراوي على طاولة الملفات الدولية، وبالتالي سعت إلى كسب الدعم الدولي للقضية، لكسب اعتراف الدول هذه الجمهورية، وهذا الدعم هدف إلى تحقيق الأهداف المرسومة من طرفها لتحقيق سياستها وقد قسم الدعم الدبلوماسي الجزائري الصحراويين على مستويين مستوى قاري إفريقي، ومستوى عالمي (هيئة الأمم المتحدة) وستتناول هذين المستويين من خلال ما يلي:

الدعم على المستوى القاري: لقد كانت الجزائر تلعب دورا مهما على المستوى الإفريقي ودعمها للقضية في منظمة الوحدة الإفريقية، وقد تمثل هذا الدعم في قبول عضوية البوليساريو داخل منظمة الوحدة الإفريقية، ومن ثمة الدفاع عن مبدأ الاستفتاء في الصحراء الغربية، فمنذ الدورة العشرين لمجلس الوزراء بأديسا بابا في فيفري 1976 طرحت الجزائر عضوية البوليساريو للاعتراف بها داخل المنظمة كحركة تحررية وقد فشلت الجزائر في مسعاها مما جعلها تعيد الكرة في القمة الثالثة عشر للمنظمة بجزر موريس 1976 حيث توصلت إلى فتح ملف الصحراء الغربية، وتقرر عقد قمة طارئة من قبل رؤساء الدول لإيجاد حل عادل ودائم للقضية، كما طرحتها بقمة عدم الانحياز بكولمبو[2]، لكن لعل أكثر الأعمال تجسيدا هي جعل المغرب ينسحب من االمنظمة 1982 بعد الاعتراف بالجمهورية لاسيما

[1] ايريك لوران، مرجع سابق، ص 89.

[2] أحمد كمال أبو بكر، مرجع سابق، ص 149.

داخل المنظمة.

وهنا نطرح تساؤلا مهما كيف نجحت الجزائر في جعل منظمة الوحدة الإفريقية تعترف بالجمهورية صحراوية كعضو في المنظمة؟

يرجع البعض هذه الحركية الهامة الدبلوماسية الجزائرية* إلى غياب سياسية مغربية واضحة في القارة الإفريقية، وإلى ضعف التواجد الدبلوماسي المغربي بإفريقيا، وخاصة إلى الأخطاء الدبلوماسية التي يمكن تحديدها فيما يلي:

المواقف المغربية المتناقضة، فمن جهة تطرح قضية الصحراء الغربية كملف مغلق بعد اتفاقية مدريد، ومن جهة ثانية تحتج على الوضعية في الصحراء، كما أنها تظهر أنها منغلقة اتجاه الجزائر ثم تطرح فكرة الاستغلال المشترك لثروات الصحراء.

إضافة إلى المواقف المتغيرة وغير الثابتة ففي القمة "13" لمنظمة الوحدة الإفريقية المغرب رفضت عقد قمة طارئة حول الصحراء الغربية، وفي القمة "14" قبلت المشاركة في القمة كذلك رفضت المشاركة في أشغال اللجنة المؤقتة الخاصة بملف الصحراء الغربية التي شكلتها القمة "15" بالخرطوم، وبعدها في القمة "17" بسيراليون قررت المشاركة، وفي الدورة 28 لمجلس الوزراء بالطوغو في 76 قررت الحكومة المغربية أن تبتعد عن المشاركة في هيئات منظمة الوحدة الإفريقية، لكن في قمةالغابون في جويلية 1977 قررت إعادة مقعدها في المنظمة كل هذا أثر سلبا على دبلوماسية المغرب، في حين شجعت الدبلوماسية الجزائرية وحركتها بشكل اقوى من السابق.

أما داخل منظمة الأمم المتحدة فقد كان للدولة الجزائرية دورا كبيرا خاصة داخل الجمعية العامة، وقد جلبت لها مجموعة من النتائج منها: تبني قرارات منظمة الوحدة الإفريقية والمتمثلة في الاعتراف بجبهة البوليساريو ممثلا شرعيا للصحراويين، مطالبة المغرب في الدخول في مفاوضات معها للوصول إلى حل عادل ونهائي لقضية الصحراء الغربية، ضرورة إجراء استفتاء عام لتقرير المصير للشعب الصحراوي.

* ما بين 1975-1980 بلغ عدد السفراء الجزائريين بافريقيا حوالي 20 ليصل سنة 1986 الى 27 سفيرا.

وقد جاءت مساهمة الجزائر في نشاطات الأمم المتحدة تجاه القضية كما يلي:

في 1988/08/30 القبول بمخطط السلام الذي قدمه الأمين العام بيريز دي كويلار ونص على وقف إطلاق النار وإقامة استفتاء في الإقليم.

ورغم أنه اعتبر أن هذا المشروع لا يلزم من الناحية النظرية فإن الاستفتاء يتم في ربيع سنة 1991.

لكنه تأجل لأسباب منها: إشكالية تحديد الهوية للصحراويين، عدم احترام الجدول الزمني المحدد للعمل، إرسال القوات الدولية المونورصو في 1992/01/17 مهمتها مراقبة وقف إطلاق النار، إطلاق سراح الأسرى، مراقبة انسحاب القوات المغربية[1].

بتاريخ 1995/01/13 مجلس الأمن تبنى لائحة 973 بالإجماع يطلب إجراء الاستفتاء في الصحراء الغربية تطبيقا لمخطط التسوية الأممي الذي تم قبوله من الجانب المغربي والجانب الصحراوي وذلك في أكتوبر 1995، حيث يتم تنظيم الاستفتاء بعد مرحلة انتقالية تبدأ من أول جوان 1995 فبعد ما يقارب 7 سنوات من قبول طرفي النزاع المغربي والصحراوي مخطط التسوية الأممي الذي قدمه بيريز دي كويلار في أوت 1988 والعراقيل المادية والسياسية تتراكم أمام تطبيق المخطط المحيط الأطلسي فالصحراء هي معبرها على مياهه. ولذلك كانت هناك عوامل متنوعة لدعم الجزائر للبوليساريو في مواجهة المملكة المغربية، هذه العوامل ذات أبعاد مختلفة، أمنية حماية السيادة الوطنية ودعم الأمن الوطني، سياسة الحفاظ على توازن القوى في المنطقة، أما الإيديولوجية تمثلت في الدفاع عن إيديولوجيتها في دعمها للحركات التحررية كأحد أهم المبادئ في السياسة الخارجية، أما الاقتصادية فتمثلت في عامل المصلحة الاقتصادية ذو الأهمية الجيو سياسية، وكذلك من حيث الموقع والامتداد، وتلاحظ على هذه الأهداف أنه يغلب عليها الطابع القومي وخدمة المصالح الذاتية للدول، المتمثلة في الأهداف السياسية الذي كان مزمع تطبيقه في ربيع

[1] مصطفى صايج، تطور العلاقات الجزائرية المغربية 1963-2000"، (رسالة ماجستير قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1995)، ص 118.

1.1991

الأهمية الجيو سياسية للصحراء الغربية بالنسبة للجزائر: ممثل أساسا في البحث عن واجهة في الأطلسي فالجزائر موقعها في قلب إفريقيا، كانت بحاجة إلى واجهة ثانية بحرية على الأطلسي لتحيد تطويق المغرب لها على طول الحدود الغربية بالإضافة إلى البحث عن موانئ تسويق معادن غارجبيلات ومن ثمة فإن من بين أهداف الجزائر في قضية الصحراء الغربية أن لا تتحكم دولة معادية لها سيطرتها على الإقليم، لأن ذلك يعني حصارها داخل إفريقيا دون أنت يكون لها منفذ بحري على المحيط الأطلسي فالصحراء هي معبرها على مياهه[2].

ولذلك كانت هناك عوامل متنوعة لدعم الجزائر للبوليساريو في مواجهة المملكة المغربية، هذه العوامل ذات ابعاد مختلفة، أمنية حماية السيادة الوطنية ودعم الامن الوطني، سياسة الحفاظ على التوازن القوى في المنطقة، أما الأيديولوجية تمثلت في الدفاع عن ايديولوجيتها في دعمها للحركات التحررية ك احد اهم المبادئ في السياسة الخارجية، أما الاقتصادية فتمثلت في عامل المصلحة الاقتصادية ذو الأهمية الجيو السياسية، وكذلك من حيث الموقع والامتداد، ونلاحظ على هذه الأهداف انه يغلب عليها الطابع القومي وخدمة المصالح الذاتية للدول، المتمثلة في الأهداف السياسية[3].

والأمنية والاقتصادية والجيو سياسية، بينما الأهداف ذات الترعة المثالية فتمثلت في الأهداف الإيديولوجية المطالبة بتقرير مصير الشعب الصحراوي لدعم مساندة مبدأ الحركات التحررية[4].

ويبقى ذلك التأجيل للاستفتاء في المنطقة في حين في آخر زيارة لملك المغرب للإقليم صرح فيها أنه يسعى لإقامة حكم ذاتي فمن الذي يمنعه من تحقيق الاستفتاء؟ أم

[1] المرجع نفسه، ص 119.

[2] أحمد كمال أبو بكر، مرجع سابق، ص 153.

[3] المرجع نفسه، ص 154.

[4] موقف الجزائر مكن القضية الصحراوية، مرجع سابق، ص 36.

يحشى حدوث عكسه والفصال الإقليم؟.

المستوى العسكري:

رغم أن الجزائر والمغرب حرصنا أن لا تتدخلا في حرب شاملة في الصحراء الغربية خلال الفترة الممتدة 1975 إلى 2005 إلا أن الحرب بين البلدين في كل مرة كانت قريبة الوقوع، والمواجهة محدودة تمثلت في معركتي أمغالة الأولى والثانية ومرة أخرى في 1984، إثر تدخل وحدة تابعة للجيش الملكي المغربي داخل التراب الجزائري. إلى جانب قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين على إثر اعتراف الجزائر بالجمهورية، فإننا نجد أن البلدين كانا يعيشان شبه حرب باردة، وسائلها بناء التحالفات وإعادة فكها، الدعاية الإعلامية والسباق نحو التسلح، فالجزائر دعمت اللاجئين الصحراويين واستقبلتهم على أرضها "منطقة تندوف" ودعمت عسكريا جبهة البوليساريو بتدريب الجيش وإمداده بالعناد العسكري، وقد تجسد المستوى العسكري في عدة مظاهر من بينها:تنمية قدرات الدولة من قوة _ حيث قامت الجزائر بعصرنة الجيش الشعبي الوطني منذ أزمة الصحراء واندلاعها وقامت بتجهيزه بأحدث الوسائل الممكنة[1].

-زيادة التسلح ونسبة النفقات العسكرية، حيث لجأت الجزائر إلى برنامج لتحديث الوحدات العسكرية للاستعداد لأي حرب محتملة فير الإقليم، وهو ما أدى إلى الدخول في السباق نحو التسلحبين المغرب والجزائر.

ولقد كانت نتيجة هذا التسابق الذي تصاعد في الفترة 1973-1977 هو زيادة العبء على الخزانة الجزائرية خصوصا في فترة 1986 وحدوث أزمة داخل النظام الجزائري ودخلت الجزائر دوامة العنف نتيجة الظروف الاجتماعية وهو ما خلف حالة من الاستقرار داخل النظام الجزائري، حيث نتيجة للإنفاق العسكري الكبير ارتفعت الديون الجزائرية الخارجية من 4.9 مليار دولار عام1973 إلى 19 مليار دولار عام 1988، والملاحظ فيه

[1] وقائع القضية الصحراوية الخبر الأسبوعي الجزائر، عدد 69، من 06/28 الى 2000/07/04، ص ص 2-3.

أن تسديد الديون الخارجية استهلك 75 بالمئة من مجموع إيرادات المصادر الخارجية، وهو ما جعل الجزائر تدخل في إصلاحات سريعة لتفادي الأزمة الاقتصادية حيث فتح الباب أمام التعددية الحزبية حيث تم تعطيل المسار الانتخابي في الجزائر بعد فوز الإسلاميين بالانتخابات، وكذا نتيجة ذلك هو دخولها في حالة حصار غير معلن سبب ما حدث والذي شبه بالحرب الأهلية[1].

المبحث الثالث: مشاريع التسوية للقضية الصحراوية

لقد شملت القضية عدة مشاريع لحل هذه القضية منها مخطط السلام الاممي، وكذا اتفاقيات هيوستن الموقعة بين الطرفين وفكرة الاتفاق الإطار، وسنتناول في هذا المبحث هذه الاتفاقيات الثلاث بشيء من التفصيل.

المطلب الأول: مخطط السلام الأنمي وأسباب تعثره:

إن مخطط السلام أو التسوية الذي قبلته الأطراف المتنازعة والمملكة المغربية ولبوليساريو لم يكن مخططا أمميا تابعا عن منظمة الأمم المتحدة بل كان مخططا إفريقيا مستمدا من قرارات منظمة الوحدة الإفريقية، (سابقا)، لذلك ستحاول إعطاء لمحة تاريخية عن نشأة المخطط لدى منظمة الوحدة الإفريقية، ثم ندرس مضمون المخطط الأممي الإفريقي، ثم أهم الأسباب التي عرقلت تطبيق هذا المشروع.

لمحة تاريخية عن نشأة المخطط الأممي لدى منظمة الوحدة الإفريقية:

اهتمت منظمة الوحدة الإفريقية بالقضية الصحراوية منذ مطلع السبعينات، وكان ذلك لأول مرة في قمة الرباط التي انعقدت في المملكة المغربية سنة 1972 وصادقت هذه القمة على البيان لختامي الذي اعترف للشعب الصحراوي بحقه في تقرير المصير. ومنذ ذلك التاريخ أصبحت القضية الصحراوية من أهم المواضيع والقضايا التي تشغل القادة الأفارقة الذين كانوا يرون فيها قضية تصفية استعمار والمحافظة عن الحدود الموروثة عن

[1] هدى ميديكس، (توازنات القوى في الجزائر إشكالية الصراع على السلطة في إطار تعدي)، المستقبل العربي، بيروت، عدد 172، جوان 1993، ص 29.

الاستعمار.

وتكرس ذلك أكثر بعد انسحاب القوات الإسبانية من الإقليم واحتلال الصحراء الغربية من طرف كل من المغرب وموريتانيا، بحيث اعترفت المنظمة بحق الشعب الصحراوي فيخوض كفاحه الشرعي ضد المحتلين تحت قيادة جبهة البوليساريو[1].

وعرفت الفترة الممتدة من 1976 إلى 1983 عدة انتصارات لإفريقية لصالح القضية الصحراوية، حيث وقف الزعماء الأفارقة كلهم سواء على مستوى مجلس الوزراء، أو القسم الإفريقية كلهم إلى الجانب الصحراوي ونددوا بالاحتلال المغربي الموريتاني، وفي قمة نيروبي المنعقدة في كينيا 1981 تكلم ملك المغرب لأول مرة عن استفتاء تقرير المصير في الصحراء[1].

وتبين بعد ذلك أن هذا الموقف كان مناورة من الملك المغربي الذي وجد نفسه معزولا عن الساحة الإفريقية بعد الانتصارات التي حققتها القضية الصحراوية في إفريقيا وأكبر انتصار للقضية الصحراوية في هذه الفترة هو قبول الجمهورية العربية الصحراوية كعضو كاملا لحقوق غفي منظمة الوحدة الإفريقية، وكان ذلك في قمة مجلس الوزراء المنعقدة في أديس بابا بتاريخ: 1982/02/22.

أما الفترة الممتدة ما بين 1988/1982 فقد شهدت تحولا جذريا في القضية الصحراوية، وتزايد الاعتراف بالدولة الصحراوية من قبل الدول الإفريقية، واهتمت المنظمة الإفريقية بإيجاد حلول لقضية أكثر فأكثر[2].

وفي قمة أديس بابا المنعقدة في 11 جوان 1983 صادق على القرار رقم 104 وهذا القرار AHG 104 يعتبر القاعدة الأساسية لما أصبح يعرف فيها بعد مخطط السلام الأممي في الصحراء الغربية، ويدعو هذا القرار كل من الغرب وجبهة البوليساريو إلى إجراء مفاوضات مباشرة للوصول إلى وقف إطلاق النار وخلق الظروف الملائمة لإجراء استفتاء

[1] معراف عالية إسماعيل، الأمم المتحدة والنزاعات الاقليمية، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995، ص 170.

[2] مرجع نفسه، ص 171.

سلمي وعادل من أجل تقرير مصير شعب الصحراء الغربية [1]، الاستفتاء الذي يجب أن يكون تحت إشراف المنظمتين: الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية واقتراح القرار أن يكون الاستفتاء في ديسمبر 1983.

وفي 1985/12/02 صادقت الجمعية العامة على القرار 4050 الذي يدعو رئيس منظمة الوحدة الإفريقية، وأيضا يدعو الأمين العام للأمم المتحدة العمل من أجل دفع الطرفين المغرب والبوليساريو الى التفاوض في اطار القرار 104 الصادر عن منظمة الوحدة الافريقية من اجل وقف اطلاق النار والعمل على تنظيم استفتاء تقرير المصير [2].

وشهدت سنة 1986 مساعيي حميدة قام بها كل من منظمة الأمم المتحدة ورئيس منظمة الوحدة الأفريقية تكللت هذه المساعي بتقارب وجهات النظر بين الطرفين.

ووفي نوفمبر 1987 أرسل من طرف الأمم المتحدة فريق عمل، يتكون من خبراء تابعين للأمم، المتحدة وخبراء تابعين لمنظمة الوحدة الإفريقية، من أجل أخد معلومات تتعلق بوقف إطلاق النار وكيفية الاستفتاء.

هو في 1987/12/04 صادقت الأمم المتحدة على القرار 4278 الذي يطالب كلا من المغرب ولبوليساريو على العمل من أجل وقف إطلاق النار والتفاوض من أجل تنظيم استفتاء تقرير المصير وقد تبين مما ذكر أعلاه أن مخطط السلام الأممي الذي عرض على أطراف النزاع البوليساريو والمغرب وقبلاه في 1988/08/30 مخطط إفريقي في الأصل، يرتكز على القرار AHG104 المصادق عليه من قبل القمة الإفريقية في: 11 جوان 1983 كما رأيناه سابقا لكن المتتبع للقضية الصحراوية، يلاحظ أن التعاون بين المنظمتين لم يدم طويلا، فبمجرد أن دخل المخطط الأممي حيز التطبيق ابتداء من 1991 تخلت المنظمة

[1] عبد الحفيظ براهيمي، المغرب العربي في مفترق طرق في ظل التحولات العالمية، بيروت، مؤسسة دراسات الوحدة العربية 1996، ص 20.

[2] حفيظ ص، (قضية الصحراء الغربية الخلاف الذي سمم العلاقات الجزائرية المغربية)، جريدة الخبرة الجزائرية، عدد 1699، 8 خياري 2003، ص 5.

الأممية عن دور المنظمة الإفريقية[1]، وهذا ما كان له أثر سلبي فيما بعد.

مضمون مخطط السلام: لقد توحت الجهود المشتركة للمنطقتين مخطط السلام الأممي 1988/08/03 وكان هذا ضمن مقترحين فصلا في تقررن للأمين العام للأمم المتحدة الأول S21360/ والمؤرخ في 1990، والثاني يحمل رقم: 22464 مؤرخ في 1991، وتضمن الأول المقترحات الإفريقية كما قبلها الأطراف في 1988/08/30 وهذا تنفيذا لقرار مجلس الأمن رقم: 621 المؤرخ في 1988/09/30، والثاني تناول مخطط السلام الوارد في التقرير الأول كما تضمن التكاليف المالية لتنفيذ هذا المشروع. وقد تمت المصادقة عليهما من طرف مجلس الأمن كما يلي: الأول بموجب قرار 658 المؤرخ في 1990/06/28 والثاني بموجب قرار رقم 690 الصادر في 29/04/1991 وعين مبعوث أممي لتنفيذ المخطط الأممي للسلام السيد ثم ثم استبدل بالسويسري JOHAN MANS في HECTOR-GRESE، JOHAN MANS في 1990/01/19[2].

وقد تضمن مخطط السلام الأممي محاور أساسية وهي التي أشار لها في التقريرين وكانت هذه النقاط كما يلي:

1-المرحلة الانتقالية.

2-وقف إطلاق النار.

3-تبادل الأسرى.

4-تخفيض عدد العسكريين المغاربة في الصحراء الغربية.

5-تمركز القوات المتحاربة البوليساريو والجيش المغربي.

6-تحديد هوية وهيئة الناحيين.

7-إدخال اللاجئين الذين تم قبول عضويتهم للتصويت إلى التراب الصحراوي.

8-تنظيم ومراقبة الاستفتاء.

---

[1] المرجع نفسه، ص 6.

[2] مجلس الأمن الدولي يجدد تشبثه بتقرير المصير شريطا أساسيا لتسوية النزاع)، جريئة السمراء الحرة، السمراء الغربية، عدد 417، 30 افريل 6 ماي 2005، ص 5.

هذه اللجان لقيت صعوبات التنفيذ المخطط، وإلى جانب هؤلاء الوحدات هناك فرق أخرى تكون مهامها توفير الدعم اللوجستيكي والمادي، أما تكلفتها المادية مما فيه البرنامج الخاص بعودة اللاجئين ليصل الى 200 مليون دولار MINORSO[1]. ما فيه البرنامج رغم فشل الأمم المتحدة في إجراء استفتاء تقرير المصير إلا أن الأمم المتحدة سعت لبذل جهود إضافية لتحقيق ذلك، حيث بدأت من حديد لتحديد هوية الناخبين البالغ عددهم 150 ألف قدمتهم الرباط وأعضاء الجماعات العشائرية، ورفضت البوليساريو من قدموا غير مسجلين في إحصاء 1974، وعرف مسار تحديد الهوية لسدادا سنة 1995 حيث عين الأمين العام "كوفي عنان" جيمس بيكر مبعوثا خاصا للمنطقة من أجل تنشيط مسار السلام كل هذا جاء في اتفاق هيوستن في سبتمبر 1997.

اتفاق هيوستن:

وقع عليه البوليساريو والمغرب، حيث دعا هذا الاتفاق إلى إجراء استفتاء في 1998 في نفس السنة تم عرقلة هذا المسار من طرف المغرب وذلك لوفاة الحسن الثاني ملك المغرب، وتم تحديد وعد ثالث وهو 2002 أو ما بعدها.

في 2000/06/01 قرر مجلس الأمن التخلي عن المخطط، ودعا للبحث عن طرق ووسائل أخرى لحل للنزاع وهو ما جعل المبعوث الأممي جيمس بيكر يطرح فكرة "الاتفاق الإطار".

المطلب الثاني: مشروع الاتفاق الإطار:

قدمه "جيمس بيكر" وتبناه الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان ومجلس الأمن في

[1] KHADIA FINAN. (le conflit de Sahara , occidental tobondit) amande diplomatlue , janvier 2006, paris p 7-6.

قراره الصادر في 2001/06/29 ويتضمن هذا المشروع اتفاق إطار الحكم الذاتي[1] وقد تضمن هذا المشروع مجموعة من العناصر هي:

-الحيلولة دون الرجوع إلى اعتماد الخطة الاستقلالية وحسم الجدول والتردد بين خطة الاستفتاء ومشروع الحكم الذاتي.

-تمثيل "جيمس بيكر" الوسيط في البراع من أرضية قوية تعبد الطريق أمامه لجمع الأطراف للتفاوض حول المشروع، فقد زار الجزائر في بداية ماي 2001 واعتبرته مقترح غير رسمي كما رفضها لبوليساريو[2].

-إدماج بعض المطالب الجزئية للأطراف والتوفيق بينها يؤدي إلى ترضية نسبية للجميع مما يشجع الجميع على البدء في التفاوض.

لقد تعددت مواقف الأطراف حول الموضوع حيث قدم المغرب تحفظاته حول الموضوع بشأن المشروع، رغم أنه من اقتراحه كما رفعت الجزائر مذكرة تفصيلية حول مشروع الع الاتفاق[3] أما جبهة البوليساريو رفضت المشروع بشكل مسبق ولم تكلف نفسها الرد عليه، واعتبرت أن إمكانية تطبيق خطة الاستفتاء ما تزال متاحة، ونظرا لهذه الردود فقد قام جيمس بيكر بتعديل المقترحات الخاصة بالموضوع بناء على خطة جديدة سميت بـ: "خطة السلام" للحكم الذاتي في الصحراء الغربية سلمت للأطراف في فبراير 2003 بعد إدخال بعض التعديلات الجوهرية على خطط الاتفاق الإطار الأصلي، وقد أكد على فكرة تحقيق الحكم الذاتي ويقوم على مبدأ الاستفتاء الذي سوف يحدد الوضع النهائي في الصحراء الغربية.

ويكون الاستفتاء من تنظيم الأمم المتحدة وإشرافها وتحت وصاية مراقين دوليين، كما

[1] محمد بشيري سعيد، "البوليساريو من الحرب الباردة إلى العولمة"، (مذكرة نيل شهادة الليسانس قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2003)، ص 84.

[2] بشيري سعيد، مرجع سابق، ص 83.

[3] انظر مذكرة الجزائر المتعلقة بالمقترح الجديد المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة جيمس بيكر، ملحق رقم 06، ص84.

فصل فكيفية تنظيم الأمم الاستفتاء والأشخاص المؤهلين للتصويت، وكذلك ذكر كيفية ممارسة السلطة.

في فترة الحكم الذاتي ومواقع الجيش المغربي والصحراوي وتنظيم السلطات في الصحراء الغربية، وقضية عودة اللاجئين الموجودين في مخيمات تندوف كما أشار إلى صلاحيات السلطة الصحراوية في الميزانية، والأمن الداخلي، والضمان الاجتماعي والشؤون الثقافية والتربية والتجارة والنقل والزراعة والمعادن.

وقد لقي هذا التعديل الثاني رفض المملكة المغربية، في حين طالبت الجزائر بضمانات أكثر من أحلا لقبول بتطبيق هذا المقترح، أما جبهة البوليساريو فإنها قبلت قبول مبدئي مع تقديم تحفظات حوله[1].

مشروع التقسيم:

إن المواقف التي اتخذها كل طرف تجاه مشروع الحكم الذاتي اقترحت الأمم المتحدة مشروع تقسيم ينص على تقسيم الصحراء الغربية إلى شمال لصالح المغرب وجنوب تحت سلطة الأمم المتحدة وهذا المقترح رفضته جميع الأطراف[2].

فالمغرب رفض المشروع واعتبره مساس بحرمته الترابية وسيادته الثابتة على أقاليمه الجنوبية ووصف النزاع في الصحراء بالنزاع المصطنع الذي خلقته الجزائر على حد قوله، واعتبر فكرة التقسيم اختيار بالغ الخطورة يحمل بذور عدم الاستقرار في مجموع المنطقة، في حين جبهة البوليساريو اعتبرته مساس بمبادئها التي كانت تنادي بها منذ 1973. [3]

وفي الأخير إن هذه المخططات للاستفتاء ثم الاتفاق الإطار وتعديله فيما عرف بمخطط السلام وكذا مشروع التقسيم تبدو كما لو أنها تدور في حلقة مفرغة من حيث أنها

[1] أنظر مذكرة الجزائر المتعلقة بالمقترح الجديد الموسوت الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة جيس بيكر، ملحق رقم 07.

[2] عبد القادر الشاوي، الصحراء الغربية مقبرة الوحدة المغاربية–سطلة الحدث الأولي، باريس، عند 29، سنة 2005، ص58.

[3] المرجع نفسه، ص 60.

تسعى إلى إيجاد حل سياسي لا يرضي المطالب القصوى للأطراف المعنية.

ومن كل ما سبق فإن السياستين الجزائرية والمغربية تجاه القضية شكلتا تناقضا كبيرا في مواقف الدولتين سواء على مستوى الأهداف أو الآليات وكذا مشاريع التسوية.

حيث تجد أن هذه الأهداف لكلا الدولتين اختلفت فالأولى أهدافها آنية اقتصادية سياسية في الجزائر كانت أهدافها نشر أفكارها التحررية، وكذا الحفاظ على أفكار توازن القوى في المطلة كنا المصلحة الاقتصادية وهذا يعني التناقض على المستوى المحلي، أما على المستوى الدولي فمثله مواقفهم مشاريع التسوية قما تقبله بلد يرفضه الآخر وهو ما عطل حل القضية وأسس لتنازع المصالح القومية وكذا الإرادات الوطنية.

الفصل الثالث

تأثيرات وانعكاسات السياسيات المتبعة تجاه القضية الصحراوية

بعد أن تناولنا القضية في جانبها التاريخي، ثم السياسات المتبعة تجاه هذه القضية فإننا سنتناول انعكاسات هذه السياسات وآثارها على المستويات الثلاث، محلي، إقليمي ودولي حيث سنتناول بالدراسة في هذا الفصل الآثار في ثلاث مباحث، المبحث الأول نتناول فيه المستوى المحلي العلاقات الثنائية بين الجزائر والمغرب، ثم تتناول في المبحث الثاني على المستوى الإقليمي التجربة المغربية وكذا القضية الصحراوية، ثم تنتقل في المبحث الثالث تتناول المستوى الدولي وتتناول هنا قضية الشراكة الأور ومغاربية وأثر توار العلاقات عليها ثم تتناول أثرها كذلك مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مبادرة أبزنستات التي طرحت من طرف الولايات المتحدة الأمريكية. والتأثير ليس بالشرط يكون سلبيا فربما يؤخذ جانب الإيجاب في بعض الاحيان.

المبحث الأول تأثيراتها وانعكاساتها على المنطقة

المطلب الأول: تأثيراتها على العلاقات الثنائية

لقد ألقت القضية الصحراوية بضلالها على العلاقات بين المغرب والجزائر حيث اتسمت بغيا بقنوات الاتصال بين الدولتين، رغم محاولات التطبيع، التي بدأت منذ 1983 "لقاء إيفران" بينالرئيس الجزائري الشاذلي بن حديد، والملك الحسن الثاني وتجربة التطبيع ذاتها حدثت قمة العقيد لطفي بن الرئيس جديد والملك الثاني في ماي 1987، وكذا العمل المشترك من خلال الاتحاد المغاربي، لكن رغم هذه المحاولات والتجارب فإن العلاقات عرفت من جديد توترات سياسية ودبلوماسية، وهنا تجدر الإشارة إلى أن البلدين قطعا علاقاتهما، بعد اعتراف الجزائر بالجمهورية العربية الصحراوية في 07 مارس 1976 إلى غاية 1988، وتلا ذلك علق الحدود المغربية الجزائرية، وطرد المقيمين المغاربة من الجزائر[1].

لا أن هذه المواقف طرأت عليها عدة تغيرات تحلت بصفة واضحة أثناء فترة حكم الرئيس المغتال محمد بوضياف في 1992، والتي شهدت خلالها العلاقة بين الجزائر والبوليساريو جمودا كبيرا، هذا بالإضافة إلى التغيير الحاصل بين المؤسسة العسكرية الجزائرية حيال الملف الصحراوي، وهو الموقف الذي أكد عليه الجنرال المتقاعد حال نزار لصحيفة لاغازيت المغربية بعدما:قائلا:"بأن الجزائر ليست بحاجة إلى دولة جديدة على حدودها". ورغم ردود الأفعال المستنكرة لهذا التصريح التي أنت على لسان رئيس هيئة الأركان للجيش الجزائري الجنرال محمد العماري، والذي أكد بأن التصريحات الأخيرة للواء المتقاعد خالد نزار تعكس رأيه الشخصي ولا تعبر عن رأي المؤسسة العسكرية، ورغم إجماع كل ردود الفعل الصادرة عن الأحزاب السياسية والجمعيات وحتى من طرف الناطق الرسمي للحكومة خليدة تومي على وصف تصريحات خالد نزار بأنها موقف شخصي يتدرج في إطار حرية التعبير ولا يلزم إلا صاحبه.

[1] -EL WATAN N: 733728 Février 1993, p3, ibid p 3.

إضافة إلى أن المغرب في فترة الأزمة الجزائرية قد حاول استغلال هذه الأزمة لصالحه من خلال دعمه للمعارضة المسلحة للجزائر واستضافته لعناصرها على ترابه، قبل مغادرهم إلى بريطانيا.

أو أمريكا، كما استغلت الجزائر القضية لتفريع أزمتها في تلك الفترة وذلك لتوجيه الرأي العام لمحو الخارج.

-كما أن القضية قد أشرت على الأوضاع الاقتصادية والمالية في كلا البلدين بسبب استمرار التسابق على التسلح بين المغرب والجزائر التي عرفت حدها في السبعينات والثمانينات.

رغم أنه كانت هناك فترات من التحسن في العلاقات بين البلدين، حافظ الملك الحسن الثاني والرؤساء الجزائريين على هامش التحاور بينهم، إلا أن هذا الهامش قد أزيح في فترة الرئيس بوتفليقة ومحمد السادس، فرغم وجود وسائل سياسية متبادلة بين الطرفين تؤكد حسن الجوار والسعي لتحقيق تعاون أكبر[1]، إلا أن هذه العلاقات تدهورت بشكل مفاجئ بشكل مفاجئ خاصة بعد القمة العربية واللقاء الذي حدث بين الرئيس والملك في منطقة "زرالدة"، وإعلانهما عن بداية مرحلة جديدة في العلاقات، إلا أن الأمر لم يتم كما اتفق عليه من طرف الدولتين فالمغرب رفضت فيما بعد استقال رئيس الحكومة الجزائرية "أحمد أويحيى" للمغرب، وهو ما فسرها لطرف الجزائري بالإهانة واحتفظت بحقها في الرد في الوقت المناسب، أما أسباب هذا التدهور فلكل تفسيره في ذلك:[2]

فالرباط، رأت الأمور كانت تسير وفق اتفاق الرئيس الجزائري وملك المغرب إلا أن هذا ما حدث هو أن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وجه رسالة إلى البوليساريو يطمئنه فيها أن الجزائر لا يمكنها أن تتخلى عن عهودها، ومنها حق تقرير مصير الشعب الصحراوي وإقامة دولة صحراوية بين الجزائر والمغرب، وهو الأمر الذي يستقر المغرب في الصميم، خصوصا أن دستورها ينص على مغربية الصحراء الغربي ويعتبرها ثابت لا يمكن التنازل عنه، ولكن

[1] ح، ي، المغرب يحمل الجزائر مسؤولية ممارساته، جريدة الخبر، 18 فيفري 2005، عدد 43537، ص 3.

[2] المرجع نفسه، ص 3.

ما أغضب المغاربة أكثر هو قرار الرئيس الجزائري بنقل الملف الصحراوي إلى قمة طرابلس الغرب بعدان كان وعد العاهل المغربي بعدم طرح الملف في هذه القمة.

لقد أصبحت العلاقات الجزائرية المغربية، أزمات البلدين وتبادل التهم فليس أزمة تحدث وأهم فيها الطرف الآخر ومثال ذلك أزمة المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة التي أثرت في نهاية سنة 2005 والهمت المغرب الجزائر بالوقوف وراء دفع المهاجرين الأفارقة نحو تراب.

المغرب ومنه محاولة الهروب نحو أوروبا وكان مضمون الاتهام "أن خصوص الوحدة الترابية للمملكة قد يكونون قاموا بتجميع آلاف من مواطني البلدان الإفريقية الشقيقة الواقعة جنوب الصحراء في إطار ظاهرة الهجرة غير شرعية باتجاه أوروبا". ورغم أن المغرب لم تحزم بمشاركة الجزائر في الفعل، خصوصا وأنه في الوقت نفسه تعرض المغرب لانتقادات دولية كبيرة، خاصة من طرف المؤسسات الحقوقية، وكذا الاتحاد الأوروبي، وتجد أنها تزامنت وزيارة المبعوث الخاص للأمين العام لمنظمة المكلف بملف الصحراء حيث حددت الجزائر من مواقفها[1].

وبعد سبيل الاتهامات التي نالت الجزائر، وحتى جبهة البوليساريو والتي صرحها عدة مسؤولين على رأسهم رئيس الوزراء المغربي ووزير خارجيته قد حاول استغلال القضية لمحاولة رفع الضغوط الدولية عليه التي تنادي بإيجاد حل للقضية في إطار الشرعية الدولية. هذه الحملة التي منعت الجزائر من حضور مؤتمر الرباط حول الهجرة السرية، حيث تحاول المغرب حصر هذه الظاهرة بين الجزائر والمغرب على أساس أنها خلاف ولابد من مناقشته وربما يستعمل كوسيلة للضغط [2].

من كل ما سبق فإن القضية الصحراوية قد وضعت العلاقات بين البلدين في جو مشحون من التوتر ولا يمكن صفاؤه إلا إذا حلت القطبية برضا الطرفين بالحل.

---

[1] ح، ي، المغرب يحمل الجزائر مسؤولية ممارساته، مرجع سابق، ص 3.

[2] العلامي جمال، تسوية القضية الصحراوية الطريق إلى الاتحاد المغاربي، الشروق اليومي، الجزائر، عند 1600، 8 ماي 2006، ص 3.

المطلب الثاني: تأثيرها على مشاريع تسوية القضية الصحراوية

لقد اقترحت هيئة الأمم المتحدة عدة حلول لمشكلة الصحراء العربية من أبرزها الاستفتاء، أو الحكم الذاتي لاتفاق الإطار أو التقسيم، هذا بالإضافة إلى مشروع بيكر الأخير وهو مزيج ين الحكم الذاتي والاستفتاء، بالإضافة إلى احتمال فشل كل الحلول الأممية واستمرار الوضع على ما هو عليه، والعودة إلى خيار الحرب كآخر حل للقضية، فما هو الحل الأنسب بين هذه الحلول لتسوية المشكل الصحراوي.

الاستفتاء: كما رأينا مشروع اقترحه الأمين العام للأمم المتحدة الباروني بيريز دي كويلار على جبهة البوليساريو عام 1988، ورغم قبول الطرفين بالمخطط في البداية إلا أن المغرب تراجع فيما بعد وأخذ يوضع العراقيل أما لجنة تنظيم الاستفتاء "الموترصو" وأخذ في تأجيل هذا الاستفتاء من موعد إلى لآخر، ورغم أنه الآلية التي تقود لأحد الخيارات المطروحة، وهو إما الانضمام للمغرب أو الاستقلال عنه أم غيرها من الخيارات المطروحة عليه[1].

وهنا نجد أن طرفي النزاع قد حاولا تحويل عملية الاستفتاء إلى معركة حقيقية لتصفية مشاكلهم السياسية، وهنا نشير أن المادة جرت على أن الاستفتاءات غير التاريخ تعلن نتائجها الرسمية قبل إجرائها لأن الأطراف تكون قد اتفقت في ساحات الحرب أو الدبلوماسية السرية غير طرفي النزاع هنا المغرب والبوليساريو مدعمة من الجزائر لا يريد أحدهما التنازل للآخر فجبهة البوليساريو مازالت مصرة على استقلال الصحراء الغربية، والمغرب مازال مصرا على احتلاله لها، وكل لأطراف تحاول أن تتخذ من الاستفتاء كوسيلة للوصول إلى هدفها، وهو ما حتم على الهيئة الأممية البحث عن حلول جديدة للقضية لإخراجها من معضلة الاستفتاء[2].

الاستقلال الداخلي: بعد استحالة تطبيق الاستغناء ظهر الاتفاق الإطار وعرف هذا الاتفاق فالحل الثالث، فقد أعلنت البوليساريو رفضها أي اقتراح خارج تطبيق الاستفتاء وقد رفضت

[1] محمد جميل بن منصور، (مستقبل النزاع في الصحراء الغربية)، www.aljazeera.net

[2] المرجع نفسه.

حتى استلام هذا المشروع، وهذا على خلاف الموقف المغربي المرحب بالاتفاق الإطار والذي اعتبره بأنه كفيل بحل النزاع، إلا أن هذا الحل في حالة تنفيذه أو فرض تنفيذه، فإنه لن يكون الأنجع وهذا إلى اختلاف الأيديولوجيات بين الفكر المغربي والفكر الصحراوي[1].

أما خيار التقسيم والذي الهمت الجزائر بتقديمه سنة 2002 من طرف المغرب وخصوصا بعد زيارة بوتفليقة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وقد نفت الجزائر بصفة رسمية هذه الاتهامات المغربي وقد رفض هذا المشروع من الطرفين لأن كل منهما يرى فيه حيادا واضحا عن مبادلها لأساسية، فالمغرب وبعد موافقته على هذا الحل سيضرب بأسطورة – المغرب من طنجة لقويدة– عرض الحائط وهو ما من شأنه أن يؤثر سلبا على ادعاءاته المتكررة والقائلة بمغربية الصحراء الغربية، أما من الناحية الثانية فالحبة إذ توافق عن هذا الحل متحد نفسها في حرج، بلو تناقض مع مبادلها وشعاراتها التي تأسست عليها، وعلى رأسها كل "الوطن أو الشهادة" والذي سيحتم على الجبهة وبعد موافقتها على حل التقسيم إلا أنه يبدو الأكثر واقعية والأقرب إلى المنطق الدولي نظرا لوجود نية القبول لدى الطرفين، وهذا ما يضمن رضا الطرفين"[2].

مشروع بيكر الأخير الذي يجمع بين الاستفتاء والحكم الذاتي وقد وضعت له عدة قواعد إلا أنه رفض من طرف المغرب، وتحفظت عليه البوليساريو بعد أن كادت الموفقة المبدئية تقصف بالجبهة تؤدي إلى نشوء خلاف بين العسكريين والسياسيين وهو ما جعل الجبهة تؤجل هذه الموافقة إلى ما بعد المشاورة مع الفاعلين في الجبهة ودراسته دراسة جيدة، وإعطاء ما يترتب عنه من نتائج، وأخطر هذه النتائج المطالبة بعودة السلطة القبلية والعشائرية وبالتالي تكون النتائج وحيمة كما يحدث الآن في العراق وبالتالي تصبح هذه القبائل مؤثر في الأوضاع الداخلية الصحراوية، وهو ما يؤدي إلى فوضى داخل الإقليم، تضعف من سلطني المغرب والبوليساريو على حد السواء، وهو ما ينمي دور القبيلة في

[1] مصطفى الكتاب، مرجع سابق، ص 34.

[2] تصريح كارلوس رويز ميقال، أستاذ قانون الدستوري بجامعة سان جاك دوكامبوستيل، جريدة الخبر، الجزائر، 23 جويلية 2003.

الحياة السياسية، لأنها الطرف الثابت في المجتمع الصحراوي لعدة روابط ومنها الدين وهو أهم، وهو ما يعني محاولة المغرب كسب تأييد بعض التشكيلات القبلية لإثارة النعرات القبلية، وهو الوضع الذي تستغله المغرب لدخول الإقليم، وكما أن هذا المخطط يصرح تولي المغرب حماية الحدود البرية والبحرية والجوية وهو ما سيقطع كافة الاتصالات خاصة مع الطرف الجزائري كما انها تفقد عضويتها في المنظمة الوحدة الافريقية.[1]

عضويتها والبحرية والجوية وهو ما سيقطع كافة الاتصالات خاصة مع الطرف الجزائري كما أنها تفقد عضويتها في منظمة الوحدة الإفريقي.

إن هذه المعطيات حول القضية أكدت أن القضية حلها بيد الطرف المغربي ففي آخر طرح لملك محمد السادس أعاد طرح فكرة الحكم الذاتي للإقليم بينما يحاول في كل مرة إدماج الجزائر في هذه الحلول، فرغم أن الأمم المتحدة تعتبرها طرفا مهتما إلا أن المغرب يعتبرها طرف التراع والمحرض عليه، ولذلك فإن مستقبل القضية مرهون بتنازلات يقدمها المغرب وجبهة البوليساريو خصوصا أن محلي الأمين، والاتحاد الأوروبي يواصلون مساعيهم لإيجاد حل للقضية يرضي الطرفين المغربي البوليساريو على حد سواء[2].

[1] نور الدين قلالة، حل القضية الصحراوية في باريس وليس بالرباط، جريدة الخبر أسبوعي، الجزائر، عدد 375، من 06 إلى 12 ماي.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

المبحث الثاني: الانعكاسات والآثار على التجربة المغاربية:

بعد ما تناولناه على المستوى المحلي والعلاقات الثنائية الجزائرية المغربية تتناوله على المستوى الإقليمي في مطلبين: الأول نتناول فيه لهمة تاريخية عن الاتحاد المغاربي ثم في الثاني تتناول أثر توترالعلاقات الجزائرية المغربية على البناء المغاربي.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن الاتحاد المغربي العربي:

لقد كانت التجربة الاتحادية للمغرب العربي قديمة وتمثلت في اتحادات ثنائية بين دوله الحمس فالمصادر التاريخية ترجع هذه الفكرة إلى فترة النضال المشترك ضد الاستعمار الفرنسي، ولما كانت الصيغة العالية للتعامل في التجمعات الإقليمية والعالمية كان لازما على الدول المغاربية أنتجه إلى بناء مغاربي قوي يحقق تنميتها وتطورها، ومن هو جاءت الضرورة لاتحاد مغاربي يضمدون المنطقة فكان اللقاء التمهيدي بزرالدة في 1988 حيث صرحت فيها أن الدول الخمس بأنهما قررت إنشاء لجنة تكلف بوضع الجمع السبل لتنظيم عقلاني وتدريجي للكامل الاقتصادي والتشاور السياسي على مستوى المغرب العربي ولصالح كل شعرها كما أضافوا " أنه يجب بناء اتحاد المغرب العربي على القواعد التالية: إرادة سياسية للإجابة الواضحة عن كل المسائل المتعلقة بالأهداف السياسية المشتركة، ومنهجية علمية من أجل تدعيم المبدلات التجارية، والاستفادة من تنوع أوضاع بلدان المنطقة واستغلال التجانس الذي يطبع[1].

-وفي 17 فيفري 1989 بمراكش الغربية تم التوقيع على اتفاقية التأسيس للاتحاد المغربي والميلاد الرسمي التجربة التكامل بين البلدين المغاربية الخمسة.

لقد حددت قيادات الدول المغربية عبر اتفاقية مراكش الأهداف المراد تحقيقها من وراء إنشاء اتحاد المغرب العربي في المحاور الأساسية التالية:[2]

-تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعون دبلوماسي بينهم.

---

[1] عبد الحميد الإبراهيمي، الاتحاد المغاربي أمام الامتحان الصور والصمود أم المضوع، عالم السياسة، عدد 02، الجزائر، 02 ديمسير 1991، ص 5.

[2] المرجع نفسه، ص 5.

-صيانة وحماية أمن وسلامة كل دولة من دول الاتحاد.

-تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية من خلال إنشاء مشاريع مشتركة وبرامج عامة.

إقامة تعاون في مجال ترقية التعليم والحفاظ على القيم الروحية الإسلامية وصيانة الهوية العربية.

أما الجانب الاقتصادي فكان يقضي بتركيز الاهتمام حول تنمية التجارة البينية، بين بلدان المغرب العربي، باستغلال التكاملات المنجزة في مختلف القطاعات تحديد رزنامة لتحديد الوحدة في هذا الجانب عبر مراحل[1] وهي:

-إنشاء منطقة لتبادل الحر قبل سنة 1992.

-تحقيق الوحدة الجمركية قبل سنة 1995.

-إنشاء سوق مشتركة عام 2000.

إن هذا التحديد من الناحية النظرية لم يخرج عن إطار المراحل النظرية للتكامل والاندماج ويكفي ان نشير هنا في مقارنة حاجياتها.

لقد تبلورت فكرة إنشاء اتحاد مغاربي عقب القمة الجزائرية المذكورة، بعدما كان رغبة تاريخية اتفقت عليها الحركات الوطنية في المنطقة، وتجلت بوضوح في مؤتمر طنجة 1985 وعرفت فكرة الاتحاد المغاربي عدة محطات تاريخية امتدت عبر سنوات الاستقلال[2].

1-مراحل التكامل المغاربي[3]:

أ-مرحلة 1964-1975:

خلال هذه الفترة تم إنشاء عدة مؤسسات وحدوية لم تصل إلى التجسيد الفعلي

[1] عبد العزيز شرابي، فرص تجسيد الحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، عدد 01، 1998، ص 36.

[2] المرجع نفسه، ص 37.

[3] جمال عبد الناصر مانع، اتحاد المغرب العربي دراسة اللونية سياسية – الجزائر، دار العلوم النشر والطباعة، من 2004، ص 76-77.

لطموحات البلدان كان أهمها:

-المغاربية ومؤتمر وزراء الاقتصاد لا يملك أي ضوابط قانونية أو صلاحيات.

-مؤتمر وزراء الاقتصاد لا يملك أي ضوابط قانونية او صلاحيات.

-والتي بقيت مشاريعها معطلة CPCM اللجنة الدائمة للتعاون المغاربي.

-مركز الدراسات الصناعية المغاربية.

لقد عكفت هذه الهيئات، وهيئات متخصصة أخرى على دراسة الكثير من مشاريع التكامل الجهوي وتفعيل التجارة والمبادلات بين الدول في المنطقة، غير أنها لم تصل إلى مستوى التطبيق.

ب- مرحلة 1975-1982:

تميزت هذه الفترة محمود لكل المؤسسات المغاربية المشتركة التنفيذية منها والاستثمارية نظرا لتوتر العلاقات بين دول المنطقة عموما وبين الجزائر والمغرب خاصة، وقد كانت قضية الصحراء الغربية سببا هاما في ذلك.

ج-مرحلة 1983-1988:

هذه الفترة تميزت بانتعاش العلاقات الثنائية المغاربية في المجالات الاقتصادية، وبداية الانفراج الوضع السياسي وحل النزاعات الثنائية، وكانت معاهدة الأخوة والوفاق الذي وقعها رئيس الجزائر والرئيس التونسي في مارس 1983 بادرة لتسوية كل الخلافات وبعث التكامل المغاربي. زمن جهة أخرى سعت كل من ليبيا والمغرب إلى إنشاء "الاتحاد العربي الإفريقي" تعبيرا عن التقارب الثنائي، ودعوة لانضمام الدول المغاربية الأخرى، وفي حقيقة الأمر لم يكن هذا التقارب إلا تحالفا إستراتيجيا وغطاء لكثير من الخلافات بين دول المنطقة[1].

ودون الخوض في ما ميز هذه المرحلة التي سميت بعهد الثنائية، تستطيع القول أنها مرحلة انتقالية، من فترة الجمود والاضطراب إلى فترة التقارب والانفراج التي عرفتها نهاية

[1] جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق، ص 78.

الثمانينات.

د-مرحلة 1988-1995:

لقد كان لقاء الجزائر في 1988/06/10 بزرالدة، مبادرة جزائرية هامة، لمناقشة البناء الوحدوي وتنقية الأجواء بين الجيران المغاربة، ولقد حضره كل من الملك الحسن الثاني ملك المغرب والرئيس الشاذلي بن جديد رئيس الجزائر، ومعمر القذافي رئيس ليبيا، وزين العابدين بنعلي رئيس تونس، وولد الطابع رئيس موريتانيا، وكان هذا اللقاء بمثابة الاجتماع التمهيدي لتأسيس اتحاد المغرب العربي، حيث أنشأت لجان مختصة لدراسة المشروع[1].

تشير إلى تجربة الاتحاد الأوروبي كنموذج ناجح لتحارب الاندماج سلك نفس المنهج غير أن الفارق بين التحرريتين شاسع وكبير، إذا ما نظرنا للواقع العملي الذي يؤكد ضرورة توافر العديد من الأسباب والإرادة الكافية لتحقيق المشاريع وتحسيد التكامل في أكمل صوره[2] مع بداية سنة 1994 دخل الاتحاد غرفة الانتعاش بسبب ما استجد في الساحة المغاربية من تطورات ونزعات، كان أساسها الأوضاع الداخلية لدول المنطقة وهنا نشير إلى الأزمة الجزائرية في سنوات التسعينات، وكذا استمرار النزاع الصحراوي في ظل تعثر الجهود الأممية في تسوية تشير إلى تجربة الاتحاد الأوروبي كنموذج ناجح لتحارب الاندماج سلك نفس المنهج غير أن الزاع.

2-مشروع الاستفتاء[3]:

لقد كانت الأحداث الدامية في الجزائر بعد الاضطرابات السياسية في بداية 1990 سبا رئيسيا في توتر العلاقات مع حيرالها وتوقف مسار الوحدة المغاربية، وخاصة بعد حادث مراكش المتمثل في الاعتداء المسلح الذي تعرض له مطعم في المدينة المغربية والممت على إثره المغرب الجزائر كلها مست سلامتها وأمنها، وحملتها المسؤولية ووصل الأمر بالسلطات المغربية إلى طرد الرعايا الجزائريين وفرض التأشيرة مما قابله موقف مقابل من السلطات

[1] جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق، ص 79.

[2] عبد العزيز شرابي، مرجع سابق، ص 36.

[3] جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق، ص 36.

الجزائرية التي أصدرت بغلق الحدود في أوت 1994[1].

وفور وقوع هذه الأحداث طالبت بتحميد مؤسسات الاتحاد وإلغاء البرنامج المغربي وكان هذا نقطة تحول في تاريخ العلاقات المغاربية ولحميد لمنطق الفشل الذي لازم الاتحاد منذ نشأته.

المطلب الثاني: آثارها وانعكاساتها على البناء المغاربي:

كما قلنا فإن البناء النظري للاتحاد المغاربي قد اكتمل بتوقيع المعاهدة التأسيسية بمراكش 1989 غير أنه وعلى أرض الواقع فإن هذا البناء لم يجد التجسيد ويرجع إلى كثير من الأسباب تذكر منها:

-أن الدول المغاربية اعتبرت الاتحاد كخطوة لبناء الوحدة العربية وليس هدفا في حد ذاته كما تجد أن مفهوم السيادة الوطنية أو الدولة القطرية قد طغى على الجانب الوحدوي من جهة أخرى أحد فكرة التصويت بالإجماع، وهو ما عطل البحث في المسائل المختلفة جميع لمؤسسات الوحدوية لجانب القرار، كما تحد التبعية الاقتصادية والمالية التي تعانيها الدول المغاربي خصوصا من حيث حجم المبادلات وخاصة من جانب السلع الاستهلاكية[2].

في حين وفي الجانب الثاني لأسباب فشل التجربة المغاربية وتعثرها تجد العلاقات الجزائرية المغربية، حيث أنه ومنذ سنة 1995 وإثر حادثة مراكش، حيث طالب المغرب بإيقاف جميع أنشطة الاتحاد، وكان نتيجة ذلك هو عدم انعقاد دورات المجلس وبقاء الرئاسة في يد الجزائر إلى غاية 2003 اين استلمتها ليبيا وهذا لغرض تفعيل الاتحاد[3].

كما نجد أن قمم الاتحاد جميعها قد تعاملت بسلبية مع القضية حيث أبعدت من مشاورات القمم المغاربية، والتي لم تصل إلى إستراتيجية موحدة لتسوية الملف الصحراوي واعتبر في كثير من الأحيان سببا في تأخير اللقاءات المغاربية الرسمية.

---

[1] عبد الحميد الابراهيمي، مرجع سابق، ص 6.

[2] احمد سيد احمد، مشكلة الصحراء الغربية في انتضار التنازلات السياسة الدولية، عدد 150، القاهرة، أكتوبر 2002، ص128.

[3] جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق، ص 79.

انقسام دول المغرب بين مؤيد للمغرب ومؤيد للبوليساريو، فليبيا في بداية تفاعل القضية كانت من مؤيديها لتسحب فيما بعد هذا التأييد نتيجة توقيع "اتفاق وحدة " ومن جهة ثانية موريتانيا التي ظهرت حليفا للمغرب في سنوات السبعينات، أصبحت داعمة للقضية خصوصا بعد الانقلاب الذي حدث ضد ولد دادة وتغير النظام، وهذا ما يعني وجود خلافات كبيرة توسع الهوة بين دول الاتحاد في حين ليس هناك أي بوادر تدل على قرب نهاية هذا الملف والتوجه نحو العمل التكاملي"[1].

كما أن دول الاتحاد في تعارضها اتجاه هذا الموضوع إنما هو لوجود أهداف مختلفة لكل طرف فما تنفق عليه الجزائر وتونس قد لا ترغب فيه ليبيا والمغرب أو موريتانيا وهذا ما يعني تغليب المصلحة المبادرة مشكل الوطنية على المصلحة الجماعية إذا كانت القضية قد ألقت بظلالها على المنطقة وعطلت كل جهود التكامل، فإن الدولة المغاربية هنا قد وقعت في تداخل بين المصالح الفردية وضرورة الاتحاد من أجل مواجهة التكتلات العالمية، من مثل الاتحاد الأوروبي، فرغم كل مقومات التكامل لدى الدول الخمس موجودة، والملاحظ أنه في الفترة الأخيرة أي أنه مع بداية القرن الحادي والعشرين برزت بعض المحاولات التي جاءت من أجل تفعيل الاتحاد، ومثال ذلك عند القمة المغاربية 2001 بمبادرة من الجزائر إلا أن المبادرة من الجزائر باءت بالفشل بسبب غياب المغرب.[2]

رغم أن الاتحاد جاء لتعزيز أواصر الأخوة، وإحراز التقدم والرفاهية والدفاع عن حقوق المجتمعات المكونة للاتحاد، إلا أن واقع الأحداث أثبت أن الاتحاد مجرد إطار شكلي، وبالتالي فإن ما اتفقوا عليه مجرد شعارات، والواقع يثبت هذا من خلال الخلافات بين أعضاله والتي تصل إلى حالة من اللا سلم واللا حرب كما هي العلاقات الجزائرية المغربية، والمغربية الصحراوية[3].

إن أي بناء مغاربي يجب أن يقوم على ترك المسائل الخلافية والنظر إلى المسائل

[1] احمد سيد احمد، مرجع سابق، ص 129.

[2] المرجع نفسه، ص 130.

[3] المرجع نفسه، ص 130.

التي تتفق عليه الدول المغاربية، ونأخذ بالمثال الفرنسي الألماني عبر التاريخ.

المبحث الثالث: انعكاساتها على السياسة الدولية الموجهة للمنطقة:

في هذا المبحث التناول آثار وانعكاسات هذا التوتر في مستواه الدولي في جانبين الأول الشراكة الأورو مغاربية وفي الجانب الثاني تتناول مبادرة أيزنستات التي جاءت بها الو م أ.

المطلب الأول: انعكاسها على الشراكة الأورو مغاربية

1-لمحة عن الشراكة الأورو مغاربية:

بعد الاتحاد الأوروبي من أقوى التكتلات العالمية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية ونظرا للروابط التي تربط المغرب العربي بأوربا فهي متعددة ومتنوعة، أولها عوامل القرب الجغرافي والانتماء المشترك إلى حوض المتوسط، إلى جانب خضوع منطقة المغرب العربي إلى الاستعمار الأوروبي والذي كان له تأثير في التركيبة السياسية والاقتصادية.[1]

كما نجد أن المنطقة المغربية تعد مصدرا هاما للمواد الخام الضرورية للصناعة الأوروبية، وهذا إلى جانب كثافة المبادلات التجارية والتعاملات بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط[2].

إن هذه المعطيات تؤكد على وجود العديد من المصالح المشتركة التي تقتضي وضع إستراتيجية مشتركة للتعاون من أجل أنجح الطرق لتقنين العلاقات بين منتجي المواد الخام النفط-الغاز والفوسفات ومستهلكيها، كما أن الاهتمام يهدف إلى تفعيل منطقة المتوسط كخط رئيس النقل البحري وموقعه الاستراتيجي بالنسبة للأمن الأوروبي.

واقتضت إستراتيجية الاتحاد الأوروبي الاعتماد على صيغة تفاوضية انفرادية حيث أبرمت المعاهدات التجارية والاقتصادية التي كانت تجمع دول الاتحاد الأوروبي بالدول المغاربية انفراديا وهو ما كانت أن نتيجته أن دول المغرب العربي فرادى في مفاوضات مع

[1] عبد الحميد الابراهيمى، مرجع سابق، ص 12.

[2] المرجع نفسه، ص 13.

الاتحاد الأوروبي حول الشراكة، وقد أظهرت تلك المفاوضات معطيات منها[1]:

1-توقيع مبكر لاتفاقية مع تونس في أوت 1995.

2-توقيع اتفاقية الصيد والشراكة مع المغرب في نوفمبر 1995.

3-توقيع اتفاقية التعاون مع موريتانيا سنة 1995 في إطار تحديد الاتفاقية الشاملة التي تربط الاتحاد الأوروبي بمجموعة دول غرب إفريقيا (اتفاقية لومي).

4-تعطل المفاوضات الجارية مع الجزائر بسبب الأوضاع الداخلية إلى غاية 2001/12/19، حيث تم التوقيع على اتفاقية الشراكة في الفعال السياسي والأمني حول مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة ومكافحة المخدرات، أما في الجانب الاقتصادي فتم الاتفاق على مشروع يتمثل في ملح مساعدات مالية بين 2002-2006 لإنشاء منطقة حرة سنة 2001.

5-استبعاد الاتحاد الأوروبي لأي حوار أو تفاوض مع ليبيا حول الشراكة بسبب قضية "لوكربي" وقد استند الاتحاد الأوروبي إلى إستراتيجية[2] في مفاوضة مع ليبيا حول الشراكة بسبب قضية المغرب العربي أنتحت لنا ما يلي:

-تمكن الاتحاد الأوروبي من إبعاد أي صيغة تفاوضية جماعية لدول المغرب العربي وتكريس النهج الفردي للمفاوضات إلى جانب تشديد تحفظهم على التعامل مع مؤسسات المغرب العربي رغم التوصيات التي سبق أن اتفق عليها والقاضية بضرورة قيام حوار مع الاتحاد حول مستقبل العلاقات الجهوية.

-غياب التنسيق بين الدول المغاربية التي دخلت في مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي بل على العكس ظهرت خلالها توترات في العلاقات، ومؤشرات على وجود تضارب في المصالح التجارية[3].

---

[1] عبد الرحمان مبتول، (الوحدة الأوروبية رهينة الاستقرار في دول المغرب العربي)، جريدة الخبر، الجزائر، عدد يوم الثلاثاء 1994/10/11، ص 3.

[2] المرجع نفسه، ص 3.

[3] عبد الرحمان مبتول، مرجع سابق، ص 3.

2-أثر وانعكاس ذلك على الشراكة الأورو مغاربية:

إن طبيعة الشراكة القائمة بين دول المغرب العربي وبلدان الاتحاد الأوروبي عرقلت عمل الاتحاد المغاربي، وهذا لأن معظم التعاملات والمبادلات الاقتصادية والتجارية كانت مبنية على أساس شراكة ثنائية، والتي عملت على تنمية روح التنافس السلبي بين الدول المغاربة وهذا من أجل الاستحواذ على الأسواق الأجنبية والاستثمارات[1] في ظل العلاقات السائدة بين كل من الجزائر والمغرب والتي ولدت تنافسا فيما بينهما حول حلب الاستثمارات، فإن الطرف الأوروبي قد استطاع استغلال هذه العلاقات لصالحه خصوصا وأن الطرف الأوروبي يعتبر طرفا مهتما بالقضية إساليا خاصة فقد لعب الاتحاد الأوروبي ازدواجية الموازين، حيث تحده تارة يقف إلى جانب الجزائر وينادي بالشرعية الدولية وحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، ومن ناحية أخرى تجده يحاول احتواء المغرب فهي لمتواجهه من الناحية الرسمية ومن هنا نجد أن النشاط الأوروبي متمثل في المنظمات غير الحكومية. الانشطة في المحال الحقوقي، وذلك لأن الاتحاد لا يود خسارة حليف استراتيجي في المنطقة (المغرب) خاصة وأنه يستعمل القضية للضغط على الطرفين المغربي والجزائري[2].

كما أنه عمل على الاستفادة من هذا الوضع فالدول المغاربية مجتمعة لمثل قوة أمام الاتحاد خاصة وأن هذه الدول غنية من ناحية المواد الأولية، أما منفردة فقد تمكن الاتحاد من وضع سياسات في هذه الدول كرمت مبدأ تبعية هذه الدول سواء جزئيا أو كليا للاتحاد الأوروبي، فهو في سعيه لإقامة هذه الشراكة إنما للأجل عدم ترك أي مجال أمام الولايات المتحدة الأمريكية فهو يشيرها منطقة نفوذ له، وسوقا لتصريف المنتوج وأي خسارة تؤثر عليه مباشرة، لذلك حافظ على الدور المحوري المنوط به في المنطقة وكان ذلك عن طريق التواجد الرسمي في القضية الصحراوية، وكذا لغير الرسمي في دعمه ومساندته للشعب الصحراوي. من هذا كله فإن الجزائر تسعى إلى محاولة التوفيق بين اندماج إقليمي تفرضه عوامل

[1] عبد البحميد ابراهيمي، مرجع سابق، ص 12.

[2] احمد سيد احمد، مرجع سابق، ص 130.

الجغرافيا والمصير المشترك، وشراكة أوروبية عمليها الروابط الاقتصادية والواقع الدولي، في حين المغرب ترفض هذه الرؤية إلا في ظل الاعتراف بمغربية الإقليم الصحراوي، أما الشراكة فإنها مثلت فيه أكبر منافس وسعت للحصول على فرص أكبر في هذه الشراكة[1].

أما الطرف الأوروبي فإننا نجده أكبر مستفيد من هذه التفرقة ومنه فإن توتر العلاقات الجزائرية المغربية الناتجة عن القضية الصحراوية يخدم الطرف الأوروبي في الشراكة، في حين أثر سلبا على الدول المغاربية.

المطلب الثاني: آثارها وانعكاساتها على السياسة الأمريكية في المنطقة:

1-**أهمية المنطقة في السياسة الأمريكية:** إن اهتمام الولايات المتحدة بالمنطقة لم يكن وليد سنوات عدة بل له جذور في التاريخ، فالسلاطين المغاربة هم أول من اعترفوا بقيام الولايات المتحدة الأمريكية، وأقاموا معها علاقات دبلوماسية، أما إبان التواجد الاستعماري في المنطقة فقد راهنت الحركة الوطنية على الدور الأمريكي في الدفاع عن مطالبها، في حين وبعد الحرب العالمية الثانية ونيل الدول المغاربية لاستقلالها حرصت أمريكا على تفعيل دورها في المنطقة رغم أنها لم تستطع أن تزحزح النفوذ الأوروبي فيها، لكنها عملت على تنمية نشاطها من خلال إقامة العديد من المشاريع وهو ما عنى أنه لا يمكن غلق المنطقة المغاربية في وجه النفوذ الأمريكي في أي فترة من الفترات، ففي فترة الحرب الباردة دعمت السياسة الأمريكية النفوذ الفرنسي في المنطقة خوف الغزو الشيوعي خصوصا في ظل وجود حليف استراتيجي يعتبر بوابة إفريقيا وهي الجزائر، كما أنها حصلت على حليف دائم في المنطقة سمح لها بإقامة قواعد عسكرية على أراضيها في المغرب، فإذا كانت أمريكا قد رضت بوجود الطرف الأوروبي في ظل الحرب الباردة وهو ما اعتبرتها ضرورة إستراتيجية لها في تلك الفترة[2].

---

[1] عبد الرحمان مبتول، تعاون المغرب العربي مع أوروبا: غياب الاستراتيجية وتكريس لسياسة العشرة، جريدة الحقيقة، عدد 44، من 12 الى 18 اكتوبر 1994، ص 90.

[2] ادمون غريب وآخرون، الوطن العربي في السياسة الأمريكية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2002، ص ص 68-69.

في فترة ما بعد الحرب الباردة كان على أمريكا الرجوع إلى المنطقة، ومزاحمة التواجد الأوروبي خصوصا في ظل مشروع الشراكة والمراهنة على مستقبل الدور الأمريكي في المنطقة، حيث رسمت إستراتيجية أمريكا الكونية أهمية للمنطقة أسستها عدة عوامل أهمها[1]:

-التواجد السوفياتي في ظل الحرب الباردة، وما صاحبه من اختراق للمنطقة حيث سجلت نجاحات كبيرة، ورغم أن المنطقة لم تكن محالا حيويا لأمريكا إلا أنها كانت كذلك لحليفتها اوروبا، وبالتالي فهي سعت لحماية هذه المصالح.

- الدور السياسي الفعال الذي قامت به الجزائر خاصة في ظل حكم بومدين سواء على المستوى الإقليمي منظمة الوحدة الإفريقية، أو على صعيد العالم الثالث إجمالا خصوصا وأنها نادت بنظام اقتصادي جدي وصف بمعارضته للرأسمالية، ولكن هذا الاهتمام كذلك يرجع لقوة الجزائر الاقتصادية كبلد منتج للطاقة.

-الدور التخريبي لليبيا في الإقليمي العربي والإفريقي من خلال نظام العقيد معمر القذافي حيث دعم فصائل القضية الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية واليسار العربي وغيرها من حركات المعارضة في أمريكا اللاتينية، وهو ما يفسر العداء الدائم للنظام الليبي وجعله على لائحة الدول المساندة للإرهاب في أمريكا.

صلة المغرب بقضية الصراع العربي الصهيوني، فهي شجعت المغرب على لعب دور سياسي في بناء الجسور بين العرب وإسرائيل، وهو ما رفع الرهان الأمريكي على الدور المغربي في مفاوضات السلام خصوصا بعد اتفاقية فاس بالمغرب.

لهذه الأسباب كان لابد على أمريكا أن تقوم بدورها من خلال سياسة ملأ الفراغ وذلك من خلال ثلاث عناصر وهي: الأزمة الجزائرية، قضية الصحراء الغربية، والوضع الاقتصادي الصعب لدول المغرب العربي، حيث مثلت الأزمة الجزائرية بوابة للإدارة الأمريكية للدخول إلى الجزائر خاصة وأنها فتحت خط الاتصال مع المعارضة الإسلامية الجزائرية وساهمت في توقيع هدنة بين البليش والإسلاميين في سنة 1998، وتأييدها لنتيجة

[1] ادمون غريب، مرجع سابق، ص 80.

الانتخابات الرئاسية.

أما قضية الصحراء الغربية فقد استثمرت أمريكا هذا النزاع لصالحها خصوصا وأن حليفتها اوروبا كانت تريد بقاؤه أطول فترة ممكنة، خاصة وأن النزاع لم يخرج من النطاق الإقليمي منظمة الوحدة الإفريقية . وبانتقاله إلى الأمم المتحدة خرج الملف من السيطرة الأوروبية ليوضع تحت الإشراف الأمريكي من خلال مشروع الاستفتاء، وإمساك جيمس بيكر بالموضوع كممثل شخصي للأمين العام للأمم المتحدة رغم أنها لم تحدد موقفا صريحا فإن هذا جعل كل من المغربو الجزائر تقدمان تنازلات طمعا في كسب انحيازه[1].

غير أن ما يجسد العلاقة بين أمريكا والدول المغاربية أكثر هي مبادرة آيزنستات مبادرة آيزنستات: هي المبادرة الأمريكية للشراكة الاقتصادية والتجارية مع دول المغرب العربي تونس، الجزائر، المغرب. وهي مبادرة تهدف إلى جعل المنطقة أكثر قابلية لاستقبال الاستثمارات الأمريكية، وقد طرحت في سنة 1999 من قبل كاتب الدولة الأمريكية للخزينة "ويليام آيزنستات" إثر اجتماعه بوزراء المالية لكل من الجزائر والمغرب وتونس في واشنطن بتاريخ 1999/05/01.[2]

من خلال نظام العقيد معمر القذافي حيث دعم فصائل القضية الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية واليسار العربي وغيرها من حركات المعارضة في أمريكا اللاتينية، وهو ما يفسر العداء الدائم للنظام الليبي وجعله على لائحة الدول المساندة للإرهاب في أمريكا.صلة المغرب بقضية الصراع العربي الصهيوني، فهي شجعت المغرب على لعب دور سياسي فيبناء الجسور بين العرب وإسرائيل، وهو ما رفع الرهان الأمريكي على الدور المغربي في مفاوضات السلام خصوصا بعد اتفاقية فاس بالمغرب.

لهذه الأسباب كان لابد على أمريكا أن تقوم بدورها من خلال سياسة ملأ الفراغ وذلك من خلال ثلاث عناصر وهي:

[1] حسين بوقارة، السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة المغرب العربي، مجلة العلوم السياسية والإعلامية، جامعة الجزائر، عدد 2، 2003، ص 127.

[2] محمد بوضياف، السلم الأمريكي في منطقة البحر المتوسط، شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية، 2003،

الأزمة الجزائرية، قضية الصحراء الغربية، والوضع الاقتصادي الصعب لدول المغرب العربي، حيث مثلت الأزمة الجزائرية بوابة للإدارة الأمريكية للدخول إلى الجزائر خاصة وأنها فتحت خط الاتصال مع المعارضة الإسلامية الجزائرية وساهمت في توقيع هدنة بين البليش والإسلاميين في سنة 1998، وتأييدها لنتيجة الانتخابات الرئاسية.

أما قضية الصحراء الغربية فقد استثمرت أمريكا هذا النزاع لصالحها خصوصا وأن حليفتها أوروبا كانت تريد بقاؤه أطول فترة ممكنة، خاصة وأن النزاع لم يخرج من النطاق الإقليمي منظمة الوحدة الإفريقية . وبانتقاله إلى الأمم المتحدة خرج الملف من السيطرة الأوروبية ليوضع تحت الإشراف الأمريكي من خلال مشروع الاستفتاء، وإمساك جيمس بيكر بالموضوع كممثل شخصي للأمين العام للأمم المتحدة رغم أنها لم تحدد موقفا صريحا فإن هذا جعل كل من المغربوالجزائر تقدمان تنازلات طمعا في كسب انحيازه.

غير أن ما يجسد العلاقة بين أمريكا والدول المغاربية أكثر هي مبادرة آيزنستات. مبادرة آيزنستات: هي المبادرة الأمريكية للشراكة الاقتصادية والتجارية مع دول المغرب العربي تونس، الجزائر، المغرب. وهي مبادرة تهدف إلى جعل المنطقة أكثر قابلية لاستقبال الاستثمارات الأمريكية، وقد طرحت في سنة 1999 من قبل كاتب الدولة الأمريكية للخزينة "ويليام آيزنستات " إثر اجتماعه بوزراء المالية لكل من الجزائر والمغرب وتونس في واشنطن بتاريخ 1990/05.

وقد كانت المبادرة تقضي بتفعيل مؤسسات الاتحاد المغاربي، وهو ما يعني زوال أي خلاف الذي هو قد يؤثر على استثمارات أمريكا في المنطقة، ومن بين أهم ما سعت إلى تحقيقه هو تشجيع التطور الاقتصادي والسريع والاستقرار، وتدعيم التجارة والاستثمارات وهذا بتفعيل دور القطاع الخاص قاعدتها الأساسية في الوصول إلى أهدافها، من الناحية النظرية فإن المبادرة سعت إل بتوفير ثلاث عناصر أساسية وهي[1]:

[1] ايان. ا.ليسر، دور المغرب في استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية، انتقالية واستشفاف، المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة، عدد3، الجزائر، 2001، ص ص 43-44.

-إيجاد مجال للشركات الأمريكية في المغرب العربي من خلال عقد شراكة مع القطاع الخاص.

-تولي أمريكا التعريف بالمنطقة المغاربية وجلب الاستثمارات، وذلك لتفعيل النمو السريع.

-إعطاء أكبر قدر من المساعدات التقنية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية للدول المغاربية.

2- آثارها وانعكاسها على السياسة الأمريكية في المنطقة:

وقد كانت المبادرة تقضي بتفعيل مؤسسات الاتحاد المغاربي، وهو ما يعني زوال أي خلاف نظرا لما تكتسيه المنطقة في نظر الو م أ خصوصا بعد نهاية الحرب الباردة فإنها حاولت تفعيل تواجدها من خلال هذه المبادرة إذ أنها جاءت للدول المغاربية مجتمعة باستثناء كل من ليبيا وموريتانيا، الأولى بسبب قضية لوكاربي والثانية لدخولها في مشاريع أمريكية تخص المنطقة الإفريقية، إلا أن العلاقات بين الدول المغاربية لا تخدم هذه المبادرة كون الولايات المتحدة قد استعملتها للدخول إلى المنطقة، فإنها اصطدمت بواقع يدعى القضية الصحراوية، فإذا كانت أمريكا في بداية القضية تساند حليفها الاستراتيجي والدائم المغرب من خلال المساعدات العسكرية والاقتصادية فهو لطالما كان اليد الأمريكية في المنطقة، لكن بدأ الموقف الأمريكي يلين بعض الشيء فيما بعد خصوصا مع الموافقة على تولي جيمس بيكر القضية، ومنه إعلان الولايات المتحدة تمسكها بضرورة إيجاد حل لهائي ورسمي للقضية سواء عن طريق الاستفتاء أو غيرها من الحلول[1].

ومنه فإذا كان التخطيط الأمريكي لسياستها في المنطقة على مدى طويل فإن الاستقرار المزعوم داخل المنطقة سوف يهدد هذا التخطيط بالإضافة عرقلة التنمية السياسية الوطنية وهو ما جعل الكثيرين يرون أنه لكي تتحقق السياسة الأمريكية فعليها أن تساهم في حل النزاع الصحرا وينظرا لمكانتها الدولية، والنتيجة التي يمكن الوصول إليها أن أمريكا في هذه الحال تقف بين حلين: إما مساندة حليفها الدائم والقدم المغرب أو دعم إحدى الحلول

[1] ايان ليسر، مرجع سابق، ص 45.

التي تعرضها هيئة الأمم خلاصة كل ما سبق أن القضية الصحراوية بكل ما تركت من آثار على العلاقات الجزائرية المغربية قد ألقت بظلالها على المنطقة وعلى البناء المغاربي وكذا على مشروع الشراكة الأورومغاربية وكذا التواجد الأمريكي في المنطقة، ذلك لأن محرك الخلاف في هذه العلاقات سوف لن يجد حلا له إلا إذا تفاهمت أطراف الصراع، فلا مستقبل لأي مبادرة الحاء الا منطقة تكرس قوقها فيها إلا إذا أقيمت علاقات بين الدولتين تلتقي معها كل الخلافات القائمة المتحدة وتوافق عليها الجزائر، وهو ما لن توافق عليه أمريكا فهي لا تخطط لمساندة المغرب ولا لخسارة ود الجزائر نظرا لأهميتها.

خاتمة

خاتمة:

اعتبرت العلاقات الجزائرية المغربية ميدانا من الميادين الخصبة للدراسة حيث تعددت الجوانب التي يمكن التطرق فيها إلى الموضوع وبالتالي اختلاف الأطر النظرية في معالجته وقد استخلصنا في دراستنا هذه الممتدة من 1975-2006 ما يلي:

-العلاقات الجزائرية المغربية يغلب عليها الجانب الصراعي أكثر من التعاوني بسبب موضوع الصحراء الغربية حيث حددت نوع وحجم التفاعلات بين البلدين، واحتمال تسوية القضية يعطي أكبر محال لإعادة صياغة طبيعة العلاقات من صراعية إلى تعاونية، ومنه فإن نتيجة المبادرة صفرية وذلك لعدة أسباب وهي الأهمية الإستراتيجية للإقليم لكلا البلدين مما يعني أن كلا الطرفين ليس مستعدا للتنازل عما يطالب به، انعدام قنوات الاتصال بين البلدين خصوصا إذا ما تعلق الأمر بالقضية الصحراوية.

وبالتالي فإن أي مكسب محققه إحدى الدولتين سيمثل خسارة بالنسبة للدولة الأخرى، فإن أخذت الصحراء الغربية استقلالها خسرت المغرب موردا اقتصاديا ومنطقة إستراتيجية في حين تكسب الجزائر محالا حيويا مهما مطلا على الأطلسي، أما إن يقيت الصحراء تحت الحكم المغربي حتى ولو لمتعت بحكم ذاتي في إطار كونفدرالي فإن النتيجة تصبح لصالح المغرب وتخسر الجزائر المحال الحيوي.

-طبيعة الصراع بين البلدين أخذت بعد جيوسياسي واستراتيجي أي صراع حول النفوذ السيطرة بين البلدين، فالقضية حددت هذا البعد من خلال الموارد الطبيعية ومن ناحية المنافذ على الأطلسي وهو ما يعني أنها مسألة حيوية لكلا البلدين.

-الصراع قائم بين نظامين مختلفين: نظام ثوري اشتراكي ونظام رأسمالي ولكل رأه في هذا الجانب ومبرراته التي ينطلق منها.فالمغرب جعلت هذه المطالب الإقليمية أحد وسائل تعزيز العرش العلوي، أي أن البراعات ساعدت على امتصاص غضب الرأي العام المغاربي، وهذا بالإضافة إلى الدوافع الاقتصادية خصوصا وأن الصحراء الغربية تملكما الجزائر فإن دوافعها صبغت بالطابع السياسي، خصوصا عندما حدث التقارب الموريتاني مشاريع التسوية رغم

أنها طرحت في كثير من الأحيان رأى أطراف النزاع سواء مغربي أو صحراري أو حتى حزائري إلا أنها بقيت حبيسة الأوراق ولم تلق التنفيذ، لمشروع الاستفتاء.

-طرح من طرف المغرب إلا أنه عمل على عرقلة هذا المشروع سواء بعد قلة عمل هيئة الموتورسو أو التشكيك في نزاهة القوائم الانتخابية أو غيرها من العراقيل، أما مشروع الاتفاق الإطار فهو مشروع للحكم الذاتي قبلت به المغرب ورفضته البوليساريو لأنه يتعارض مع مبادئها التي جاءت.

-المشروع المغاربي للاتحاد معطلا رغم أنه من الناحية الهيكلية أصبح مكتملا.مشروعي الشراكة الأورمغاربية ومبادرة أيزنستات الأمريكية فالأول لا يمكن فيه للدول المغاربية إلا أن تكون تابعة لدول المركز وهي الاتحاد الأوروبي مما يعني أن الدول المغاربية وخاصة المغرب والجزائر ليست مستعدة في دخول في شراكة قوية فالفردية في العمل لا تساعد بينها في حالة التجاوز للخلافات فإنه يمكن ذلك، أما الثاني فإن شرط قيامه هو اكتمال البناء المغاربي وتفعيله وهو ما يستبعد حدوثه.

-المغربي، أو أثناء التقارب بين ليبيا والمغرب لذلك اعتبر ما قامت به الجزائر سلوكا يتماشى مع المبادئ التي قادتها سياستها الخارجية منذ الاستقلال والمستمدة من حزب التحرير، وقد هدفت إلى إضعاف النظام المغربي وعزله من خلال اعتراف دولي بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.

-النزاع لم يلق التدويل رغم تطوره بل الحصر على المستوى المغاربي وإن تعدته فهي قارية فقط، وهنا يمكن أن تشير إلى الأهمية التي يكتسيها كل بلد مما يعني عدم المعازفة في اتخاذ القرارات تجاههم من طرف الدول الكبرى، أو حتى الأمم المتحدة كمحمد للشرعية الدولية.

-من أجلها وهي تحرير الصحراء الغربية.المساهمة الفعالة للدول الاستعمارية في دفع التوتر بين الجزائر والمغرب من خلال تفه للحدود وفق ما يخدم مصالحه الإستراتيجية دون الأخذ

بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية أو الجغرافية في هذا التقسيم –تعطل جميع المشاريع الموجهة للمنطقة أو التي تقام داخلها، حيث على الصعيد المغارب لجد.

– ثروات متنوعة، فوسفات، نفط، رصاص وسواحل غنية بالسمك.

–إن أي حل للقضية لا يمكن إلا برضى الأطراف جميعا، ومنه فإن احتمال وجود صيغة لمالية للتسوية أمر مستبعد حاليا.

والخلاصة النهائية هي أنه في حال ما إذا استمر كلا الطرفين في منحاهما سواء الماء القضية أو في علاقتهما فإن احتمال حصول الفراج في العلاقات البيئية مسألة مستبعدة في المستقبل، مسلإن احتمال استمرار الوضع على ما هو عليه أو أن يصبح أكثر سواء مما هو مطروح بشدة.

الملاحق

الملحق رقم (01)

سنة 1956	بداية المطالبة المغربية باقليم الصحراء الغربي
10 ماي 1973	الإعلان عن تأسيس الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب.
20 ماي 1973	الجبهة تعلن عن الحرب ضد الاستعمار الاسباني
14 نوفمبر 1975	انسحاب اسبانيا من إقليم الصحراء الغربية بعد توقيع اتفاق مدريد الثلاثي
28 فيفري 1976	الانسحاب الرسمي والتام لاسبانيا من إقليم الصحراء
16 أكتوبر 1976	صدور قرار محكمة العدل الدولية الاستشاري بشان علاقة الإقليم بالمغرب، قيام المغرب بالمسيرة الخضراء
27 فيفري 1976	اعلان قيام الدولة الصحراء الغربية (الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية)
6 مارس 1976	اعتراف الجزائر بالجمهورية العربية الصحراوية
6 اوت 1976	الصحراء الغربية تدخل ضمن التقسيم الإداري للمغرب
5 اوت 1979	انهاء مطالب موريتانيا بإقليم الصحراء والاعتراف بها، واعلان قيام تحالف موريتاني جزائري
اوت 1981	الجزائر تبعث مذكرة للجنة تطبيق الاستفتاء في منظمة الوحدة الافريقية
1982	حدوث اول مواجهة مباشرة بين القوات المغربية وجبهة البوليساريو
جانفي 1982	بناء الجدار الأمني الأول في مدينة زاك
22 فيفري 1982	الاعتراف بعضوية الجمهورية الصحراوية في منظمة الوحدة الافريقية بعد قمة نيروبي 1981
30اوت 1988	قبول المغرب بخطة السلام الأممية
مارس 1988	قيام التحالف التونسي الجزائري الموريتاني

19 ديسمبر 1983	بناء الجدار الأمني
19 افريل 1984	بناء الجدار الأمني الثالث
15 جانفي 1985	بناء الجدار الأمني الرابع
20 اوت 1985	بناء الجدار الامني
1991	تشكيل لجنة المينورصو لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية واعلان وقف اطلاق النار
جوان 1992	المصادقة على اتفاقية ترسيم الحدود بين الجزائر والمغرب
1992	تعيين الباكستاني يعقوب خان ممثلا خاصا للامين العام في الصحراء
1996	مجلس الامن يقرر سحب لجنة تحديد الهوية وتقليص التواجد العسكري
1997	تعيين السيد جيمس بيكر مبعوثا خاصا للصحراء للصحراء الغربية
2003	تعديل مخطط بيكر الأول
20 مارس 2006	زيارة محمد السادس لإقليم الصحراء الغربية وطرح مشروع الحكم الذاتي

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

المصادر:

1.احمد ثابت، ومؤشرات التحول الديمقراطي في المغرب، السياسة الدولية، عدد 73 بوليو 1983.

2.احمد ثابت، ومؤشرات التحول الديمقراطي في المغرب، السياسة الدولية، عدد 73 بوليم 1983.

3.احمد سيد احمد، مشكلة الصحراء الغربية في انتضار التنازلات السياسة الدولية، عدد 150، القاهرة، أكتوبر 2002.

4.احمد مهابة، مشكلة الصحراء... وبداية مرحلة جديدة السياسة الدولية.

5.ادمون غريب وآخرون، الوطن العربي في السياسة الأمريكية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2002.

6.اريك لوران، بين ذاكرة الملاك جبروت، دار الاب الشرق الأوسط، 1993.

7.اسماعيل صقري ملاك، العلاقات السياسية الدولية، الكويت، منشورات ذات السلامل، ملي، 1985.

8.ايان. ا.ليسر، دور المغرب في استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية، انتقالية واستشفاف، المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة، عدد3، الجزائر، 2001.

9.بطرس بطرس عالي وآخرون، الجذور التاريخية والسياسية للقضية الصحراوية وهو ما أدى إلى قطع العلاقات المغربية الجزائرية بسبب اعتراف الجزائر بجمهورية الصحراء الغربية في 07 مارس 1976.

10.تصريح كارلوس رويز ميقال، أستاذ قانون الدستوري بجامعة سان جاك دوكامبوستيل، جريدة الخبر، الجزائر، 23 جويلية 2003.

11.الجزائر المتعلقة بالمقترح الجديد المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة جيمس بيكر، ملحق رقم 06.

12.جمال عبد الناصر مانع، اتحاد المغرب العربي دراسة اللونية سياسية، دار العلوم النشر والطباعة، الجزائر، 2004.

13.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حزب جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني، 1976.

14.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (الدستور الجزائري سنة 1976)، الفصل السابع.

15.حسان بوقنطار السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام 1967، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987.

16.حسين بوقارة، السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة المغرب العربي، مجلة العلوم السياسية والإعلامية، جامعة الجزائر، عدد 2، 2003.

17.حفيظ ص، (قضية الصحراء الغربية الخلاف الذي سمم العلاقات الجزائرية المغربية)، جريدة الخبرة الجزائرية، عدد 1699، 8 خياري 2003.

18.حوار مع سفير الصحراء الغربية حبيب الله محمد، جريدة الخبر، 16 أمارس 1994.

19.خطاب وزير الخارجية المغربي أمام الأمم المتحدة بتاريخ 1975/11/19 –السياسية الدولية، عدد 44، ملحق رقم 2.

20.سعد الدين إبراهيم واخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص110–109.

21.عبد الحفيظ براهيمي، المغرب العربي في مفترق طرق في ظل التحولات العالمية، بيروت، مؤسسة دراسات الوحدة العربية 1996.

22.عبد الحميد الإبراهيمي، الاتحاد المغاربي أمام الامتحان الصور والصمود أم المضوع، عالم السياسة، عدد 02، الجزائر، 02 ديمسير 1991.

23.عبد الرحمان مبتول، (الوحدة الأوروبية رهينة الاستقرار في دول المغرب العربي)، جريدة الخبر، الجزائر، عدد يوم الثلاثاء 1994/10/11.

24.عبد العزيز شرابي، فرص تجسيد الحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، عدد 01، 1998.

25.عبد القادر الشاوي، الصحراء الغربية مقبرة الوحدة المغاربية-سطلة الحدث الأولي، باريس، عند 29، سنة 2005.

26.عز الدين شكري، المغرب العربي اليات الوحدة والتجزئة، السياسية الدولية، القاهرة، عدد 93، جويلية 1993.

27.علامة المدرب الجزائري كاملة منشورة في السياسة الدولية، عدد 44.

28.العلامي جمال، تسوية القضية الصحراوية الطريق إلى الاتحاد المغاربي، الشروق اليومي، الجزائر، عند 1600، 8 ماي 2006.

29.عمر هاشم، ميزان القوة في المغرب العربي 1987-1983 السياسة الدولية، مصر، عدد 89، يوليو 1987.

30.فيليب رفله، الجغرافيا السياسية لافريقيا، القاهرة، دار المعارف للنشر والتوزيع، ط2، 1966.

31.مجلس الأمن الدولي يجدد تشبثه بتقرير المصير شريطا أساسيا لتسوية النزاع)، جريئة السمراء الحرة، السمراء الغربية، عدد 417، 30 افريل 6 ماي 2005.

32.محمد بشيري سعيد، "البوليساريو من الحرب الباردة إلى العولمة"، (مذكرة نيل شهادة الليسانس قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2003).

33.محمد بوضياف، والسلم الأمريكي في منطقة البحر المتوسط، شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية، 2003.

34.محمد جميل بن منصور (مستقبل النزاع في الصحراء الغربية)، www.aljazeera.net

35.مصطفى الكتاب، النزاع الصحراوي بين حق وقوة الحق، تونس، دار المختار للطباعة والتحضير الطباعي.

36.مصطفى الهلالي، والمغرب العربي الكبير لداء المستقبل، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1989.

37.مصطفى صالح، تطور العلاقات الجزائرية المغربية 1963-2000"، (رسالة ماجستير قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1995).

38.معراف عالية إسماعيل، الأمم المتحدة والنزاعات الاقليمية، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995.

39.المغرب يحمل الجزائر مسؤولية ممارساته، جريدة الخبر، 18 فيفري 2005، عدد 43537.

40.ملحق العالمية الاستثمار من اللدين نغار جميلات، ملحق رقم 7.

41.مواقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية المحتلة، إصدار المركز الجزائري للإعلام والثقالية، بيروت، 1975.

42.نور الدين قلالة، حل القضية الصحراوية في باريس وليس بالرباط، جريدة الخبر أسبوعي، الجزائر، عدد 375، من 06 إلى 12 ماي.

43.هدى سيديكس، (توازنات القوى في الجزائر إشكالية الصراع على السلطة في إطار تعدي)، المستقبل العربي، بيروت، عدد 172، جوان 1993.

44.وقائع القضية الصحراوية الخبر الأسبوعي الجزائر، عدد 69، من 06/28 الى 2000/07/04.

المراجع الأجنبية:

45. BARBIER Mourice, le conflit du sahara occidentale, ciao, éditteur, paris, 1982.

46. EL WATAN N: 733728 Février 1993.

47. GAUDIO Attilio, guerres et paix Au MAROC 1950-1990, EDITION KHARTHALA, Paris, 1991.

48. KHADIA FINAN. (le conflit de Sahara , occidental tobondit) amande diplomatue, paris, janvier 2006.

49. PAUL Balta, Le Grand maghreb des l'id 2 pendance a l'an 2000, 2 edition Lohamattan, Paris, 1990.
50. RAOUL Weexteen, les hommes qui se battent dans le désert, le monde diplomatique, paris, février 1976.

فهرس المحتويات

المحتويات

شكر وتقدير

إهداء

مقدمة: ..... أ

الفصل الأول: الجذور التاريخية والسياسية للقضية الصحراوية 7

تمهيد: 8

المبحث الأول: لمحة تاريخية عن إقليم الصحراء الغربية: 9

المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية لإقليم الصحراء الغربية..... 9

المطلب الثاني: الصحراء الغربية خلال فترة الاحتلال 11

المبحث الثاني: الموقف المغربي تجاه القضية الصحراوية 16

أ-البعد التاريخي:.....16

ب- البعد الإستراتيجي:.....17

المبحث الثالث: الموقف الجزائري تجاه القضية الصحراوية 23

الفصل الثاني: السياسات المغربية والجزائرية تجاه القضية الصحراوية ومشاريع التسوية 29

المبحث الأول: السياسة المغربية تجاه القضية الصحراوية 31

المطلب الأول: الأهداف المغربية 31

المطلب الثاني: آليات تنفيذ السياسة المغربية في الصحراء الغربية.....38

المبحث الثاني: السياسة الجزائرية اتجاه القضية الصحراوية.....43

المطلب الأول: الأهداف الجزائرية تجاه القضية الصحراوية.....43

المطلب الثاني: آليات تنفيذ السياسة الجزائرية في الصحراء الغربية 48

المبحث الثالث: مشاريع التسوية للقضية الصحراوية 57

المطلب الأول: مخطط السلام الأنمي وأسباب تعثره:.....57

المطلب الثاني: مشروع الاتفاق الإطار: 62

الفصل الثالث: تأثيرات وانعكاسات السياسيات المتبعة تجاه القضية الصحراوية 65

المبحث الأول تأثيراتها وانعكاساتها على المنطقة 67
المطلب الأول: تأثيراتها على العلاقات الثنائية 67
المطلب الثاني: تأثيرها على مشاريع تسوية القضية الصحراوية 70
المبحث الثاني: الانعكاسات والآثار على التجربة المغاربية: 73
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن الاتحاد المغربي العربي:.....73
المطلب الثاني: آثارها وانعكاساتها على البناء المغاربي: 77
المبحث الثالث: انعكاساتها على السياسة الدولية الموجهة للمنطقة: 80
المطلب الأول: انعكاسها على الشراكة الأورو مغاربية.....80
المطلب الثاني: آثارها وانعكاساتها على السياسة الأمريكية في المنطقة:.....83
خاتمة: 90
الملاحق.....94
قائمة المصادر والمراجع: 97

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير قضية الصحراء الغربية على العلاقات الجزائرية المغربية ومحاولة اجاد مبررات موضوعية تثبت وجود التراعي في العلاقات الجزائرية المغربية حيث ركزت هذه الدراسة على محدد واحد وهو القضية الصحراوية وتأثيرها على العلاقات الجزائرية المغربية، وتم ذلك عبر بيان المواقف الرسمية للبلدين وإظهار السياسات المتبعة من طرفين حيث توصلت الدراسة إلى احتمال حدوث انفراج في العلاقات البينية غير انه توجد امكانية كبيرة لاستمرار الوضع على ما هو عليه او يصبح اكثر سوءا مما هو مطروح. وفي الاخير توصي هذه الدراسة الاعتماد على القانون الدولي لحل القضية الصحراوية باعتبارها اخر مستعمرة في العالم و ذلك عبر توصيات الامم المتحدة في تصفية الاستعمار.

الكلمات المفتاحية: العلاقات المغربية الجزائرية، قضية الصحراء الغربية،

Résumé:

Cette étude visait à étudier l'impact de la question du Sahara Occidental sur les relations Algéro-Marocaines et à tenter de trouver des justifications objectives pour prouver l'existence d'une sensibilité dans les relations Algéro-Marocaines. percée dans les interrelations, mais il y a une grande possibilité que la situation continue comme elle est ou devienne pire que ce qui est proposé.

Enfin, cette étude recommande de s'appuyer sur le droit international pour résoudre la question du désert, car il s'agit de la dernière colonie au monde, à travers les recommandations des Nations Unies en matière de décolonisation.

Mots clés: Mots-clés : relations maroco-algériennes, question du Sahara occidental